

بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم اقتصاديات التنمية

العوامل المؤثرة في الانفاق على المشاريع التطويرية في بلديات قطاع غزة
(حالة عملية بلدية بيت لاهيا)

**Factors Affecting the Development Projects in Gaza Strip Municipalities
(case study Beit Lahiya municipality)**

إعداد الطالب

زياد أحمد عبد الحميد أبو فريا

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد إبراهيم مقداد

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية

فلسطين - غزة

1434هـ - 2013م

قرآن كريم

﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ [162] وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ [163] ﴾
سورة الأنعام

طلبنا هذا العلم للدنيا، نسأل الكريم أن يأبى إلا أن يكون له.

الإهداء

• أهدي عملي هذا إلى من ربباني صغير إلى أبي وأمي، الذي أسأل الله

عز وجل أن يطيل عمرهما ويحسن عملهما ويرضى عنهما.

• وأهدي عملي إلى كل طالب علم مخلص يبتغي بعمله مرضات الله أولاً

ثم نصرة أمته.

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ

أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي دُرِّيَّتِي إِنَِّّي أَنُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأحقاف: 15).

أتوجه بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم مقداد الذي تفضل

بالإشراف على هذه الرسالة، وقدم النصح والإرشاد طيلة فترة إعداد الدراسة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الكرام في كلية التجارة- قسم اقتصاديات التنمية على ما

بدلوه من جهد طيلة فترة الدراسة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة د. خليل النمروطي مناقشاً

داخلياً، ود. جابر ابو جامع مناقشاً خارجياً، ونشكر لهما تفضلاهما بمناقشة هذه البحث، الذين اثريا

هذا البحث بتعديلاتهما ونصحهما وإرشاداتهما.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأخوة في بلدية بيت لاهيا ممثلة برئيس البلدية الأستاذ/ عزيز

الدحنون، ومدير البلدية/ م. خليل مطر، والمدير المالي الأستاذ/ بكر عمر، على ما قدموه من تعاون

في توفير جميع البيانات اللازمة لإنجاح هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من قدم لي العون والمساعدة لإنجاز هذه الدراسة، وخاصةً

الأخوة في بلدية بيت حانون، وبلدية أم النصر، وبلدية جباليا، ووزارة الحكم المحلي.

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة لمعرفة الأسباب الرئيسية التي تعيق تنفيذ المشاريع التطويرية في بلديات قطاع غزة، وذلك من خلال تحليل تأثير مصادر التمويل المختلفة على تنفيذ المشاريع التطويرية. وصنفت الدراسة مصادر التمويل إلى خمس مصادر وهي: التمويل المحلي، ومؤسسات تمويل التنمية العربية والإسلامية، والمنظمات الأممية التي تتبع إلى الأمم المتحدة، وبنوك التنمية الدولية ذات الطابع الإقليمي، ووكالات التنمية العالمية. كما بينت الدراسة أن السبب الرئيسي في بطئ وتأخر تنفيذ المشروعات التطويرية لا يعود إلى عدم المقدرة على توفير التمويل المادي الكافي لتنفيذ المشاريع التطويرية، حيث أن الأراضي الفلسطينية تلاقى استعطافاً دولياً وإسلامياً وعربياً على الصعيد الرسمي والمدني الذي يكفل تمويل المشاريع التطويرية، ولكن المشكلة الرئيسية تكمن في عدم وجود دولة فلسطينية كاملة السيادة على جميع مناحي الحياة، ووجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يتحكم بكيفية المساعدات وبالسماح بها أو منعها. وتعتمد البلديات في قطاع غزة اعتماداً كبيراً على التمويل الأجنبي حيث يصل متوسط نسبة الإيراد الأجنبي إلى 63%، ويبلغ متوسط التمويل المحلي 37% من إجمالي الإيرادات، وتعود أسباب ضعف التمويل المحلي إلى عدة أسباب، حيث أن الوضع السياسي والاقتصادي ساهم بشكل سلبي على دخل وثقافة المواطن الفلسطيني، وأن البلديات تقوم بتسعير الخدمة بأقل من سعر التكلفة، وأخيراً ضعف المساعدات الحكومية المقدمة للبلديات.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم برنامج (Eviews) في التحليل القياسي للدراسة، حيث أشارت نتائج الدراسة القياسية أن البلدية تعتمد على التمويل الأجنبي اعتماداً كبيراً، حيث بلغت مرونة متغير التمويل الأجنبي 26.6%، كما تشير النتائج إلى أن المشاريع التطويرية تزيد بنسبة 7.8% في حالة الاستقرار الأمني، كما أشارت النتائج الإحصائية أن التمويل المحلي بشقيه التمويل من خلال الجباية المحلية في البلدية والتمويل المحلي من الحكومة الفلسطينية أنه داله غير إحصائية في تنفيذ المشاريع التطويرية. وهذه النتائج تتوافق مع الإطار النظري للدراسة بأن التمويل المحلي لا يكفي لتغطية المصاريف التشغيلية. فيجب العمل الجاد على التخلص من القيود الإسرائيلية بقيام الدولة الفلسطينية كاملة السيادة، والتحكم بكيفية توجيه المساعدات الدولية من خلال خطة تنموية شاملة، والبحث عن المشاريع التنموية التي لا يستطيع الجانب الإسرائيلي التحكم بها، وأن تقوم البلديات بتسعير الخدمات المقدمة للمواطن بسعر التكلفة على الأقل.

Abstract

The study aims to find out the main reasons that hinder the implementation of development projects in the Gaza Strip municipalities, and through the analysis of the impact of different funding sources to implement the development projects. The study classified sources of funding to five sources: local finance, development finance institutions Arab and Islamic countries, and UN organizations that track to the United Nations, and international development banks with a regional character, and international development agencies. The main reason for the slow and delayed implementation of the projects development is not due to an inability to provide funding material sufficient for the implementation of development projects, where the Palestinian territories convergence Astattafa international, Islamic and Arab world at the official level and civil, which guarantees the financing of development projects, but the main problem lies in the absence of a state full Palestinian sovereignty over all walks of life, and the presence of the Israeli occupation, which controls how the aid and to allow or prevent it. And relies municipalities in the Gaza Strip adoption heavily on foreign funding with an average ratio of revenue foreign to 63%, and the average domestic financing 37% of total revenue, and Reasons for the weakness of local funding to several Assab, where the political and economic situation contributed to a negative impact on income and Culture Palestinian citizens, and that municipalities based pricing service for less than the cost price, and finally the weakness of government aid provided to the municipalities.

The researcher used the descriptive analytical approach, and use the program (Eviews) in the standard analysis of the study, where the results of the study indicated that the municipality standard dependent on foreign financing heavily, Where amounted flexible variable foreign funding of 26.6%, and the results indicate that the development projects increase by 7.8% in the case of security and stability , both from the Palestinian government or local taxes to the municipality that the non-statistical function in the implementation of development projects. These findings are consistent with the theoretical framework for the study that local funding is not enough to cover operating expenses. Must work hard to get rid of Israeli restrictions establishment of a Palestinian state with full sovereignty, and control how direct international aid through the comprehensive development plan, and the search for development projects that cannot be on the Israeli side control, and that the municipal pricing of services provided to citizens at cost, at least.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	رقم
أ	قرآن كريم	
ب	الاهداء	
ج	شكر وتقدير	
د	ملخص الدراسة	
هـ	Abstract	
و	فهرس المحتويات	
ك	فهرس الجداول	
ل	فهرس الأشكال	
23-1	الإطار العام للدراسة	
2	المقدمة	
3	مصطلحات الدراسة	
3	مشكلة الدراسة	
4	فرضيات الدراسة	
4	أهمية ومبررات الدراسة	
4	أهداف الدراسة	
5	منهج الدراسة	
6	إطار الدراسة	
7	الدراسات السابقة	
21	التعليق على الدراسات السابقة	
41-24	الفصل الأول: التنمية المحلية	
25	مقدمة	
26	مفاهيم عامة حول التنمية المحلية	1-1
26	تعريف التنمية المحلية	1-1-1
27	أهداف التنمية المحلية	1-1-2
27	معوقات التنمية المحلية	1-1-3

الصفحة	الموضوع	رقم
29	مبادئ ونظريات التنمية المحلية	1-2
29	نظريات الإدارة المحلية	1-2-1
32	نظريات التنمية المحلية	1-2-2
35	مبادئ التنمية المحلية	1-2-3
37	نماذج وبرامج التنمية المحلية، والقيادة المحلية	1-3
37	نماذج التنمية المحلية	1-3-1
38	برامج ومشروعات التنمية المحلية	1-3-2
40	المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية	1-3-3
41	ملخص الفصل الأول	
67-42	الفصل الثاني: التمويل المحلي والعربي للتنمية المحلية	
43	مقدمة	
44	التمويل المحلي	2-1
44	تعريف التمويل المحلي وشروطه ومصادره	2-1-1
45	حاجة التنمية المحلية إلى التمويل المحلي	2-1-2
48	المؤسسات العربية لتمويل التنمية	2-2
48	مجموعة البنك الإسلامي للتنمية	2-2-1
50	منظمة أوبك	2-2-2
51	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	2-2-3
52	صندوق النقد العربي	2-2-4
53	برنامج تمويل التجارة العربية	2-2-5
55	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	2-2-6
57	صندوق أبو ظبي للتنمية	2-2-7
58	الصندوق السعودي للتنمية	2-2-8
59	الشركة العربية للاستثمارات البترولية (APICORP)	2-2-9
60	الهيئة العربية للاستثمار وللإنماء الزراعي	2-2-10
61	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	2-2-11
61	تحليل التمويل المحلي والتمويل العربي في الأراضي الفلسطينية	2-3
61	تحليل التمويل المحلي في الأراضي الفلسطينية	2-3-1

الصفحة	الموضوع	رقم
64	تحليل تمويل المؤسسات والمنظمات العربية للأراضي الفلسطينية	2-3-2
67	ملخص الفصل الثاني	
95-68	الفصل الثالث: التمويل الدولي للتنمية المحلية	
69	مقدمة	
69	المنظمات الأممية التي تعمل على تحقيق وتمويل التنمية	3-1
72	صندوق النقد الدولي (FMI)	3-1-1
73	مجموعة البنك الدولي (WB)	3-1-2
74	وكالة الغوث لإغاثة وتشغيل اللاجئين (UNRWA)	3-1-3
75	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)	3-1-4
75	اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)	3-1-5
76	منظمة الصحة العالمية (WHO)	3-1-6
76	منظمة العمل الدولية (ILO)	3-1-7
77	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)	3-1-8
78	بنوك التنمية متعددة الاطراف	3-2
79	البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) والاتحاد الأوروبي	3-2-1
80	مجموعة البنك الأفريقي للتنمية (AFDB)	3-2-2
81	البنك الكاريبي للتنمية (CDB)	3-2-3
82	البنك الآسيوي للتنمية (ADB)	3-2-4
82	وكالات التنمية العالمية	3-3
83	الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID)	3-3-1
85	وكالة التنمية الألمانية (GIZ)	3-3-2
86	وكالة التنمية اليابانية (JICA)	3-3-3
86	وكالة التنمية الفرنسية (AFD)	3-3-4
87	الوكالة التعاونية التركية للتنمية الدولية (TIKA)	3-3-5
88	تحليل عمل المؤسسات الدولية في الأراضي الفلسطينية	3-4
88	المساعدات الدولية للأراضي الفلسطينية	3-4-1
90	تجربة السلطة في استغلال المساعدات الدولية	3-4-2
91	الإخفاقات التي تؤخذ على المساعدات الدولية	3-4-3

الصفحة	الموضوع	رقم
93	امكانية الحصول على التمويل الكافي لتحريك عجلة التنمية	3-4-4
95	ملخص الفصل الثالث	
117-96	الفصل الرابع: الهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية	
97	مقدمة	
98	تعريف الهيئات المحلية ومراحل تطورها	4-1
98	تعريف الإدارة المحلية والهيئات المحلية	4-1-1
98	فترة الاحتلال الإسرائيلي	4-1-2
99	عهد السلطة الوطنية الفلسطينية	4-1-3
101	الدور التنموي والاقتصادي للهيئات المحلية	4-2
101	دور وأهمية الهيئات المحلية في عملية التنمية	4-2-1
102	الوظائف الرئيسية للهيئات المحلية	4-2-2
102	الأهداف الاقتصادية للهيئات المحلية	4-2-3
103	واقع الهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية	4-3
103	مهام ووظائف المجلس البلدي	4-3-1
104	مصادر إيرادات الهيئات المحلية	4-3-2
105	المعوقات التي تواجه التخطيط المالي السليم في البلديات	4-3-3
105	البلديات في قطاع غزة	4-3-4
108	دراسة عملية حول مصادر التمويل في بلديات قطاع غزة	4-4
109	بلدية بيت لاهيا	4-4-1
110	بلدية بيت حانون	4-4-2
111	بلدية أم النصر	4-4-3
113	إجمالي التمويل المحلي والأجنبي للبلديات الثلاث	4-4-4
115	أسباب ضعف الإيرادات المحلية لبلديات قطاع غزة	4-4-5
117	ملخص الفصل الرابع	
139-118	الفصل الخامس: نبذة عن مدينة بيت لاهيا ونتائج الدراسة القياسية	
119	نبذة عن مدينة وبلدية بيت لاهيا	5-1
119	الموقع وتسمية المدينة والسكان	5-1-1
120	النشاط الاقتصادي لسكان مدينة بيت لاهيا	5-1-2

الصفحة	الموضوع	رقم
120	أحياء مدينة بيت لاهيا	5-1-3
121	نبذه عن بلدية بيت لاهيا	5-1-4
124	التحليل القياسي للعوامل المؤثرة على المشاريع التطويرية	5-2
124	بيانات الدراسة	5-2-1
126	نموذج الدراسة	5-2-2
127	آلية المعالجة الإحصائية	5-2-3
128	اختبار جذر الوحدة	5-2-4
129	اختبار التكامل المشترك	5-2-5
132	تقدير دالة نموذج الدراسة	5-2-6
133	تقييم جودة النموذج القياسي باختبار المشاكل الإحصائية	5-2-7
136	النموذج النهائي للدراسة	5-2-8
137	اختبار فرضيات الدراسة	5-2-8
139	ملخص الفصل الخامس	
	النتائج والتوصيات	
140	النتائج	
143	التوصيات	
145	المراجع	
151	الملاحق	

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم
56	التوزيع الجغرافي للمنح الحكومية الكوبتية حتى 2012/09/21.	2-1
62	الإيرادات المحلية السلطة الفلسطينية في الفترة 2000-2010.	2-2
63	مصادر إيرادات المنظمات الفلسطينية غير الحكومية	2-3
65	التزامات ومدفوعات أعضاء صندوق الأقصى للفترة 2003-2008.	2-4
66	ملخص المنحة القطرية لإعادة اعمار غزة.	2-5
70	مؤسسات الأمم المتحدة.	3-1
82	أهم الوكالات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية.	3-2
89	أكبر عشرين جهة من الجهات المانحة للضفة الغربية وقطاع غزة حسب الالتزام والمدفوع للفترة 1994-2008.	3-3
92	توزيع تمويل المنظمات غير الحكومية حسب تجميع القطاعات والفترة الزمنية.	3-4
100	عدد الهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية حسب نوع الهيئة المحلية والمحافظه.	4-1
105	يوضح عدد المجالس البلدية في قطاع غزة حسب المحافظة، والمساحة، وعدد السكان.	4-2
128	نتائج اختباري (ADF) و (PP) لاختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة.	5-1
130	نتائج اختبار سكون البواقي لتطبيق طريقة أنجل-جرانجر للتكامل المشترك.	5-2
131	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون	5-3
133	نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS)	5-4
135	نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرين المستقلين.	5-5

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
109	إجمالي الإيرادات المحلية والأجنبية لبلدية بيت لاهيا للفترة 2000-2010.	4-1
110	الإيرادات المحلية والأجنبية السنوية لبلدية بيت لاهيا للفترة 2000-2010.	4-2
110	إجمالي الإيرادات المحلي والإيرادات الأجنبي لبلدية بيت حانون للفترة 2000-2010.	4-3
111	الإيرادات المحلية والأجنبية السنوية لبلدية بيت حانون للفترة 2000-2010.	4-4
112	إجمالي التمويل المحلي والأجنبي لبلدية أم النصر للفترة من 2000-2010.	4-5
113	الإيرادات المحلية والأجنبية السنوية لبلدية أم النصر للفترة 2000-2010.	4-6
114	إجمالي التمويل المحلي والأجنبي للبلديات الثلاث للفترة 2000-2010.	4-7
134	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي انموذج الدراسة	5-1
135	نتائج اختبار (Jarque-Bera)	5-2

الإطار العام للدراسة

- المقدمة
- مصطلحات الدراسة
- مشكلة الدراسة
- فرضيات الدراسة
- أهمية ومبررات الدراسة
- أهداف الدراسة
- منهج الدراسة
- إطار الدراسة
- الدراسات السابقة
- التعليق على الدراسات السابقة

المقدمة:

لقد تزايد الاهتمام بالتنمية بعد الحرب العالمية الثانية خاصة في الدول النامية، وذلك بعد استقلال العديد منها والتي أصبحت تبحث عن الطرق والأساليب التي تبني به اقتصاداً يلبي متطلبات شعوبها وتحسين الظروف المعيشية لشعوبها، فأصبحت التنمية مطلباً لكل الشعوب الأمل إلى مستقبل أفضل. إن معظم الدول النامية خاضت تجارب تنمية للنهوض باقتصادياتها وتحسين مستوى معيشة شعوبها، وواجهت الدول النامية الكثير من المعوقات تتفاوت بين الدولة والأخرى، وحقت مستويات متفاوتة من التنمية إلا أن معظم الدول النامية وخاصةً الدول العربية لم تفلح في تحقيق التنمية على الوجه المطلوب.

إن الظروف المحيطة بالأراضي الفلسطينية تختلف عن الواقع الذي تعيشه الدول النامية المجاورة، فهي إضافةً إلى الظروف التي مرت بها الدول النامية، واجهت الكثير من التشوهات الاقتصادية التي خلفها الاحتلال عبر سنوات الاحتلال، وهي أيضاً مقيدة باتفاقيات اقتصادية جائرة قيدت الاقتصاد الفلسطيني وجعلته يعتمد على المساعدات الأجنبية والإمدادات الإسرائيلية بشكل كبير، وأضعفت الاقتصاد المحلي الذي يعتبر العمود الفقري لأي تنمية مستدامة.

ويسلط الضوء في هذا البحث على دراسة جانب مهم من التنمية المحلية الذي تتمثل بالمشاريع التطويرية التي تقدمها البلديات في قطاع غزة، حيث أن الهيئة المحلية هي وحدة البناء الاستراتيجي للسياسات العامة للدولة، فهي تمثل العلاقة القوية بين الحكومة المركزية والحكم المحلي في المحليات المختلفة، كما أن البلديات هي التي تقف على حاجات السكان وتحدد أولوياته بناءً على أسس وقواعد تنموية دون إهمال للحاجات الطارئة التي قد تبرز بين الحين والآخر، وذلك من خلال الخدمات والمشاريع التي تقدمها البلديات بشكل يومي، ولن تستطيع البلديات من تقديم الخدمات والمشاريع بالشكل الذي يلبي حاجات المواطن إلا بعد ثبات واستقرار الموارد المالية من مصادرها المختلفة التي تتكون من ثلاث مصادر رئيسية وهي من المجتمع المحلي أولاً ومن الحكومة المركزية ثانياً ومن المساعدات الأجنبية ثالثاً، حيث يوجه التمويل لتغطية قسامين من النفقات القسم الأول النفقات التشغيلية التي تغطي نفقات الخدمات اليومية والشهرية مثل: خدمات المياه والنظافة وخدمات الصرف الصحي واعمال الصيانة المختلفة ورواتب واجور العاملين وغير ذلك من الخدمات المتكررة اليومية والشهرية، ويوجه والقسم الثاني لتنفيذ المشاريع التطويرية -الإنمائية- مثل: شق الطرق وحفر الآبار وبناء المتنزهات والأسواق ومشاريع البنية التحتية وغير ذلك من المشروعات التطويرية.

أن تقديم الخدمات اليومية بالكم والكيف المطلوب وتنفيذ المشروعات التطويرية بشكل يلبي حاجات ورغبات السكان يعكس أهم صور التنمية التي تزيد من رفاهية المواطن في كل قرية ومدينة، وبما أن قطاع غزة يفتقر للمشاريع التطويرية قام الباحث في هذه الدراسة بتسليط الضوء على العوامل المؤثرة على تنفيذ المشاريع التطويرية للوقوف على الأسباب والمعوقات التي تواجه البلديات في تنفيذ المشاريع التطويرية، وكيفية معالجتها.

مصطلحات الدراسة:

- **الهيئة المحلية:** وتشمل كل هيئة تدير المشاريع والخدمات في منطقة جغرافية محددة، كانت بلدية أو مجلس قروي أو مجلس محلي أو غيره.
- **التمويل المحلي من البلديات:** ويشمل كل ما يساهم به المواطنون من مساعدات مالية أو معنوية في المشاريع التنموية في منطقة جغرافية محددة، كانت تبرع أو مقابل خدمة من الهيئة المحلية.
- **التمويل المحلي من الحكومة الفلسطينية:** هو كل ما تساهم به الحكومة الفلسطينية من الدعم المادي للهيئات المحلية من الإيرادات المحلية، وخاصةً رسوم المواصلات على الطرق المتمثل في تراخيص المركبات والمخالفات المرورية.
- **التمويل الأجنبي:** هو كل ما تتلقاه الهيئات المحلية من المنح والمساعدات المادية من أي جهة غير فلسطينية، ويتم ادخال المنحة ضمن حساب الهيئات المحلية أو تنفيذها فعلياً خلال مدة الدراسة.
- **الخدمات البلدية:** الخدمات اليومية التي تقدمها البلديات مثل تقديم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة ومكافحة القوارض.... الخ.
- **المصاريف التشغيلية:** وهي النفقات التي تصرف على تغطية الاحتياجات اليومية أو الشهرية مثل الصيانة والقرطاسية ورواتب وأجور العاملين وغيره من النفقات اليومية أو الشهرية المتكررة.
- **المشاريع التطويرية:** مثل شق الطرق وبناء المرافق العامة والتخطيط العمراني وبناء البنية التحتية من شبكات مياه وصرف صحي وغيرها من المشاريع الإنمائية.

مشكلة الدراسة:

يعاني سكان قطاع غزة من تدني معدل المشاريع التطويرية، وهي المشاريع الأساسية التي تقدمها بلديات قطاع غزة المتمثلة في بناء المرافق العامة، والبنية التحتية لشبكات الصرف الصحي والمياه، وحفر الآبار، وتعبيد الطرق، وإنشاء المنتزهات، والمشاريع التنظيمية، وغير ذلك من المشاريع التطويرية التي يحتاجها المواطن والتي تمثل المظهر العام لأي تنمية. فلهذا توضّح الدراسة العوامل

المؤثرة في الإنفاق على المشاريع التطويرية التي تتمثل في مصادر التمويل المختلفة والتي بدورها تؤثر على عملية تنفيذ المشاريع التطويرية في بلديات قطاع غزة، مع توضيح ما مدى تأثير الاستقرار الأمني على المشاريع التطويرية.

فرضيات الدراسة:

- 1- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الجباية المحلية من مواطني مدينة بيت لاهيا ونسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية لبلدية بيت لاهيا.
- 2- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التمويل الحكومي ونسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية لبلدية بيت لاهيا.
- 3- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التمويل الأجنبي ونسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية لبلدية بيت لاهيا.
- 4- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الاستقرار الأمني ونسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية لبلدية بيت لاهيا.

أهمية ومبررات الدراسة:

نظراً للظروف التي يعاني منها سكان قطاع غزة المتمثلة في تدني الخدمات وخاصةً المشاريع التطويرية المقدمة من البلديات، ونظراً إلى قلة الدراسات التي كتبت حول هذا الموضوع، قام الباحث بهذه الدراسة للوقوف على الأسباب التي تكمن وراء تدني تقديم المشاريع التطويرية، حيث تعتبر الخدمات البلدية اليومية، والمشاريع التطويرية التي تقدمها البلديات من أهم مظاهر التنمية المحلية التي تعكس مدى حضارة المجتمعات ورفاهيته.

وبما أن التمويل هو الشريان الرئيسي الذي يغذي كافة الأنشطة التي تقدمها البلديات وهو يعد من أهم العوامل التي تؤثر على تنفيذ المشاريع التطويرية، فلهذا تركز هذه الدراسة على تحديد مصادر التمويل للبلديات ومدى مساهمتها في تنفيذ المشاريع التطويرية، ومع عدم إغفال دور الاستقرار الأمني، وذلك لتوضيح العوامل المؤثرة على المشاريع التطويرية وكيفية معالجتها.

أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على التنمية المحلية وتوضيح أهمية المشاركة المجتمعية ودورها في تنفيذ ومتابعة التنمية المحلية.
- 2- التعرف على دور البلديات في تنفيذ برامج التنمية.

- 3- معرفة الأسباب الرئيسية التي تعيق تنفيذ المشاريع التنموية في بلديات قطاع غزة.
- 4- بيان، هل يرتبط التمويل الأجنبي بأهداف وسياسات خارجية أم يخضع إلى مدى احتياج الشعب الفلسطيني له.
- 5- تحليل ما مدى مساهمة التمويل المحلي في المشاريع التطويرية ومعرفة أسباب ضعف التمويل المحلي في بلديات قطاع غزة.
- 6- تصنيف مصادر التمويل الأجنبي وتحليل مدى تأثيرها على تمويل المشاريع التطويرية وما مدى اعتماد بلديات قطاع غزة على التمويل الاجنبي.
- 7- توضيح ما مدى تأثير الاستقرار الأمني على المشاريع التطويرية.

منهج الدراسة:

يقوم الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتلاءم مع الموضوع المطروح، حيث يستهدف المنهج الوصفي مسح وجمع المعلومات الثانوية عن طريق الكتب والدراسات السابقة ولأبحاث المنشورة، وجمع البيانات الأولية من خلال المقابلات مع كبار موظفي البلديات ووزارة الحكم المحلي ومن خلال التقارير المالية غير المنشورة في البلديات، ثم تحليلها وتفسير النتائج، وذلك لتحديد العوامل المؤثرة على المشاريع التطويرية في بلديات قطاع غزة.

بالإضافة إلى دراسة حالة بلدية بيت لاهيا كنموذج يمثل بلديات قطاع غزة، وذلك للوقوف على مدى مساهمة مصادر التمويل المختلفة والاستقرار الأمني على قدرت بلدية بيت لاهيا على تنفيذ المشاريع التطويرية، وذلك في الفترة من شهر يناير 2000 حتى ديسمبر 2012م. واستخدم الباحث التحليل القياسي للسلاسل الزمنية لمصادر التمويل المختلفة وما مدى تأثيرها في الإنفاق على المشاريع التطويرية، وذلك من واقع المستندات الرسمية غير المنشورة في بلدية بيت لاهيا، حيث يربط النموذج بين النفقات التطويرية كنسبة من إجمالي النفقات كمتغير تابع ومصادر التمويل، التمويل الأجنبي والتمويل الحكومي والتمويل البلدي كمتغيرات مستقلة، واستخدم الباحث برنامج (Eviews) في معالجة بيانات الدراسة إحصائياً باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) لتحليل الانحدار بعد استخدام جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك، وذلك للوصول للنتائج الإحصائية التي تحدد مدى تأثير مصادر التمويل المختلفة والاستقرار الأمني على المشاريع التطويرية في بلدية بيت لاهيا.

إطار الدراسة:

تقسم هذه الدراسة إلى خمسة فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول: التنمية المحلية.

يتناول الفصل الأول نبذة تاريخية عن التنمية المحلية، ويوضح أهم مفاهيم التنمية المحلية وأهميتها، وما هي المبادئ التي تقوم عليها التنمية المحلية، ويوضح دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية.

الفصل الثاني: التمويل المحلي والعربي للتنمية المحلية.

قام الباحث في هذا الفصل بتعريف التمويل المحلي وأهميته وأهدافه التي يحققها في تنفيذ التنمية، وقام الباحث بكتابة نبذة مختصرة عن مؤسسات التمويل العربية التي تعمل على تمويل التنمية المحلية، وفي نهاية الفصل قام الباحث بتحليل التمويل المحلي وتمويل المنظمات العربية للتنمية في الأراضي الفلسطينية.

الفصل الثالث: التمويل الدولي للتنمية المحلية.

يكون هذا الفصل مكملاً للفصل السابق من حيث مصادر تمويل التنمية وتناول مصادر التمويل الأجنبية -غير العربية- حيث صنف الباحث التمويل الأجنبي للتنمية إلى ثلاث أقسام، أولاً: المنظمات الأممية التي تعمل على تحقيق وتمويل التنمية، ثانياً: بنوك التنمية الدولية -متعددة الأطراف- ذات الطابع الإقليمي، ثالثاً: وكالات التنمية العالمية، وأخيراً قام الباحث بتحليل عمل المنظمات الأجنبية -غير العربية- للتمويل التنموي في الأراضي الفلسطينية.

الفصل الرابع: الهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية.

تناول هذا الفصل نظام الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية من خلال نبذة تاريخية عن البلديات منذ الاحتلال الإسرائيلي وفي عهد السلطة الوطنية، ووضح الباحث نظام الموارد المالية للبلديات وأهم الأعمال التي تقوم بها البلديات في الأراضي الفلسطينية، وأخيراً قام الباحث بدراسة عملية حول مصادر التمويل في بلديات شمال قطاع غزة.

الفصل الخامس: تحليل العوامل المؤثرة على المشاريع التطويرية في بلدية بيت لاهيا.

يتناول هذا الفصل نبذة مختصرة عن مدينة بيت لاهيا، وتناول الدراسة العملية على بلدية بيت لاهيا، من خلال دراسة أهم العوامل التي تؤثر على المشاريع التطويرية، وذلك من خلال مساهمة التمويل المحلي والأجنبي والتمويل المقدم من الحكومة المركزية وتأثير الاستقرار الأمني على المشاريع

التطويرية التي تقدمها بلدية بيت لاهيا لجمهورها وذلك من خلال التحليل القياسي الذي يعتمد على البيانات الأولية غير المنشورة في بلدية بيت لاهيا.

الدراسات السابقة:

ومع قلة الدراسات السابقة التي كتبت حول هذا الموضوع، قام الباحث بكتابة نبذة عن أهم الدراسات التي غطت جوانب حول هذا الموضوع وهي:

1- (الأستاذ، 2013):

هدفت الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000-2010 وذلك لتعرف على أبرز وأهم الاجراءات التي اتخذت لمواجهة الاقتصاد الخفي. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدم المنهج الوصفي لتعرف على المفاهيم الأساسية للاقتصاد الخفي وكذلك استعرض خصائصه وأسبابه والآثار الناجمة عنه، ومكوناته في الأراضي الفلسطينية والإجراءات المتخذة للحد منه. كما تم استخدام المنهج التحليلي القياسي، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية من أجل تقدير حجم الاقتصاد الخفي، وقد تم تطبيق النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغر المصححة كلياً FMOLS، وذلك بعد اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك.

وأظهرت نتائج التقدير القياسي أن حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية حوالي 816 مليون دولار أي ما نسبته 16.6% سنوياً من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وتشير هذه النسبة إلى واقع إيجابي خاصة إذا ما قورنت بنسبة الاقتصاد الخفي في الدول المجاورة. وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة قيام الحكومة الفلسطينية بإعداد خطة استراتيجية وطنية لمواجهة ظاهرة الاقتصاد الخفي، وذلك في إطار من السياسات الملائمة للحالة الفلسطينية الخاصة، وكما أوصت الدراسة المخططين والباحثين الاقتصاديين والتنمويين بضرورة قيامهم بإضافة متغير الاقتصاد الخفي ضمن نموذج استقراء الماضي واستشراف الحال الاقتصادي المستقبلي عند التخطيط للتنمية الاقتصادية الفلسطينية.

2- (أبو زعيتر، 2012):

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية الموازنة العامة للدولة ومراحل إعدادها، والتعرف على مصادر تمويل الموازنة الفلسطينية بشكل عام والمحلية منها بشكل خاص، والوقوف على أهمية

مصادر التمويل وتحديد دوره في تمويل النفقات العامة للموازنة السلطة الفلسطينية في الفترة 2000-2010، وإبراز أثر الاتفاقيات التجارية والاقتصادية التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع الدول الأخرى على إيراداتها المحلية، وعمدت الدراسة إلى تحليل الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية عبر تقسيمها إلى أربع مراحل زمنية وفق التطورات السياسية، حيث اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب التحليل الوصفي التحليلي المقارن بدراسة الواقع ووصفه من خلال تحليل الموازنات العامة والتقارير المالية الفعلية الصادرة عن الجهات الرسمية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن نسبة النفقات التطويرية إلى النفقات العامة بلغت 12%، أما النفقات الجارية فوصلت إلى 77% بالمتوسط، وأن أكثر من 60% منها متعلقة بالرواتب والأجور، وأن الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية ساهمت في زيادة الإيرادات المحلية للسلطة من خلال مساهمتها في زيادة حجم التبادل التجاري، وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن إسرائيل تستحوذ على أكثر من 77% بالمتوسط من حجم التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية، الأمر الذي أدى أن تتحكم إسرائيل في لأكثر من 64% من الإيرادات المحلية للسلطة، كما توصلت الدراسة إلى أن متوسط صافي الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية بلغ 53% من متوسط إجمالي الإيرادات العامة، وساهم بمتوسط 25% في الناتج المحلي الإجمالي المحلي، وفي تمويل 65% من متوسط النفقات الجارية، وأظهرت الدراسة أن متوسط المنح والمساعدات الخارجية التي تلقتها السلطة خلال فترة الدراسة بلغ 47% من متوسط إيراداتها العامة، و75 منها مخصص لدعم الموازنة الجارية و25% لتمويل النفقات التطويرية، كما توصلت الدراسة إلى أن السلطة الفلسطينية لا تستطيع الاستغناء التام عن المساعدات الخارجية لدعم الموازنة الجارية بحلول عام 2013 بدون اتخاذ مزيداً من الإجراءات التقشفية لخفض نفقاتها الجارية، والقيام بإجراءات فاعلة لزيادة الإيرادات المحلية.

وقد أوصى الباحث بضرورة تفعيل الاتفاقيات التجارية مع العالم العربي على حساب العلاقة مع إسرائيل، وترشيد النفقات الجارية وعلى وجه الخصوص فاتورة الرواتب والأجور من خلال تقنين التوظيف العام وتطبيق قانون التقاعد المبكر، وكذلك إعطاء المصروفات التطويرية والتنمية قدراً أكبر من الأهمية، ومعالجة التهرب الجمركي والتسرب المالي من خزينة السلطة إلى خزينة الجانب الإسرائيلي فيما يتعلق بإيرادات المقاصة، وتطبيق قانون ضريبة الدخل الجديد رقم (8) لسنة 2011، وضرورة تعديل مختلف قوانين الضرائب الموروثة من الاحتلال، كما أوصى الباحث بضرورة السعي الجاد لتحويل سلطة النقد الفلسطينية إلى بنك مركزي فلسطيني له كامل الصلاحيات.

3- (Al-Khulaifi, 2012):

الهدف الرئيسي لهذه البحث هو دراسة العلاقة بين الإيرادات والنفقات الحكومية في دولة قطر للفترة من 1980-2011، واستخدمت الدراسة التحليل القياسي من خلال تحليل السلاسل الزمنية لاختبارات جذر الوحدة، ومن ثم تم تطبيق التكامل المشترك انجل-جرانجر. وظهر اختبار ديكي فولر الموسع ADF و اختبار فليب-بيرون PP أن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث استقرت السلاسل الزمنية للمتغيرات بعد اجراء اختبار ADF و اختبار PP عند المستوي الأول. وبعد ذلك تتم تطبيق أسلوب التكامل المشترك انجل-جرانجر للمتغيرات، حيث تم دمج المتغيرات من خلال التكامل المشترك. ونستنتج أن السلاسل الزمنية مستقرة، وتوجد علاقة على المدى الطويل بين الإيرادات والنفقات الحكومية. وكما تظهر النتائج أن هناك اتجاه سببية يمتد من إيرادات الحكومة إلى الإنفاق الحكومي، مما يعني أن هناك علاقة سببية على المدى الطويل من إيرادات الحكومة تمتد إلى الإنفاق الحكومي في الاقتصاد القطري، وهذه النتيجة تتفق مع الدول المصدرة للنفط.

4- (عبد النبي، 2012):

هدفت الدراسة إلى تقديم عرض وتحليل العلاقة القائمة بين النفقات في الموازنة العامة والوضع الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، وتوضيح أهمية تحليل بنود الموازنة العامة في وضع الخطط المستقبلية للسلطة الفلسطينية، كما تناولت الدراسة تحليل الابعاد الاقتصادية والاجتماعية في الموازنة العامة الفلسطينية مركزة على تطوير حصة الإيرادات العامة، وتقسيم النفقات العامة في الموازنة والنفقات المخصصة لتغطية نفقات قطاعي التنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية والدور المنوط بالسلطة الفلسطينية في مجال التطوير.

واستخدمت الدراسة في التحليل المنهج الوصفي حيث تم دراسة الفترة 2000-2010 لإظهار الآثار الاقتصادية والاجتماعية في الموازنة العامة الفلسطينية من خلال الجداول والرسوم البيانية، كما استخدمت الدراسة المنهج القياسي والدلالات الاحصائية من خلال اختبار جذر الوحدة للمتغيرات واختبار العلاقة السببية وذلك لاختبار فرضيات البحث لتوضيح العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

توصلت الدراسة إلى وجود اهتمام لدى السلطة الفلسطينية لقطاع الخدمات الاجتماعية في السنوات الاخيرة، يرافقه تقصير في مخصصات قطاع التنمية الاقتصادية، علماً بأن الاهتمام بالخدمات الاجتماعية كان على حساب الجانب الاقتصادي. أوصت الدراسة بضرورة توزيع النفقات العامة على أساس وظيفي وتفعيل الرقابة المالية والإدارية، وإعادة النظر في اتفاقية باريس وترشيد الانفاق العام والعمل على ظروف اقتصادية وسياسية تحفز على الاستثمار وضرورة تخفيف العبء الضريبي على الفقراء.

5- (وسيلة، 2009):

وكانت الدراسة بعنوان تمويل التنمية المحلية حيث قامت فرضيات الدراسة على إن للتنمية المحلية دوراً مهماً في رفع معدلات التنمية على مستوى الوحدات المحلية، واعتبرت الدراسة أن التمويل هو أهم عقبات التنمية واعتبرت أن البلديات هي القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية المحلية. وتكمن أهمية الدراسة بأن دراسة التنمية المحلية وكيفية تمويلها تعتبر في غاية الأهمية وهذا لاقترابها من الواقع ولوقوفها مباشرةً على المشاكل التي تعترض عملية التنمية.

وعرضت الدراسة بشكل مختصر التنمية في البلاد النامية ومشاكل تمويل التنمية في البلاد النامية وبينت الدراسة بعض المفاهيم العامة حول التنمية المحلية وبينت الدراسة ما مدى التأثير الإيجابي للتمويل المحلي على التنمية المحلية ثم بينت الدراسة كيفية تمويل بعض مشروعات التنمية المحلية في احد الولايات الجزائرية -وهي ولاية بسكرة- حيث وضحت البنية الاقتصادية المحلية لولاية بسكرة ووضحت البرامج التنموية وأهدافها في ضل التنمية المستدامة في ولاية بسكرة.

وخلصت الدراسة لبعض النتائج المهمة وهي تعتبر أن التنمية المحلية أحد الأدوات المستعملة في تحقيق التنمية، وتعتبر التنمية المحلية بالجهود الذاتية من أنجح الوسائل في إثارة حماس المواطنين لقضايا التنمية وتحويلهم إلى عناصر إيجابية في إحداث التنمية، وتعتبر التنمية المحلية من الوسائل الهامة لاستغلال الموارد المحلية ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعتبر جهود المشاركة الشعبية ضرورية في إنجاح برامج التنمية، وأن نجاح مشروعات وبرامج التنمية تتوقف على مدى مساهمة وحرص الإدارة المحلية في تفعيل المجتمع لتحقيق التنمية، وتعتبر الموارد المحلية ضرورة لا بد منها لانجاز برامج التنمية المحلية، وأن المساعدات الحكومية تعد من الموارد الأساسية في التمويل المحلي، وان توفر المورد المالي وحده غير كافٍ لنجاح التنمية المحلية بل لا بد أن يكون مقروناً بتوفر المورد البشري الكفاء القادر على إدارة التنمية بالشكل السليم.

6- (قدومي، 2008):

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المشاركة المجتمعية ومستواها في تنمية المجتمع المحلي، ولقت الدراسة الضوء على إحدى وسائل المشاركة المجتمعية في مدينة نابلس وهي لجان الأحياء السكنية، من حيث وجودها وأهميتها ومعوقاتهما والمشاكل المتعلقة بها. وسعت الدراسة إلى تزويد المسؤولين والقائمين على برامج تنمية المجتمع المحلي في مدينة نابلس، بالإضافة إلى توعية الأهالي بأهمية المشاركة تنمية وتطوير المجتمع المحلي. ولتحقيق هذه الأهداف، واستخدم الباحث كلاً من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الوصفي الميداني بالاعتماد على المصادر الأولية والثانوية من المعلومات.

وقد اشارت النتائج إلى وجود رغبة وتوجه إيجابي لدى أفراد عينة الدراسة نحو المشاركة المجتمعية، وأشارت أيضاً إلى أهمية دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، وأظهرت النتائج أن الدافع الأساسي وراء انضمام أفراد المجتمع إلى لجان الأحياء السكنية هو رغبتهم في زيادة خبرتهم الحياتية وتنميتها وتطويرها وتعزيز الانتماء والعمل الجماعي ومن ثم زيادة الثقة بالنفس وتنمية العلاقات العامة بالإضافة إلى شغل أوقات الفراغ في الأعمال مفيدة.

كما أشارت النتائج إلى أن العمل في المجال التطوعي من جهة النظر بعض مسؤولي البرامج المجتمعية لا يعتمد على متغير العمر والنسب لأن الانتساب متاح للذكور والإناث على حد سواء، وأن العمل في العمل التطوعي هو الالتزام بالعمل والقدرة على العطاء والتعليم الاستعداد والرغبة في تطوير الشخصية.

وأوصت الدراسة بضرورة توسيع نطاق العمل التطوعي لأفراد الحي وذلك لتعزيز قدرات لجان الأحياء على مواجهة المشكلات ومعالجتها، وكذلك ضرورة توعية السكان بأهمية العمل التطوعي وحثهم مع ذويهم على المشاركة الفعالة في أنشطة لجان الأحياء السكنية. كما أكدت الدراسة على أهمية أن تقوم الجهات المعنية بتفقد حاجات المجتمع والتعرف على مطالب أفرادهم من خلال استفتائهم حول مستوى الخدمات المقدمة لهم، وأن يتم إيجاد نظام لعمل لجان الأحياء السكنية، والعمل على تزويد لجان الأحياء السكنية، والعمل على تزويد لجان الأحياء من قبل الجهات الرسمية بالمعلومات الإحصاءات المهمة المتعلقة بأحيائهم.

7- (الصوير، 2008):

حيث ذكر الباحث في بداية دراسته نبذة مختصرة عن نشأة البلديات في فلسطين ووظائفها ومهامها، ونشأة المجالس البلدية في العهد العثماني ثم وضع دور بلدية غزة في الحياة الاجتماعية ودور البلدية في الخدمات السياسية ودور البلدية في مجال الخدمات الصحية والبيئية ودورها في مجال الخدمات الإنسانية ودورها في مجال التربية والتعليم. ثم بيّن الباحث دور بلدية غزة في الحياة الاقتصادية وذلك من خلال دورها في النشاط الزراعي والنشاط الصناعي ودورها في التجارة وضبط الموازين حيث قامت البلدية بتحديد أسعار المواد الغذائية وتحديد تعرفه نقل الركاب في سيارات الأجرة ومراقبة النقد وإنشاء الأسواق وصيانتها ومراقبتها وتقديم الخدمات الأساسية إليها.

كما وضع الباحث أهم الموارد المالية التي تعتمد عليه بلدية غزة للقيام بمهامها وهي تلزيم الأسواق وتتم عملية تلزيم الأسواق من خلال مزاد علني تجريه البلدية مرة واحدة في العام يشارك فيه عدد كبير من تجار المدينة، حيث تشمل الأسواق سوق الحيوانات وسوق الفواكه والخضار وسوق السمك (الحسبة)، ومن أهم الموارد الضرائب على الممتلكات، ورسوم النظافة ورسوم الإنارة ورسوم الحراسة ورسوم المياه، ورسوم المهن والحرف، ورسوم اليافطات بأنواعها المختلفة، ورسوم الذبح في المسالخ، ورسوم الصيد وبيع السمك، ورسوم مواقف السيارات، ورسوم المباني، ورسوم البسطات، والغرامات بأنواعها، وتأجير أملاك البلدية. وتوجه البلدية الإيرادات السابقة إلى عدة مصاريف وهي دفع رواتب الموظفين والعاملين، ومصروفات المرافق والخدمات العامة مثل المياه والنظافة والإنارة وتصليح وصيانة الطرق، وإنشاء وصيانة الأسواق، وتشجير الشوارع والحدائق، ومصروفات المسالخ، ومكافحة القوارض، وتحسين البيئة والمحافظة عليها، وتغطية المصاريف التشغيلية مثل الهاتف والكهرباء والوقود اللازم الآليات البلدية ومصاريف القرطاسية وشراء أثاث البلدية.

8- (أبو سمرة، 2006):

ورقة عمل للمهندس سفيان أبو سمرة بصفته وكيل وزارة الحكم المحلي في ذلك الوقت، بدأت الدراسة بتوضيح نشأة البلديات في فلسطين، واعتمد البحث على دراسة وتحليل قوانين البلديات التي تم سنها منذ العهد العثماني وحتى صدور قانون البلديات زمن الانتداب البريطاني عام 1934، هذا بالإضافة إلى قانون التنظيم والبناء لسنة 1936 وكذلك دراسة قانون الحكم المحلي رقم 1 لسنة 1997 حيث برزت فكرة لامركزية (الحكم المحلي).

ووضّحت الدراسة أثر الا مركزية الإدارية على دور بلديات قطاع غزة ومدى تأثيرها على المجال الاجتماعي والاقتصادي والإداري، ومن ثم قدرة البلديات على دفع عجلة الاستثمار والتنمية

الاقتصادية داخل المجتمع المحلي. وتوضح الدراسة مدى ارتباط البلديات بالحكومة المركزية وقدرتها على تطبيق السياسات الاقتصادية المحلية المرتبطة بالسياسات العامة للدولة. وتوضح الدراسة علاقة البلديات مع المؤسسات المجتمعية لوضع تصور للسياسة الاقتصادية والاستثمارية وذلك حسب رؤية مجتمعية شاملة.

كما وضّحت الدراسة دور البلديات في العهد العثماني، ودور البلديات تحت الانتداب البريطاني، ودور البلديات تحت الاحتلال الإسرائيلي، ودور البلديات في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية.

ووضّحت الدراسة وظائف المجلس البلدي ودور ومهام البلدية والهيئات المحلية في خدمات البنية التحتية ودور البلديات التنظيمي والتطويري ودور البلديات في وضع وتنفيذ السياسات المحلية وربطها مع السياسات العامة للحكومة المركزية ودور البلديات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تنمية الموارد البشرية.

9- (عبد المعطي، 2005):

قامت هذه الدراسة على أنه لا تنمية بدون ديمقراطية كما جاء في وثائق الأمم المتحدة التي تحدد خمسة مداخل للتنمية تشكل رزمة واحدة لتحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والإنصاف ومكافحة الفقر وبناء البنية التحتية.

وبينت الدراسة الدور الذي تلعبه الهيئات المحلية في تقديم الخدمة اليومية للمواطنين من جهة والتنمية والتطوير من جهة أخرى، فالهيئات المحلية تكون دائماً على تماس يومي ومباشر مع كافة مناحي حياة المواطن اليومية.

ووضحت الدراسة أن الدول المتقدمة تقوم بالتنازل عن كثير من صلاحياتها واختصاصاتها إلى السلطات المحلية إيماناً منها بقدرتها هذه السلطات المحلية على ممارسة هذه الصلاحيات بصورة أفضل بسبب محدودية المنطقة الجغرافية التي تتعامل معها واندماجها في التجمعات السكانية في داخل نفوذها ومعرفتها الأعمق بمشاكل واحتياجات مجتمعها المحلي، وبالتالي إيجاد حلول أكثر واقعية، كما أن هذا التنازل يمنح الحكومة المركزية الوقت الكافي لمعالجة القضايا العامة والسياسات والقرارات ذات الصلة القومية بدلاً من إضاعة الوقت والجهد في البحث عن المشاكل المحلية ومعالجتها.

وبينت الدراسة أن تنفيذ خطط محلية ضمن الخطط القومية للدولة وأخذ وجهة نظر السكان حول هذه الخطط سيؤدي إلى تعاون السكان والبلديات مع الحكومة المركزية، كما أنه يساعد على إنجاح هذه الخطط وزيادة فعالية الجهاز الإداري في البلديات نتيجة مراقبة السكان له، كما أنها تعطي الفرصة للمشاركة المجتمعية في الانتخابات واتخاذ القرارات على المستوى المحلي وإتاحة الفرصة للابتكار والمبادرة والإبداع من خلال المشاركة المجتمعية، إذ أن مؤسسات الحكم المحلي والبلديات بصورة خاصة تعتبر "عصباً رئيسياً في البنية العامة للدول الحديثة.

كما وضحت الدراسة دور الهيئات المحلية في عملية التنمية إذا ما ترك لها المجال لتنفيذ مشاريع تنموية، مما يساهم في رفع قدراتها الإدارية والفنية، ومع أن بعض الهيئات المحلية قد قامت بدور في عملية التنمية وكان من المفترض أن يكون دورها أكبر وقد يكون لها الدور إذا علمنا بأنها قد عملت في ظروف صعبة وقاسية في ظل غياب القانون الأساسي في المجتمع الفلسطيني وفي ظل غياب القضاء الفاعل والسلطة التي تنفذ قرارات القضاء وفي ظل عدم وجود وإقرار موازنة مخصصة من السلطة المركزية للهيئات المحلية تساعد في عملية التطوير والتنمية، كون هذه الأمور تؤثر بشكل سلبي على تنمية الموارد فيها الذي بدوره أسهم في إضعاف الدور التنموي للبلديات.

وخلصت الدراسة على أن إشراك كل روافد المجتمع وفعالياته ومكوناته يمر حتما عبر كل العزائم والهمم والطاقات الحية والفاعلة التي تستغل المخرجات والموجودات على الوجه الأمثل، وتؤسس الإصلاح بوجه عام والإصلاح الإداري والتموي بوجه خاص على قاعدة عريضة، ويتم إنجازه بجدية ومصداقية ويجد صده لدى الجميع على كل المستويات.

10- (حاجي، 2005):

اعتبرت هذه الدراسة التي أجريت في الجزائر أن توفير قدرٍ كافٍ من التمويل المادي أحد المتطلبات الضرورية لتقوية وتدعيم دور الجماعات المحلية في التنمية الاقتصادية، وأن الجماعات المحلية تعد نظاماً مفتوحاً، حيث تحصل على مجموعة من المدخلات تستمدّها من المحيط بمتغيراته التي تجسد مزيجاً متفاعلاً من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والإيكولوجية والتشريعية والثقافية... الخ، حيث تمثل المدخلات موارد طبيعية وبشرية ومالية وقانونية وتشريعية.

ولقد اختارت الحكومة الجزائرية في استراتيجيتها التنموية سياسة اللامركزية الإدارية حيث يتضح ذلك من خلال تخلي السلطة المركزية عن العديد من الاختصاصات للجماعات المحلية، وأظهرت الدراسة أهمية التمويل المحلي في التنمية المحلية على أنه أهم الموارد المالية المحلية الموجودة بميزانية البلدية، ومن جهة أخرى تظهر الدراسة إشكالية عجز المالية المحلية من خلال العجز المالي المسجل والديون المتراكمة على المواطنين.

وأن عدم انتظام الموارد المالية وتدققاتها بالشكل المطلوب توضح الواقع المالي للبلديات والعجز المتتالي لميزانيات البلديات. واقترحت الدراسة بعض التوصيات والاقتراحات التي تساعد في رفع الجدوى المالية بهدف الاستفادة المثلى من الموارد المحلية، وخلق نمطاً جديداً يفتح الباب أمام المبادرات والطموحات المستقبلية للتطوير والتحديث والتنمية المستدامة من خلال الإسراع في وضع قانون للجماعات المحلية يمكنها من توفير الموارد المالية المحلية بالكم الكافي وبشكل مستقر ومنظم، وخلق استثمارات تسمح بتكوين مشاريع مولدة للدخل، وتعزيز الممتلكات المنتجة للدخل، وإطلاق نظام الحوافز والتشجيع للجماعات المحلية ذات الأداء الناجح من خلال تحديد معايير موضوعية محفزة لذلك، وإعادة النظر في طرق ووضع المعايير التي تحدد الإعانات والمساعدات من الحكومة المركزية للجماعات المحلية، والعمل على إنشاء بنك للمعلومات على مستوى الوزارة للاستفادة منه في جميع المحليات، وتعزيز مشاركة المواطنين ذوي الكفاءات الخبرات بشكل عام في القرارات المحلية.

11 - (Comiche, 2005):

وضحت هذه الدراسة إن الحكومات المحلية في دولة موزمبيق هي التي تواجه التحدي الحضري وتقوم بأعبائه ولكنها تفتقر في كثير من الأحيان إلى توفر الموارد المالية اللازمة، وأن السباق للتحضر هو الذي أفسح المجال لتلبية الاحتياجات الملحة لبناء البنية التحتية، التي تشير التقديرات إلى أن حوالي 200 مليار دولار سنوياً سوف تنفق على مدى السنوات الـ 25 المقبلة على البنية التحتية، والنقص في هذه الاستثمارات سوف يؤثر سلباً على جوانب كثيرة من خدمات الحكومات المحلية المقدمة للمواطنين.

ورغم من توفر أشكال مختلفة من التمويل المحلي المتاحة اليوم، لكن هذا التمويل غير قادر على تلبية جميع الاحتياجات الملحة، فالتمويل المحلي يتألف من الضرائب المحلية والتحويلات من الحكومية المركزية، والتمويل من خلال القطاعين العام والخاص، ومساهمة الشركات الوطنية والمحلية لتطوير وتشغيل الخدمات العامة، والأرباح من خلال إدارة أصول البلدية، ومساعدات التنمية العامة من خلال مصارف التنمية، وأخيراً الاستثمار في رأس المال العام الخاص بالوحدات المحلية.

إن سياسات الحكم المحلي تسمح للحكومات المحلية على الاقتراض وإيجاد التمويل المطلوب لبناء البنية التحتية المحلية. وعندما يناط بالحكومة المحلية إيجاد التمويل المحلي وذلك للاستثمار المحلي في تلبية أولويات المواطنين لا يحقق التنمية على الصعيد المحلي فقط بل على مستوى تنمية الوطن. إن توفر الأموال اللازمة للحكومات المحلية، هو شرط أساسي للاستثمار في الخدمات الأساسية، ولا بد من زيادة التمويل من خلال:

أولاً: تنويع الموارد المحلية الخاصة بالحكومات المحلية.

ثانياً: عن طريق التحويلات من الحكومة المركزية، بحيث يمكن التنبؤ بتلك التحويلات بشفافية، وهذا شرط أساسي لتخطيط الموازنة الاستثمارية للحكومات المحلية.

ثالثاً: السماح للحكومات المحلية بزيادة الاقتراض.

وأن الحكومات المحلية تواجه العديد من الصعوبات مثل:

1. عدم المقدرة على الحصول على الائتمان بأسعار الفائدة المناسبة.
2. تتأثر الحكومات المحلية تأثيراً سلبياً من عدم انتظام التحويلات من الحكومة المركزية.
3. عدم وجود الهيئات التي تتخصص في إقراض الحكومات المحلية (ما تسمى وحدات تنمية البلديات) على وجه الخصوص، وذلك للحصول على الاقتراض طويل المدى بالعملة المحلية وبأسعار فائدة معقولة.

من أجل الوصول إلى البنية التحتية الحضرية والأموال المطلوبة للاستثمارات، يجب على الحكومة المحلية وضع الأهداف القابلة للقياس بعد المشاورات مع جميع الجهات ذات الصلة، وذلك بتحديد جانب الطلب في التمويل (قدرة الحكومات المحلية على جمع التمويل) ومن ناحية أخرى جانب العرض في التمويل (إصلاح القطاع المالي، وأدوات الإقراض، والمنح، وبرامج التنمية).

12 - (Carneiro, 2004):

توضح الدراسة العلاقة السببية على المدى الطويل بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية وذلك من خلال الحالة العملية لدولة غينيا ذات الدخل المنخفض وهي إحدى الدول الإفريقية، وفي هذه الدراسة تم تطوير نموذج الاقتصاد الكلي البسيط وذلك بوضع فرضية سلوك حدوث الإنفاق الحكومي المعتمد على الضرائب في نظام إدارة المالية العامة في الدولة، واستخدمت الدراسة التحليل القياسي المعتمد على الاختبار التقليدي جرانجر-السببية، والتنبؤ بطريقة نموذج ارتباط الخطأ العشوائي بين الإيرادات والنفقات.

واستنتجت الدراسة بأن السياسة المالية في المدى القصير يكون لها أثر إيجابية على النمو في المدى الطويل خاصةً إذا تم توجيه الإيرادات على الإنفاق لتعزيز النمو مثل الإنفاق الاقتصادي على البنية التحتية والبحوث والتنمية والتعليم والصحة، كما استنتجت الدراسة أن الإنفاق الحكومي يتم تحديد قبيل الإيرادات الحكومية، والذي بات يعرف اعتماد النفقات على الضرائب. وكانت أهم توصيات الدراسة أنه يجب أن يعاد النظر في أهداف الإنفاق الحكومي بحيث يشمل التالي:

- مساهمة الإنفاق في كفاءة تخصيص الموارد المحلية داخل الاقتصاد.
- تعزيز الإنفاق الذي من خلاله يمكن زيادة النمو مثل الإنفاق على البنية التحتية والبحوث والتعليم والصحة.
- يتعين على الحكومة البحث عن إعادة ترتيب العلاقة بين النفقات والإيرادات بطريقة متسقة مع إمكانية تعبئة والاعتماد على الإيرادات المحلية.

13- (Pradhan, 2002):

قامت هذه الدراسة بتحليل الأوضاع الضريبية والمالية للحكومات المحلية في الهند، وركزت على تطوير أسواق السندات المحلية وتسهيل الاقتراض، وربط هذا التمويل ببناء البنية التحتية والتنظيمية اللازمة للوحدات المحلية. تقتصر هذه الدراسة على الحكومات المحلية في المناطق الحضرية الكبرى. وتشمل عوامل تطوير سوق السندات المحلية والتمويل المحلي غير الحكومي في الحكومات المحلية الهندية الكبرى.

من أجل تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية يجب على الدول توفير بيئة ملائمة لزيادة تعبئة الموارد المالية، إضافةً إلى توفير الموارد اللازمة ولتحقيق تلك الأهداف يجب التركيز على المجالات التالية:

1. إدارة النفقات العامة بكفاءة.
2. وإدارة السياسة الضريبية بطريقة تحقق الأهداف المرجوة.
3. الإصلاحات في القطاع العام والقطاع الخاص للوصول إلى المشاركة في تحقيق التنمية.
4. الشفافية في الإدارة المالية والمساءلة.

إن السياسات المالية للحكومة المحلية -كما نص عليها الدستور الهندي- تسمح للوحدات المحلية عمل التشريعات وذلك لإدارة ولايتها، وهناك اختلافات واسعة بين الهيئات المحلية في جمع وفرض الضرائب، والسلطات التي تمارسها الحكومة المحلية من حيث تثبيت أسعار القاعدة الضريبية، والإعفاءات الضريبية، ومستوى الكفاءة التي تدار بها الضرائب، فمن هذا المنطلق كان من الضروري وجود اتساق وتوحيد هذه الصلاحيات بين الهيئات المحلية من قبل الحكومة المركزية.

وتوصلت الدراسة على نتائج هامة وهي إن التمويل الاستثماري من القطاع الخاص لإنشاء البنية التحتية الحضرية كان أكثر نجاحاً من تمويل الحكومات المركزية والمؤسسات الداعمة، وإن مبادرات القطاع الخاص في توفير الخدمات المحلية ساعد في تحقيق مناخاً استثماراً مواتٍ. وأن التمويل من خلال اصدار السندات المحلية ونمو السوق الائتماني المحلي مصحوباً مع الدعم الحكومي في الهند أدى إلى زيادة دور سوق رأس المال ليكون له تأثير قوي على التمويل في تنفيذ المناطق الحضرية والبنية التحتية. أما ما تحتاج إليه السياسات في الهند هو التكامل وتوحيد السياسات في إطار السياسة العامة.

إن تعزيز قدرة البلديات على توليد التدفقات النقدية بدلا من الإعانات والضمانات المقدمة من قبل الحكومة المركزية يكون أكثر فاعلية وتأخذ صفة الاستدامة، وهناك حاجة لتحرير القوانين على مستوى الدولة، لتحديد الرسوم الجمركية، وتيسير عمليات التمويل، وتوفير الحوافز المالية على شكل إعفاءات ضريبية للاستثمارات في البنية التحتية، وتسهيل عملية الحصول على الائتمان للهيئات المحلية، وتسهيل عملية إصدار السندات من قبل بعض البلديات، وتمكين القطاعين العام والخاص من المشاركة في تقديم الخدمات الحضرية لمساعدة البلديات لتحقيق أهدافها.

إن هناك حاجة لجهود بناء القدرات في مجال تحديد وهيكله وتعزيز آليات القروض، في إطار سياسة الاقتراض المستدامة، والمساعدة في تطوير المزيد من المشاريع لإصدار السندات -سندات البلدية- بالتعاون مع البنوك التجارية والهيئات التنظيمية للأوراق المالية، وهناك حاجة إلى جهود بناء القدرات (الإدارية، والفنية، والقانونية) لزيادة القدرة المالية للحكومات المحلية لكي يتسنى لها الوصول إلى أسواق السندات.

14- (عبد المطلب، 2001):

أشارت هذه الدراسة في بدايتها إلى تعريف التنمية بشكل عام والتنمية المحلية بشكل خاص، وألقت الضوء على المراحل التاريخية التي مرت بها التنمية المحلية في جمهورية مصر العربية. ووضحت الدراسة المقومات الأساسية لإدارة التنمية المحلية والعوامل المؤثرة على نظام الإدارة المحلية، وبينت الدراسة مصادر التمويل المحلي والشروط الواجب توافرها في الموارد المحلية والموارد الخارجية في ضوء نظام الإدارة المحلية والحكم المحلي. وبينت الدراسة الموارد المحيية الذاتية في فرنسا، وبينت الموارد المحلية الذاتية في الولايات المتحدة الأمريكية والموارد المحلية الذاتية في الهند، والموارد المحلية الذاتية في ألمانيا المتحدة. كما سلط الكاتب الضوء على هيكل التمويل المحلي في ضوء الإدارة المحلية في جمهورية مصر العربية حيث وضحت الدراسة الموارد المالية لمجلس المحافظة والموارد المالية لمجالس المدن والموارد المالية على مستوى القرية، حيث أن هيكل الموارد المالية يتكون من مجموعة من الموارد المالية الذاتية ومجموعة من الموارد المالية الخارجية، وان هيكل الموارد المحلية يتضمن داخله مجموعة هامة من الحسابات -الصناديق- الخاصة التي تخصص مواردها لخدمة أغراض معينة حددتها القوانين المنظمة للإدارة المحلية،

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الضرائب المحلية تعتبر من أهم الموارد المالية الذاتية، ومن ناحية أخرى وضحت الدراسة بعد المقارنة للموارد المحلية للعدة دول إن لكل دولة خصوصيتها من ناحية جمع الموارد المحلية الذاتية. وأن مصادر الموارد المالية الخارجية للمحليات تتركز في إعانات الدولة المركزية والقروض في مجملها، وتعتبر القروض والمساعدات المقدمة من الحكومة المركزية من أهم الموارد الخارجية للوحدات المحلية.

15- (محمود، 2001):

وضّحت هذه الدراسة في الفصل الخامس من الكتاب أجهزة ممارسة تنمية المجتمع وفي الجزء الأول من الفصل وضحت أنواع أجهزة تنمية المجتمع المحلي حيث تشمل المراكز لاجتماعية، وجمعيات الإصلاح الريفي، والوحدات الزراعية، وجمعيات تنمية المجتمع، واللجان الشعبية لتنمية المجتمع، والوحدات الاجتماعية الريفية.

وفي الجزء الثاني من الفصل ذاته وضحت الدراسة الإدارة المحلية ودورها في التنمية من خلال توضيح السياق الاقتصادي والاجتماعي لظهور نظام الإدارة المحلية -في مصر- والأسس التي يقوم عليها نظام الإدارة المحلية، ووضحت الدراسة أهمية الإدارة المحلية، وأهم المجالات التي تساهم فيها المحليات لتدعيم عملية التنمية، وضوابط إسهام المحليات في عملية التنمية وفي الفصل التاسع وضحت الدراسة أهمية المشاركة المجتمعية في التنمية، والمهارات التي تدعم المشاركة المجتمعية في التنمية والمهارات التي تحدد الأهداف الاجتماعية ومعوقات المشاركة الشعبية وقنوات تحقيق المشاركة.

التعليق على الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة:

أولاً: الدراسات المحلية

وضّحت الدراسة المحلية ضعف التمويل المحلي للسلطة الفلسطينية ومدى ضعف مساهمة التمويل المحلي في تغطية بنود الموازنة، ووضحت مدى تحكم الجانب الإسرائيلي بالتمويل المحلي وخاصة إيرادات المقاصة، وبينت مدى اعتماد السلطة الفلسطينية على المساعدات الأجنبية، وربطت بين التنمية المحلية -على مستوى الوحدة المحلية- والتنمية على مستوى الدولة، واعتبرت أن التنمية المحلية بالجهود الذاتية من أنجح الوسائل في إثارة حماس المواطنين لقضايا التنمية وتحويلها إلى عناصر إيجابية في إحداث التنمية، كما بينت الأهمية الكبيرة للمشاركة المجتمعية في تطوير وبناء المجتمع، والأهمية الكبيرة لتنمية المشاركة المجتمعية لما لها من مردود إيجابي على المساهمة المادية والمعنوية في نجاح المشاريع الإنمائية، وكما وضحت الدراسات المحلية نبذة مختصرة عن نشأة البلديات في فلسطين ووظائف ومهام البلديات ووضحت آلية جمع الإيرادات من المواطنين وأوجه إنفاقها، ووضحت وظائف المجلس البلدي ودور ومهام الهيئات المحلية في خدمات البنية التحتية ودور البلديات التنظيمي والتطويري ودور البلديات في وضع وتنفيذ السياسات المحلية والسياسات العامة للحكومة المركزية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما بنسبة لدراسة المحلية (الاستاذ، 2013) و(عبد النبي، 2012) فكانت بمثابة دراسات استرشديت بهما الباحث في وضع النموذج القياسي حيث اعتمدت هاتان الدراستان على التحليل القياسي وبتحديد اعتمدا على اختبار جذر الوحدة والعلاقة السببية والتكامل المشترك.

ثانياً: الدراسات العربية

وضحت الدراسات العربية في دولتي مصر والجزائر أهمية الإدارة المحلية وكيفية عملها ومشاكلها، مع إظهار أهمية التمويل المحلي في التنمية المحلية ومعرفة أهم الموارد المالية للبلدية، ومن جهة أخرى تظهر إشكالية العجز المالي في الوحدات المحلية، من خلال العجز المالي المسجل والديون المتراكمة وأسباب هذا العجز، وألقت الضوء على المراحل التاريخية التي مرت بها التنمية المحلية في جمهورية مصر العربية، ووضحت الدراسات المقومات الأساسية لإدارة التنمية المحلية والعوامل المؤثرة على نظام الإدارة المحلية، وبينت الدراسات مصادر التمويل المحلي والشروط الواجب توافرها في الموارد المحلية للوحدات المحلية والموارد الخارجية في ضوء نظام الإدارة المحلية والحكم

المحلي. كما بينت الدراسات أجهزة تنمية المجتمع المحلي حيث شملت المراكز لاجتماعية، وجمعيات الإصلاح الريفي، والوحدات الزراعية، وجمعيات تنمية المجتمع، واللجان الشعبية. ووضحت الدراسة القطرية مدى تأثير الإيرادات على النفقات في دولة قطر، واستخدمت الدراسة التحليل القياسي من خلال تحليل السلاسل الزمنية لاختبارات جذر الوحدة، ومن ثم تم تطبيق التكامل المشترك انجل-جرانجر.

ثالثاً: الدراسات الدولية

وبينت الدراسة العملية على الحكومات المحلية في دولة موزمبيق هي التي تواجه التحدي الحضري وتقوم بأعبائه ولكنها تفتقر في كثير من الأحيان إلى توفر الموارد المالية اللازمة لكي تقاوم تلك التحديات، حيث أكدت الدراسة على وجوب فتح نوافذ جديدة للتمويل مثل تنويع الموارد المحلية الخاصة بالحكومات المحلية، والسماح للحكومات المحلية بالاقتراض والتعاقد مع القطاع الخاص، وزيادة المساعدات من الحكومة المركزية، لكي تستطيع البلديات على مواجهة التحديات والتقدم والرقى. ووضحت الدراسة التي هدفت إلى تحليل الأوضاع الضريبية والمالية للحكومات المحلية في الهند، حيث ركزت الدراسة على تطوير أسواق السندات المحلية -السندات البلدية-، وأيضاً تسهيل الاقتراض من المصادر المختلفة، وتوجيه هذا التمويل لبناء البنية التحتية والتنظيمية اللازمة للوحدات المحلية. كما وضحت الدراسة العملية لدولة غينيا وهي إحدى الدول الإفريقية العلاقة السببية على المدى الطويل بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية، وفي هذه الدراسة تم تطوير نموذج الاقتصاد الكلي البسيط وذلك بوضع فرضية سلوك حدوث الانفاق الحكومي المعتمد على الضرائب في نظام إدارة المالية العامة للدولة، واستخدمت الدراسة التحليل القياسي المعتمد على الاختبار التقليدي جرانجر-السببية، والتنبيؤ بطريقة نموذج ارتباط الخطأ العشوائي.

رابعاً: علاقة الدراسة بالدراسات السابقة

ترتبط جميع الدراسات السابقة بهذه الدراسة بالدور الهام الذي تلعبه الهيئات المحلية في التنمية المحلية التي تمثل الحلقة الأولى في إحداث تنمية على مستوى الدولة، وأشارت أيضاً إلى الدور الهام الذي تلعبه مصادر التمويل المختلفة بالقيام بأعباء التنمية، والأثر الذي تخلفه المشاركة المجتمعية في نفوس المواطنين التي تجعلهم يشاركون ويتبنون مشاريع التنمية، وبينت الدراسات السابقة الأهمية البالغة للتمويل المحلي وأنه أساس التنمية المستدامة النابعة من إيرادات المجتمعات، وأن أهم مصادر

التمويل هي الضرائب المحلية، وركزت الدراسات السابقة على ضرورة البحث عن المصادر والطرق التي يمكن من خلالها تفعيل وزيادة التمويل المحلي من خلال تشجيع الاستثمار الخاص في مشاريع البنية التحتية وإصدار السندات البلدية، ومع الأهمية البالغة للتمويل المحلي فإنه غير قادر على القيام بأعباء التنمية المحلية لوحده دون التدخل والدعم من الحكومة المركزية، كما اعتمدت أربع دراسات في المنهج التحليلي القياسي مستخدمة برنامج (Eviews) في تحليل البيانات إحصائياً لتوضيح العلاقة السببية بين المتغير التابع من جهة والمتغيرات المستقلة من جهة أخرى. وتختلف دراسة التنمية المحلية وتمويل المشاريع التطويرية للهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية عن الكثير من نظيراتها من الدول المجاورة بأنها تعتمد وبشكل كبير على التمويل الأجنبي، وكما تختلف أيضاً بأنها تتأثر بالقيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية وحالة عدم الاستقرار الأمني حيث تمثل هذه العوامل الفروق الجوهرية عن باقي نظيراتها من الدول المجاورة على المشاريع التطويرية في بلديات قطاع غزة. ويعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي وستخدم برنامج (Eviews) في تحليل البيانات إحصائياً مستخدماً طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) لتحليل الانحدار وذلك بعد إجراء اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك، وذلك لتوضيح العلاقة السببية بين المتغير التابع -المشاريع التطويرية- من جهة والمتغيرات المستقلة -مصادر التمويل المختلفة- من جهة أخرى، مع عدم اغفال تأثير الاستقرار الأمني على المشاريع التطويرية، كما ربط الباحث بين نتائج الإطار النظري ونتائج التحليل القياسي للبيانات الأولية غير المنشورة لتضح مدى تأثير مصادر التمويل المختلفة على المشاريع التطويرية في بلديات قطاع غزة.

الفصل الأول

التنمية المحلية

- 1-1 مفاهيم عامة حول التنمية المحلية
- 1-2 نظريات ومبادئ التنمية المحلية
- 1-3 نماذج وبرامج التنمية المحلية، والقيادة المحلية
- 1-4 المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية

مقدمة:

بدأ التعرف على التنمية المحلية منذ بداية القرن العشرين، حيث يرى الكثير ممن أطلقوا مفهوم تنمية المجتمع المحلي أن هذا المفهوم يرجع إلى العقد الثاني من القرن العشرين، ويشير هذا المفهوم إلى العديد من السياسات والبرامج التي تتبناها الحكومات والهيئات المحلية وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية والمستعمرات البريطانية التي حصلت على استقلالها في وقت مبكر، التي هدفت إلى تحريك الأوضاع الراكدة في المجتمعات المحلية الريفية ورفع مستوى الحياة الاجتماعية.

وكان الاستخدام الأول لمفهوم تنمية المجتمع المحلي يعود إلى سنة (1944) ذلك عندما رأت اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في أفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع المحلي واعتبارها نقطة البداية في سياسات الحكومة. وفي عام (1954) عقد مؤتمر كامبردج (Cambridge) في إنجلترا، حيث ناقش المؤتمر مواضيع التنمية وأوصى المؤتمر بضرورة تنمية المجتمع المحلي. وبعد الحرب العالمية الثانية كان الانتشار الكبير لبرامج التنمية المحلية حيث تحررت الدول التي كانت خاضعة للاستعمار وحصلت على استقلالها في الخمسينات من القرن الماضي، وبدأت العديد من الدول تتبنى فكرة التنمية المحلية كسياسة قومية وبرنامج قوي لإصلاح الأوضاع المتردية، وذلك من خلال الجهود الذاتية للمواطنين (وسيلة، 2009).

في الستينيات من القرن المنصرم بدأت تظهر ملامح خاصة لكل مكان، تجعل منه وحدة متميزة عن الامكنة الأخرى، فهو ليس مجالاً فارغاً وإنما مجال مليء، وبالأحرى ممتلئ بالخواص الذاتية التي تميزه من غيره، وهذا الامتلاء نابع من الغنى الذاتي للمكان الغني بالتنوع سواءً تنوع الإمكانيات أو تنوع العلاقات، مما يجعله مهياً لأن يكون محوراً للسياسة التنموية بالذات، ومن هنا ظهرت أهمية مفهوم التنمية المحلية (عيسى، 2008).

وكانت توجهات التنمية منذ مطلع الثمانينات أن تكون داخلية ذاتية وبمساهمة جميع فئات المجتمع وأن تلبي حاجات السكان، والتخلي عن الأعمال المتفرقة وغير المنظمة، مع ضرورة إحياء مراكز محلية تستغل الموارد المحلية -الطبيعية والبشرية- استغلالاً أمثل، ومنح الأجهزة الإدارية المحلية صلاحيات أوسع، حيث ساهمت الهيئات المحلية منذ ما يزيد على العقدين في ترسيخ أهمية التنمية المحلية من خلال برامج التنمية الذاتية والتضامن وتثبيت السكان في مواقعهم الأصلية والمحافظة على البيئة وتكامل البرامج المحلي مع البرامج المركزية -التنمية الحكومية- واعتمادها على

تصورات وطنية شاملة، وتنفيذها بمشاركة السكان التي تستهدف إرساء قواعد المجتمع المدني والتقاليد الديمقراطية (ولد حامدون، 2006).

إن الاهتمام المتزايد بالتنمية المحلية سواءً من الجانب الفكري أو من جانب الممارسة، والدعم المادي والفني الذي قدمته المجتمعات المحلية أعطى للتنمية المحلية انتشاراً واسعاً في مختلف أرجاء المعمورة، كما جعل استراتيجيات هذه التنمية تتحسن وتتطور من خلال المتابعة المستمرة للخبراء والباحثين في مجالات التنمية على مستوى المجتمعات المحلية ومحاولة الاكتشاف المستمر لعيوب الأساليب الممارسة في التنمية المحلية ومحاولة تداركها وإيجاد الحلول للعراقيل التي تقف في وجه التنمية المحلية، والوصول إلى التكامل بين التنمية المحلية والتنمية القومية (وسيلة، 2009).

1-1 مفاهيم عامة حول التنمية المحلية:

يبدأ هذا المبحث بتعريف التنمية المحلية ويوضح أهدافها ومعوقاتاها الديمغرافية والاجتماعية والثقافية والمعوقات الإدارية

1-1-1 تعريف التنمية المحلية:

عرف (نور، 2010) التنمية المحلية بشكل مبسط بأنها تأثير مشروعات وبرامج التنمية علي المجال الجغرافي الأصغر الذي يعيش فيه السكان، سواءً إن كانت تلك المشروعات والبرامج ذات طابع قومي، مثل إنتاج البترول، أو إقامة السدود أو الصناعات والمشاريع الزراعية القومية أو ذات طابع إقليمي أو محلي مثل مشروعات البنية التحتية أو الخدمات بمختلف أشكالها.

وعرف (وسيلة، 2009) التنمية المحلية بأنها أسلوب ينطلق من الجزء إلى الكل يقوم على أسس ومبادئ عملية تهدف إلى رفع وتحسين وترفيه الإطار المعيشي لكل فرد البيئة المحلية.

كما عرفها (عيسى، 2008) بأن التنمية المحلية تتمثل في عاملين: القرب الجغرافي والاشترك في محل جغرافي للعيش والإقامة من جهة، ووحدة المصالح والاهتمامات بين أعضاء المجتمع المحلي الواحد مما يتجسد في خصائص اقتصادية واجتماعية وربما ثقافية من جهة أخرى.

كما عرفها (محمد، 2002) بأنها هي التي تتخذ المجتمع المحلي كوحدة للتنمية، وتهدف إلى تغيير ظروف أوضاع المجتمعات المحلية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية إلى الأفضل، وتعتمد على مشاركة المواطنين في التنمية، وتهتم أيضاً بتنمية القدرات البشرية واختيار القيادة المهنية القادرة على القيام بمهام عملية التنمية.

ومن خلال التعريفات السابقة يكون تعريفنا الإجرائي للتنمية المحلية كالتالي:

قيام المجتمع المحلي بجميع أفرادهِ وهيئاتهِ وطاقته بتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في منطقة جغرافية محددة، وذلك بالمشاركة المعنوية والمادية من خلال الاعتماد على الموارد المحلية بالدرجة الأولى، أو أي موارد أخرى بالدرجة الثانية.

2-1-1 أهداف التنمية المحلية:

يمكن إجمال أهداف التنمية المحلية في هدفين أساسيين هما:

أولاً: تحقيق أكبر قدر من استثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع وتأكيد استمرارها، وذلك عن طريق خلق حالة يمكن استخدام كل الموارد البشرية في المجتمع والعمل بشتى الطرق على تنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة للقيام بالدور الأكثر فعالية وإيجابية.

ثانياً: تحقيق تحسين مادي في حياة المجتمع، ويتوقف ذلك على مدى التحسين وعمقه على استعداد أعضاء المجتمع لتبني المشروعات التي تقام في مجتمعاتهم وتلبي احتياجاتهم.

وبناء على ذلك يمكننا أن نحدد الأهداف السابقة بأنها:

1. أهداف الإنجاز: ويقصد بأهداف الإنجاز كل ما تحققه عملية التنمية المحلية من منجزات مادية مثل إقامة المنشآت وتوفير المرافق العامة والخدمات، وهي تمثل العائد المادي لعملية التنمية المحلية. وأهداف الإنجاز لا تقتصر على ما يقدمه المجتمع نفسه من إمكانيات مادية، بل يمتد ذلك إلى تسهيل حصول المجتمع على مصادر مادية خارجية تمكنه من تحقيق التنمية المحلية.
2. الأهداف المعنوية: وهي تتمثل في المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارات التي تطرأ على سكان المجتمع أثناء ممارساته لعملية التنمية المحلية، وتكون محسوبة ويخطط لإحداثها، وهي بالتالي عملية تغيير بالإنسان نفسه (محمد، 2002).

3-1-1 معوقات التنمية المحلية:

أولاً: المعوقات الديموغرافية:

1. حجم السكان: وتمثل الزيادة في حجم السكان تحدياً هاماً لجهود التنمية في البلدان النامية، الذي يمثل الكثافة السكانية العالية والانفجار السكاني الذي يتطلب الزيادة في الإنتاج والدخل الموازية لمتطلبات التحضر من جهة وتغطية النمو السكاني من جهة أخرى.
2. تركيب السكان: ارتفاع معدل المواليد الذي يترتب عليه انخفاض في معدل الدخل وارتفاع معدل الإعالة، وزيادة أعباء الدولة ومسئولياتها في توفير الخدمات المختلفة، وهذا المشكلة منتشرة في معظم الدول النامية (على، 2007).

ثانياً: المعوقات الاقتصادية:

1. ارتفاع معدل البطالة.
2. محدودية الموارد وضعف كفاءة استخدامها.
3. ضعف الاستثمار المحلي.
4. هجرة الكفاءات المحلية للخارج أو للمدن (فوجو، 2012).

ثالثاً: المعوقات الثقافية والاجتماعية:

1. التواكلية والسلبية: وخاصةً فيما يتعلق باتجاهات المواطنين نحو الاهتمام بشئون مجتمعاتهم.
2. الشعور بالعجز: وهو شعور المجتمع بالعجز من أن يعمل بنفس القدر الذي يعمل به غيره من المجتمعات الأخرى.
3. احتقار العمل اليدوي: وهذا بدوره يؤدي إلى الابتعاد عن العمل اليدوي، الذي لا يتفق مع متطلبات التنمية الاقتصادية.
4. الادخار بعيداً عن أوعية الادخار العامة: وهذا الادخار لا يسمح باستخدام المدخرات في الاستثمارات الإنتاجية الجديدة في عملية التنمية.
5. انتشار الأمية: فانتشار الأمية يزيد من تكاليف الإنتاج وذلك نتيجةً إلى استخدام وسائل أكثر تكلفة لتوصيل المعلومات بطرق تتناسب مع الأميين.
6. القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع: تلعب القيم الاجتماعية دوراً هاماً في تكوين البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لأي مجتمع من المجتمعات باعتبارها الإطار المرجعي للسلوك الفردي والقوة الدافعة للسلوك الجماعي.
7. العادات والتقاليد: وهي التمسك بالقدم وعادات الآباء والأجداد ومقاومة التحضر والتقدم الذي يتعارض مع العادات والتقاليد السائدة حتى ولو كان هذا التغيير مردوده عالياً على التنمية (محمد، 2005).

رابعاً: المعوقات الإدارية والتخطيطية:

1. عدم انعكاس الأهداف الاستراتيجية القطاعية في الخطة الوطنية.
2. ضعف القدرة المؤسساتية الفاعلة على إدارة المشاريع التنموية.
3. ضعف الإطار القانوني المنظم.
4. عدم توفير الموارد المالية للقطاعات المختلفة (وزارة التخطيط، 2011).

2-1 مبادئ ونظريات التنمية المحلية:

1-2-1 نظريات الإدارة المحلية:

أدى تعدد وظائف الدولة وتنوع مشكلاتها الداخلية من جانب، وتعدد متطلبات العصر الحديث من جانب آخر إلى ازدياد القناعة بضرورة البحث عن آليات أخرى لتخفيف العبء على الإدارة المركزية وتفريغها للقيام بالأعباء الوطنية، ومن ثم عملت الدول على توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الحكومة المركزية وبين الأجهزة المحلية، في إطار ما يعرف اليوم بالحكم المحلي أو الإدارة المحلية، حيث تقوم الهيئة الإدارية على الاستقلال المالي والإداري من ناحية وخضوعها لقدر من الرقابة المركزية من ناحية أخرى، ويتحقق استقلال الإداري بتوفير ركنين:

- ثبوت الشخصية الاعتبارية للوحدة الإدارية.
- أن يكون للهيئة اختصاصات تباشرها بإدارتها، وأن يكون لها موارد مالية خاصة، وأن يكون لها الحق في وضع القوانين الفرعية.

ويعتبر الحكم المحلي والإدارة المحلية أسلوبين في التنظيم اللامركزي، لكن الفرق بينهما أن الإدارة المحلية تعتبر أسلوباً في اللامركزية الإدارية، في حين يعتبر الحكم المحلي أسلوباً في اللامركزية السياسية، فالنظام الذي يتجه نحو الأسلوب المركزي يوصف بالنظام الديكتاتوري أو الطبقي، بينما النظام الذي توزع فيه السلطات على مستويات مختلفة لتلبية احتياجات المواطنين يعرف بالنظام الديمقراطي، إلا أن هذا التمييز غير كاف لتحديد أنظمة الحكم، فالأنظمة التي توصف بالديكتاتورية ربما تتجه نحو اللامركزية. والأنظمة الديمقراطية ربما تميل نحو المركزية مع الاحتفاظ بمسئوليتها نحو الناخبين (اسماعيل، 2005).

أولاً: أشكال أنظمة الدولة وإدارتها:

ومهما يكن من أمر فإنه بمراجعة مختلف النظريات السياسية التي تصف مختلف أشكال الدول والأنظمة السياسية، يمكننا أن نميز أربع أشكال وهي الدولة الموحدة والدولة الاتحادية والدولة الفدرالية والدولة الاشتراكية وهي كالتالي:

1. الدولة الموحدة:

وهي التي تكون فيها السلطة السياسية واحدة في أساسها وواحدة في تنظيمها الدستوري، وتنظيم ممارسة السلطة داخلها بإتباع نظام المركزية أو بإتباع نظام اللامركزية أو يكون خليط بين النظامين، وأفضل نمط يعبر عن الدولة الموحدة، بريطانيا وفرنسا (صرصار، 2007).

2. اتحادات الدول:

وهو عبارة عن تجمعات بين الدول لا يتمخض عنها بروز دولة جديدة، وهناك نوعان من الاتحاد، الاتحاد الشخصي: ويقوم هذا الاتحاد على أن تحتفظ كل دولة بسيادتها الكاملة واستقلالها التام ويقتصر مظهر الاتحاد أن يكون هناك رئيس واحد لكل للدول المشتركة في الاتحاد ويمكن القول أن هذا النوع من الاتحاد انقرض ولم يبقَ إلا مثال وحيد الذي يعرف بملكة كندا إيلزبت.

الاتحاد الكونفدرالي: وتسمى الدولة المتحالفة أيضاً وتتكون من اتحاد عدد من الدول لتكون دولة واحدة مع احتفاظ كل دولة بدرجة كبيرة من الاستقلال، وأصدق نموذج لها الاتحاد السويسري. وهو اتحاد بين دولتين أو أكثر يقوم على أساس معاهدة دولية ترمي من خلالها الدول الأعضاء إلى تحقيق بعض المصالح المشتركة، وذلك في إطار هيئة مشتركة تظم ممثلي الدول مع احتفاظ كل دولة بسيادتها الكاملة (صرصار، 2007).

3. الدولة الفيدرالية:

الفيدرالية في إطار الدولة الفيدرالية هي شكل من أشكال الدولة التي تسمح للتنوع الاجتماعي في الدول بالتعبير عن الخصوصيات الذاتية لمكوناتها مع الإبقاء على رابط الوحدة في ظل النظام الفيدرالي. أما الفيدرالية بين الدولتين أو أكثر فهو انصهار الدول واندماجها في دولة واحدة، بحيث تفقد الدول الأعضاء شخصيتها الدولية وتغدو بعد قيام الاتحاد دويلات أو ولايات، وتنشأ شخصية دولية جديدة هي شخصية دولة الاتحاد المركزي التي تتمتع وحدها بكافة مظاهر السيادة الخارجية وبجزء من السيادة الداخلية لكل ولاية، وتخضع جميع مؤسسات الدولة لرئيس واحد وهو رئيس الدولة الاتحادية. وأخيراً فإن النظام الفيدرالي استحدثه الأمريكان وقامت دول أخرى بتطبيقه كالهند ونيجيريا وأخيراً السودان (نعمان، 2012).

4. الدول الاشتراكية:

إن النظام الاشتراكي يعني المذهب السياسي والاقتصادي والايديولوجي الذي يهدف إلى تغيير راديكالي في تنظيم المجتمعات الإنسانية المعروفة قبلها بشقيها الإقطاعي والرأسمالي عن طريق تأمين وسائل الإنتاج والقضاء على الطبقات الاجتماعية، من أجل القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان. والنماذج هنا تتمثل في الاتحاد السوفيتي والصين (بودريوع، 2011).

ثانياً: أنماط الحكم المحلي:

مهما كان نظام الحكم المطبق في دولة ما سواءً أكان استبدادياً أو حكماً ديمقراطياً أو خليطاً، فهو يعكس مظاهر مختلفة للدول جميعها المتقدمة منها والنامية، والدول التي تتبع النهج الغربي الليبرالي الديمقراطي تتسم بممارسات ومزايا أساسية للحكم الذاتي المحلي يختلف عن تلك الدول الاشتراكية، إذ أن نظام الحكم المحلي في الدول الديمقراطية يمثل جزءاً من سياسة الدولة بخلاف الدول الاشتراكية. أما الدول النامية فلها شكل مختلط وهو أن أجهزة الحكم المحلي مؤسسة من أعلى، ومعظمها إما مأخوذ من أحد النمطين الغربي أو الشرقي أو من كليهما.

وعلى كل حال فإن هذا التصنيف يعكس عالمية الحكم المحلي، والذي يأخذ درجات متفاوتة من الاستقلال الذاتي سياسياً وإدارياً ومالياً. فهناك عوامل مشتركة تحدد شكل ومزايا ومهام وعلاقات النظام، ومن هذه العوامل تاريخ الدولة والثقافة، والاقتصاد والسياسة، والتوزيع الجغرافي والسكاني (المغربي، 2009).

تركيب الحكم المحلي:

إن الدور السليم للحكم المحلي في الدولة الموحدة قد تعرض للتجربة الأكاديمية والعملية في مجال الإدارة العامة لمدة طويلة، وهذا الدور للحكم المحلي يدور حول عنصرين من القيم المتعارضة:

- الجدل حول المساواة والعدالة. فأينما يسكن الناس يجب أن تكون لديهم المقدرة على التمتع بخدمات عامة ذات مستوى متساوٍ تقريباً.
- أن يكون للمواطنين الحق في تحديد ما يجب أن يكون أو لا يكون من خدمات ومرافق وغيرها في منطقتهم.

وهنا نجد ثلاث وجهات نظر متباينة حول العلاقات المركزية المحلية:

أ- السلطات المحلية تمثل وكالات للحكومة المركزية، ودورها يتمثل في كفاءة تنفيذ السياسات التي يحددها المركز وهنا تترك للسلطات المحلية فقط تفصيلات الإدارة للتصرف فيها.

ب- السلطات المحلية شريكة الحكومة المركزية في تقديم الخدمات للجمهور بينما الخطوط العريضة للسياسة تحدد قومياً.

ت- الموازنة بين الرقابة المركزية والاجتهاد المحلي، والسؤال الحاسم هنا هو ما مدى استعداد الحكومة المركزية بالسماح للسلطات المحلية بحرية الحصول والإنفاق المالي. ومما لاشك فيه أن قضية قدرة السلطات المحلية على التمويل لتقوم بمسئولياتها في تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين ولتسيير المرافق العامة هي التي تحدد فعالية السلطة المحلية (المغربي، 2009).

استقلالية السلطة المحلية:

وهذه قضية أساسية أخرى كقضية التمويل، حيث يجب أن تتمتع الهيئة المحلية بالشخصية الاعتبارية المستقلة إدارياً ومالياً، مع خضوعها للرقابة من قبل الحكومة المركزية ورقابة الجمهور. وهذه النظم المحلية تختلف في مدى التحضر الذي ينظمها، كوجود الأحزاب السياسية، والفئات التي تشكل مجموعات ضغط فيها، وكذلك تأثير بعض المجموعات والشخصيات من داخل وخارج السلطات المحلية (المغربي، 2009).

2-2-1 نظريات التنمية المحلية:

تشكل عملية التنمية على المستوى الوطني العام والمستوى المحلي منظومة دائرية ومتفاعلة مع المحيط من حولها فهي تمثل دائرة مفتوح، وذات قلب داخلي متين، ولذلك تراوحت نظريات النمو والتنمية بين طرفين: الطرف الأول اعتبر أن قوة الدفع المحركة للعملية التنموية تتدفق من حواف المحيط -خارج النظام- بصفة أساسية، بينما اعتبر الطرف الثاني أن التنمية تتلقى قوة دفعها -من داخل النظام- بالجهود الذاتية.

أولاً: التنمية المحلية ونظريات الدفع الخارجي

كما وضع (عيسى، 2008) نظريات الدفع الخارجي على النحو التالي:

1- نظرية أقطاب النمو:

تجاوز مفهوم نظريات أقطاب النمو المفهوم التقليدي للمكان مبرزاً المفهوم الناشئ (المكان المتنوع والتفاعلي وغير المتجانس). ووفقاً لمفهوم التنمية لا تظهر في كل مكان في الوقت نفسه، وإنما تتجسد فوق نقاط أو أقطاب معينة للتنمية بكثافات متباينة، وتكون لها آثار متفاوتة على الاقتصاد ككل. وقد اعتمدت هذه النظرية على المنشأة الكبيرة الرائدة كمحفز للنمو على مستوى المنطقة - القطب- من خلال تفاعل المدخلات والمخرجات. حيث تركز هذه النظرية على بلورة العلاقة التفاعلية بين المجالين -الداخلي والخارجي- في إطار الاستقطاب المحلي للعملية الإنمائية، وذلك من خلال تجاوز الحدود والقيود المحلية المؤثرة على الحركة التنموية واستقطابها من خارج المحيط.

2- نظرية الانتشار الجغرافي للابتكار:

تقوم هذا النظرية على وضع نموذج يقوم على أن الابتكارات تتبع من خارج المناطق المحلية لتصب في داخلها، عبر مسالك أو قنوات للانتقال والانتشار بين المناطق ويرجع ذلك إلى تفاوت

الأقاليم والمناطق من حيث القدرة على النمو، والاختلاف بينها في مستوى الابتكار، ولذلك تنتقل الابتكارات من المناطق ذات القدرة الأعلى إلى المناطق ذات القدرة الأدنى.

3- نظرية دورة حياة المنتج ودورة حياة الأقاليم:

كما أن الانتشار الحيزي للابتكار هو عملية مستمرة في المكان، كما رأينا في النظرية السابقة، فإنه عملية مستمرة في الزمان أيضاً، وهذا ما أبرزته نظرية دورة حياة الإقليم، فإن الاختلاف بين الأقاليم والمناطق ينبع من اختلاف المرحلة التي يمر بها كل إقليم على مسار التطور للمخرجات، الذي يتكون من ثلاث مراحل: إطلاق منتج جديد، ونضوج المنتج، ثم الدخول أخيراً في مرحلة الإنتاج النمطي. وينتقل الابتكار من المناطق القوية إلى المناطق الضعيفة على السلم السابق.

4- دور البنية الأساسية:

تتفق نظريات النمو والتنمية على الدور المهم التي تلعبه البنية الأساسية في تمهيد الطريق لتنمية المحلية. لذلك قامت اجتهادات ومحاولات متعددة تعالج دور هياكل البنية الأساسية في سياق التنمية المحلية من زاوية -الاستقطاب- الدفع الخارجي. والأمر المهم هنا أن قوة عملية الجذب المحلي لمنطقة دون أخرى تتوقف على مدى توفر وكفاءة شبكة البنية الأساسية في الأقاليم المختلفة، وهو ما برهنت عليه المشاهدات العملية.

5- تكنولوجيا الاتصالات الجديدة:

يتمثل الاتجاه الأخير في الفكر النظري المتعلق بقوى الدفع الخارجي لتنمية المناطق المحلية في الدور المنوط بالتكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات. ويتمثل ذلك في استخدام شبكة الإنترنت، للتواصل على مستويات مختلفة من أجل العمل في تصميم المخرجات، وتوزيع أو تقسيم العمل داخل الإقليم على النطاق العالمي لإنتاج منتج معين أو تشكيلة من المنتجات

ثانياً: التنمية المحلية وقوة الدفع الداخلي

فحسب هذه النظرية أن المكان يصنع هويته الاقتصادية الخاصة على كل مستوى بفعل آليات نموه الذاتي. فالمنطقة تتراكم فيها عوامل قوتها أو ضعفها، وعوامل القوة والضعف إما أن تكون عوامل غير ملموسة وخاصة المعرفة والتعلم وخبرة العمل الجماعي بقدراته التنظيمية والمؤسسية وعوامل

مادية مثل الموارد المادية وقوة العمل التقليدية ذات الطابع العضلي، كما وضع (عيسى، 2008) نظريات الدفع الداخلي على النحو التالي:

1- الكفاءة السكنوية للمكان:

أن المنطقة المحلية التي تؤدي إلى وفيات خارجية محلية، يكون من شأنها زيادة الإيرادات وخفض النفقات، في ما يعتبر من قبيل الكفاءة الاستاتيكية. وتحدث الوفيات بفعل تجمع نشاط صناعي ذي طابع عنقودي.

2- نظرية الكفاءة الديناميكية:

تتمثل الكفاءة الديناميكية في الأثر الذي يولده المكان من خلال تنامي القدرة الابتكارية والإبداعية للمنشآت عبر الزمن.

3- الآثار الانتشارية للمعرفة، ودور المناطق الحضرية والمدن:

يؤكد هذا الاتجاه ما يقول إنه قد ثبت من الدراسات التجريبية، وهو أن النشاط المعرفي والابتكاري يميل إلى التركيز في المكان، سواء تم قياس هذا النشاط بمؤشرات المدخلات كالإنفاق على البحث والتطوير أو بمؤشرات المخرجات كعدد براءات الاختراع. ويركز هذا الاتجاه على ما أسفرت عنه الدراسات الميدانية حول نمط توطن المنشآت العالية التكنولوجية، حيث تؤكد ميل الشركات المعنية إلى تفضيل العمل في المواقع المحورية ذات القدرة على التخصص القطاعي، وخاصةً في المناطق المدنية الأكثر تطوراً. وتتولد من هذا الميل آثار استقطابية للنشاط الابتكاري بين المناطق وفي داخلها.

4- نظرية التعلم الجماعي:

تنقسم هذه النظرية إلى تيارين:

- الوسط الابتكاري ويتعلق هذا التيار بالمنشآت الصغيرة، حيث ترتفع قدرتها الابتكارية من واقع تركيزها في منطقة محلية معينة، وتجمعها في أماكن معينة، مما يزيد من إمكانيات العمل الجماعي، عبر كثافة التفاعل الاجتماعي والتلاحم الشخصي.
- القرب المؤسسي حيث تقوم القدرة الابتكارية المحلية على تعلم تقاليد الممارسة المؤسسية، وخاصة عبر إتقان (شفرة السلوك) للمنطقة المحلية من حيث قواعد العمل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

5- الهيكل الحضري للتنمية المحلية:

يركز هذا الاتجاه النظري على الأهمية المحورية للمناطق الحضرية والمدنية في تركيز القدرات الابتكارية وفي تراكم رأس المال المعرفي ورأس المال الاجتماعي.

قوة الدفع الخارجي والداخلي في الأراضي الفلسطينية:

أما بالنسبة للأراضي الفلسطينية ونظريات الدفع الخارجية والداخلية، فمن الواضح أن الأراضي الفلسطينية تعيش حالة من العزلة التي يكون من الصعب بمكان أن تتأثر بالمحيط الخارجي بنقل أو بانتشار أنواع التنمية من الدول المجاورة، ويعود ذلك إلى التحكم الإسرائيلي بحرية التنقل وبإمكانية تنفيذ المشروعات النابعة من الحاجة والاهداف الفلسطينية هذا بالنسبة إلى نقل المعارف والتأثر بها، أما بالنسبة لتمويل التنمية المحلية فهي تعتمد اعتماد كبير على التمويل الخارجي وخاصة المشاريع التطويرية، إذ يمكن القول أن التنمية المحلية في الأراضي الفلسطينية تتأثر بالتمويل الخارجي-الدفع الخارجي- وضعف تأثير التمويل الداخلي-الدفع الداخلي- لتمويل التنمية، كما تتحكم الدول المانحة بكيفية واختيار المشاريع التي تتفق مع رؤيتها السياسية، إذن الأراضي الفلسطينية تتأثر بقوة الدفع الخارجي وتكاد أن تكون قوة الدفع الداخلي معطلة.

3-2-1 مبادئ التنمية المحلية:

هناك مبادئ للتنمية تكون سبباً رئيسياً في نجاح التنمية، باعتبار أن تنمية المجتمع هي عملية شمول وتوازن وتكامل وتنسيق ويشارك فيها المواطنون من بدايتها إلى نهايتها، وهي كالتالي:

1- مبدأ الشمولية:

يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. والشمول يعني أيضاً شمول المجتمع بجميع قطاعاته، بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل شرائح المجتمع، تحقيقاً للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين (محمود، 2005).

2- مبدأ التكامل:

يتطلب ذلك مراجعة جميع الخطط المحلية من قبل الحكومة المركزية، ومناقشة الخطط المحلية في مجلس التخطيط الأعلى، حيث تصب جميع الخطط في الاتجاهات الصحيحة، وأن تستجيب لأهداف السياسات الوطنية دون تعارض أو تكرار، والالتزام بالجدول الزمني المحدد (قسيس، 2012).

3- مبدأ التوازن:

يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع حاجات تفرض وزناً معيناً لكل جانب منها فمثلاً في المجتمعات الفقيرة تحتل التنمية الاقتصادية فيها وزناً أكبر على من غيرها من القضايا والاهتمامات مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فروع منها (محمود، 2005).

4- المشاركة:

مشاركة جميع المعنيين بالتنفيذ في جميع المراحل التحضيرية التي تتطوي على شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي وممثلي الحكم المحلي في نقاش أجندة السياسات الوطنية، ووضع الأهداف العريضة للتنمية (قسيس، 2012)

5- التقبل والتوجيه:

ويعني هنا التقبل بتقبل الثقافة والقيم والمعايير الموجودة في المجتمع، ويجب هنا أن يكون هذا التقبل تسليم خطة التنمية بكل القيم والمعايير التي تعوق عملية التنمية المحلية، وتبرز في هذه الحالة أهمية عملية التوجيه التي تهدف إلى تغيير الاتجاهات والقيم والعادات التي تقف حجر عثرة في عملية الإصلاح وإحداث التنمية (محمد، 2002).

6- الإسراع بالوصول إلى النتائج:

الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة ذات النفع العام للمجتمع. ويفضل بعض المختصين الميدانيين أن يكون المدخل إلى هذا الميدان ممثلاً في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكانية. وإذا بدأ المخطط بوضع مشاريع إنتاجية في الخطة فيجب عندها اختيار مشاريع تعود بالمنفعة السريعة وقليلة التكاليف ومن الأفضل أن تسد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة. وترجع هذه القاعدة إلى عامل جوهري وأساسي وهام في العمل الجمهوري ألا وهو كسب ثقة أبناء المجتمع المستهدف. فالعقبة في فعالية برامج التنمية تكمن في مقاومة المجتمع المحلي للأفكار الجديدة (محمود، 2005).

7- الاعتماد على الموارد المحلية:

الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواءً كانت مادية أو بشرية، لأن ذلك يعود بنفع اقتصادي ويقلل من تكلفة المشاريع ويعطيها مجالاً وظيفياً أوسع. فالاعتماد على الموارد المحلية

للمجتمع من أساليب التغيير الحضاري المقصود، باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع أي الموارد المألوفة بالنسبة له، وينطبق هذا أيضاً على الموارد البشرية.

فالقادة المحليون يكونوا أكثر نجاحاً في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعاتهم من الشخص الغريب على المجتمع حتى ولو كان أكثر كفاءة وقدرة (محمود، 2005).

8- الاستعانة بالآخرين:

تتطلب عملية التنمية إلى إحداث تغيير في كافة جوانب الحياة، ويكون من الصعب جداً وجود الخبراء المحليين أو وجود الإمكانيات المادي أو الفنية التي تحقق عملية التنمية على الوجه المطلوب، فهذا يتطلب الاستعانة بالخبرات والمساعدات من خارج نطاق الهيئة المحلية (محمد، 2002).

3-1 نماذج وبرامج التنمية المحلية، والقيادة المحلية:

وتعتمد التنمية المحلية على جملة من النماذج والبرامج والاستراتيجيات لتحقيق مختلف البرامج والمشروعات التنموية المحلية، وللقيادة المجتمعية دور بارز في تنفيذ هذه البرامج والمشروعات التنموية وهذا ما سوف يوضحه هذا المبحث.

1-3-1 نماذج التنمية المحلية:

يصنف المهتمون بقضايا التنمية أهم النماذج الإنمائية في ثلاث نماذج رئيسية كما وضحتها (وسيلة، 2009) وهي كالتالي:

أولاً: النموذج التكاملي:

يتكون هذا النموذج من مجموعة البرامج التي تنطلق من المستوى القومي والتي تشمل كافة القطاعات الفردية -الاقتصادية والاجتماعية- وكذلك يشمل كافة القطاعات الفردية -ريف وحضر ومناطق صحراوية- فالنموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي والتي تحقق أيضاً التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة والشعبية الاستشارية.

ثانياً: النموذج التكيفي:

يتفق هذا النموذج مع النموذج السابق في كونه ينبثق من المستوى المركزي إلا أنه يختلف في كونه يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي والاعتماد على التنظيمات الشعبية، وسمي هذا النموذج بالتكيفي لأنه لا يتطلب استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم أي أن برامج هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية.

ثالثاً: نموذج المشروع:

يطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية معينة تتوفر فيها ظروف خاصة ومن هنا جاء الاختلاف بينه وبين النموذجين السابقين. يتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض ولكن يطبق في منطقة جغرافية معينة، في حين أن النموذج التكاملي يطبق على مستوى المجتمع ككل. يعتقد بعض المهتمين بقضايا التنمية أن هذا النموذج يمكن أن يكون بمثابة نموذجاً تجريبياً أو استطلاعياً يطبق على المستوى القومي إذا ما ثبت نجاحه وفعالته في المناطق التجريبية.

2-3-1 برامج ومشروعات التنمية المحلية

هناك العديد من البرامج والمشروعات التي يمكن الاسترشاد بها في تحقيق التنمية المحلية بمساعدة ومشاركة المجتمع ويمكن حصر معظم هذه البرامج والمشروعات فيما يلي:

أولاً: برامج عمرانية:

وتشمل هذه البرامج توفير مساكن مناسبة لأهالي المجتمع، وتشجيع المشاركة في مشروعات الخدمة العامة كتمهيد وشق الطرق وإنشاء الحدائق ورعايتها، وزرع الأشجار وحملات النظافة العامة، وإنشاء الجسور والسدود (وسيلة، 2009).

ثانياً: برامج صحية:

وتشمل هذه البرامج مكافحة الأوبئة والأمراض المعدية، وإجراءات النظافة والصحة العامة والوقائية، وتوفير المؤسسات العلاجية والدوائية، وتوفير خدمات الإسعاف وخدمات إطفاء الحريق والخدمات الإغاثية (خاطر، 2002).

ثالثاً: برامج اجتماعية:

وتشمل هذه البرامج كافة المساعدات الاجتماعية المادية والمعنوية مثل رعاية الشباب وتكوين القادة وتشجيع النشاط الرياضي والنشاط النسائي والمنزلي وتشجيع المجتمع لكي يكون بناءً في تحقيق التنمية (خاطر، 2002).

رابعاً: النشاط التعليمي والثقافي:

وتشمل هذه البرامج كافة الأنشطة المدرسية بجميع مستوياتها المادية والمعنوية، وأيضاً مكافحة الأمية وتشجيع المتفوقين، وبناء المكتبات ودور الثقافة، وتوفير جميع وسائل الاتصال والإعلام بطرق والأساليب المناسبة (خاطر، 2002).

خامساً: برامج زراعية:

وهي الطرق والأساليب الذي يتوصل بها إلى زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني باستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة والتسميد، ومقاومة الآفات الزراعية، وزيادة وعي وثقافة وخبرة المزارعين بكيفية تنمية زراعة الخضروات والأشجار المثمرة والثروة الحيوانية وكيفية تسويقها أيضاً (خاطر، 2002).

سادساً: برامج خدماتية:

وتشمل هذه البرامج توفير كافة الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي والنظافة وغيرها من الخدمات، وإعادة تأهيل المناطق الحضرية، وتأهيل المرافق مثل الأسواق والمنتزهات... الخ، ودور الشباب ودور الشيوخ (وسيلة، 2009).

سابعاً: برامج صناعية:

وتشمل هذه البرامج توسيع شبكة التغطية بالكهرباء والغاز الطبيعي، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتهيئة المناطق الصناعية، وبناء وحدات صناعية تستوعب أعداد كثيرة من اليد العاملة (وسيلة، 2009).

3-3-1 المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية:

تهدف المشاركة المجتمعية إلى تعزيز أعمال الهيئة المحلية، حيث تكون لها أثراً إيجابياً بالارتقاء بكفاءة وفاعلية في أداء الهيئات وزيادة شعور المواطنين بالرضى والانتماء وملكية الإنجازات والموارد وضرورة الحفاظ عليها بكافة السبل والوسائل كما وضحتها (الرمحي، 2010) من خلال:

أولاً: ترسيخ مفاهيم وممارسات المشاركة المجتمعية:

يتم تجسيد هذه المفاهيم والممارسات من خلال الأمور التالية:

1. رفع مستوى وعي الهيئات المحلية والمواطن ومؤسساته بمفاهيم وآليات وأهمية المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية وإحداث التنمية المستدامة.
2. تعريف المواطن ومؤسساته بطبيعة عمل الهيئات المحلية ودوره التشاركي معها، وكذلك حقوقه ومسئوليته وواجباته في إحداث التنمية المحلية.
3. الترويج لممارسة المشاركة المجتمعية السليمة لدى كافة الهيئات والمجتمعات المحلية، ونشر وتعميم قصص النجاح وتشجيع تبادل خبرات الهيئات المحلية.
4. تطوير وتصويب الممارسات الطوعية التي تبادر بها الهيئات المحلية في مجال المشاركة المجتمعية.
5. الاطلاع على المعلومات (الإفصاح)، أن تقوم الهيئات المحلية بتزويد الجمهور بمعلومات لتمكن المواطن من فهم المشكلات والبدائل والفرص والحلول والمخططات والإجراءات المتبعة.

ملخص الفصل:

تعتبر التنمية المحلية هي النشاط الذي يقوم به أفراد المجتمع لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في منطقة جغرافية محددة، و ذلك لتحقيق أهداف المجتمع المادية والمعنوية، وتواجه التنمية المحلية معوقات ديموغرافية واجتماعية وثقافية ومعوقات إدارية وتخطيطية أيضاً. تراوحت نظريات التنمية بين طرفين الطرف الأول اعتبر أن قوة الدفع المحركة للتنمية تتدفق من الخارج المحيط -خارج النظام-، بينما اعتبر الطرف الثاني أن التنمية تتلقى قوة دفعها من الداخل - داخل النظام- لتحقيق التنمية، وبنسبة للتنمية المحلية في الأراضي الفلسطينية فإنها تعتمد على قوة الدفع الخارجية وبشكل كبير وتكاد أن تكون قوة الدفع الداخلية معطلة.

وتصنف نماذج التنمية المحلية إلى ثلاث نماذج رئيسية وهي النموذج التكاملي والنموذج التكميلي ونماذج المشروعات، وتعتبر المشاركة الاجتماعية هي من أهم الميزات التي تميز التنمية المحلية التي تعتمد على مبدأ الالتزام بالشفافية واحترام مختلف الآراء ومبدأ بناء القدرات المحلية التي تسمح لمشاركة قطاعات المجتمع المختلفة وذلك لترسيخ مفاهيم وممارسات المشاركة المجتمعية التي تنمى روح الانتماء والدعم المادي والمعنوي لمشروعات التنمية.

الفصل الثاني

التمويل المحلي والعربي للتنمية المحلية

2-1 التمويل المحلي

2-2 المؤسسات العربية لتمويل التنموي

2-3 تحليل التمويل المحلي وتمويل المنظمات العربية في الأراضي الفلسطينية

مقدمة:

يتناول هذا الفصل شكلين من أشكال التمويل وهو التمويل المحلي والتمويل من خلال المؤسسات والصناديق العربية، حيث يعتبر التمويل العنصر الأساسي في التنمية، وإذا كان مفهوم التنمية أوسع بكثير من مجرد توفير وسائل التمويل بما تتطلبه التنمية من تطوير للقوى البشرية ووضع النظم والمؤسسات المناسبة فضلاً عن انتهاج السياسات الاقتصادية الملائمة، فإن التمويل مازال يلعب دوراً رئيسياً في عملية التنمية، بل أن هذه الجوانب الأخرى للتنمية من الخواص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمؤسسية بصفة عامة تحتاج هي الأخرى إلى مصادر للتمويل، من هنا تكمن الأهمية البالغة للتمويل في عملية التنمية.

ويأخذ التمويل أشكالاً متعددة، فهو قد يكون إقراضاً عادياً أو إقراضاً بشروط ميسراً أو قد يكون إسهماً أو منح دون مقابل، وتتعدد المؤسسات المالية بتعدد أشكال التمويل.

إن التمويل بالإقراض هو أكثر مصادر التمويل انتشاراً وتقوم به عادةً البنوك ومؤسسات التمويل المختلفة، وفي هذا الصدد يختلف الغرض من التمويل فهناك تمويل البنية الأساسية والتي توفر - عادةً - عائداً اقتصادياً عالياً دون أن توفر بالضرورة عائداً مالياً مباشراً للمشروع كافٍ أو مغرٍ للاستثمار الخاص، وهناك أيضاً تمويل المشروعات الإنتاجية التي يتوافر لها العائد المالي والذي يمكن للمشروعات الخاصة والتمويل الخاص القيام به، وتختلف متطلبات وآليات تمويل هذه المشروعات وفقاً لحجم وطبيعة نشاط المشروع.

لا تقتصر مؤسسات التمويل - وخاصةً مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية - على تقديم هذه الأشكال المختلفة من التمويل بل أنها أصبحت مراكز للخبرات في مجال التنمية والإصلاح الاقتصادي، فإن معظم مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية تقدم المساعدات الفنية إلى جانب التمويل المباشر وغير المباشر، وغالباً ما يأخذ هذا الشكل من الخدمات غير المالية شكل المنحة أو القروض الميسرة. كذلك بدأت المؤسسات الدولية والإقليمية العمل - مع التوسع في ظهور مفهوم المعايير الدولية في المجال الاقتصادي والمالي - على تطوير هذه المعايير ومساعدة الدول على الأخذ بها ومتابعة تطبيقها.

ويتناول هذا الفصل نبذة عن التمويل المحلي الذي يعد أهم أنواع التمويل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، ويتناول نبذة عن مؤسسات التمويل التنموي العربية، وأخيراً نظرة تحليلية للتمويل المحلي في الأراضي الفلسطينية وعمل المنظمات العربية لتمويل التنمية في الأراضي الفلسطينية.

1-2 التمويل المحلي:

يرتبط مفهوم التنمية المحلية على مستوى المحليات بضرورة وجود هيكل تمويل محلي يؤدي إلى تعظيم معدلات التنمية المحلية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تعتبر مشكلة التمويل من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية، ومن أولويات هذه الدول، دفع عجلة التنمية والنهوض بالمجتمع في شتى المجالات، فقد كشفت الدراسات عن ضرورة تدعيم التنمية المحلية وتعميقها والتركيز على محلية النشاط الاقتصادي بطريقة تشجع على الاستجابة من المجتمع المحلي، وذلك بالتركيز على التمويل المحلي بأنواعه ليصبح الدعامة الرئيسية لاتخاذ القرارات (رابح وآخرون، 2008)، حيث أن التمويل المحلي يخدم التنمية المحلي من جانبين الجانب الأول هو توفير الأموال اللازمة لمشروعات التنمية التي تخدم أولويات الهيئة المحلية والجانب الآخر هو تبني هذه المشروعات من قبل المجتمع الذي يساهم مساهمة كبير في نجاح مشروعات التنمية.

1-1-2 تعريف التمويل المحلي وشروطه ومصادره:

تعريف التمويل المحلي:

وعرف (عبد الحميد، 2001) التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة داخل الوحدات المحلية، وذلك لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة.

شروط التمويل المحلي:

ويتطلب للتمويل شروط معينة ليصبح تمويلًا محلياً، الشروط التي لا تتوافر في الموارد الأخرى (الأجنبية)، وهي كالتالي:

1. محلية الموارد:

ويعني ذلك أن يكون وعاء الموارد المحلية بالكامل في نطاق الوحدة المحلية أو الدولة، أي أن لا تكون الموارد المالية من مصادر خارج حدودها.

2. ذاتية الموارد:

ويعني أن تستقل الهيئات المحلية أو الدولة بسلطة تقدير سعر الموارد -في حدود معينة- حتى تتمكن من التوافق بين احتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة.

3. سهولة إدارة الموارد:

ويقصد به تيسير تقدير وعاء الموارد ورخص تكلفة تحصيله، أي أن تكون تكلفة التحصيل عند أقل درجة ممكنة، وفي نفس الوقت ضرورة وفرة حصيلة الموارد نسبياً (عبد الحميد، 2001).

مصادر التمويل المحلي:

1. الموارد المالية الذاتية للمحليات:

- الضرائب المحلية ترتبط في صورة نسبة مئوية من قيم الضرائب المركزية، وهي ضرائب مباشرة مثل ضريبة المباني والأراضي والدخل، وضرائب غير مباشرة مثل ضريبة الملاهي، والمبيعات... الخ.
- الرسوم المحلية تفرض الرسوم المحلية لزيادة الموارد المحلية لأداء الخدمات اللازمة مثل رسوم مقابل خدمة المياه والنظافة... الخ.
- موارد مالية محلية ذاتية متنوعة: أرباح المشروعات التجارية والصناعية المملوكة للمحليات، وإيرادات أملاك الهيئات المحلية والمشاركة الشعبية بالجهود الذاتية وغيرها من الموارد الذاتية للمحليات.

2. الموارد المالية الخارجية للمحليات:

- الإعانات الحكومية المخصصة للمساهمة في تكلفة خدمة بذاتها، والإعانات العامة (غير المخصصة) يتم تحديدها من قبل الحكومة المركزية سنوياً.
- القروض من المؤسسات المالية لتمويل المشروعات الاستثمارية أو تغطية النفقات الطارئة.
- الهبات التي تتلقاها الوحدة المحلية من المواطنين أو المؤسسات الوطنية التي تكون خارج حدود الوحدة المحلية (حلمي، 2008).

2-1-2 حاجة التنمية المحلية إلى التمويل المحلي، وتطوير أساليبه:

حاجة التنمية المحلية إلى التمويل المحلي:

تقوم الهيئات المحلية بتوفير الموارد المالية التي تساهم في تحقيق التنمية، ومع ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات فهذا يرتبط بالاعتماد على الموارد المالية المحلية لمواجهة الحاجات المتزايدة من الخدمات، ومع زيادة الاتجاه إلى الاعتماد على التمويل الذاتي في تمويل التنمية المحلية يقلل من رقابة الحكومة المركزية ويعطي الهيئة المحلية الاستقلال المالي والإداري مما يعطيها ميزة في تلبية الأولويات في احتياجاتها، ومع تزايد الحاجة بالإسراع بمعدلات التنمية المحلية وهذا يتطلب تدخل

الحكومة المركزية في تحقيق البرامج التنموية العامة، وكلما زاد التمويل المحلي كلما زادت سرعة تحقيق برامج التنمية المختلفة.

تقوم التنمية المحلية على مدى مشاركة المجتمع المحلي للهيئات المحلية بأجهزتها التنفيذية ويكونان الاثنان نظاماً يسمى الإدارة المحلية بشقية الشعبي والتنفيذي، وهذا النظام ينطوي على جهود شعبية تساهم في تمويل التنمية المحلية ويقوم بتعبئة الجهود والموارد المحلية بأقصى جهد ممكن ليكون تدفقاً يتدفق جنباً إلى جنب مع جهود الهيئة المحلية التي تعكس تدفقات الموارد المالية المحلية المخصصة في الموازنة المحلية وتمثل هيكل التمويل المحلي الرسمي الذي يعظم عائد التنمية المحلية (وسيلة، 2009).

إن حاجة التنمية المحلية إلى الموارد المالية المحلية تكون بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد ويجب البحث عن أفضل السبل لتعبئة الموارد للوصول إلى هيكل التمويل المحلي الأمثل الذي يحقق أهداف التنمية المحلية بكفاءة وبفاعلية، وإن نجاح الوحدات المحلية يتوقف على مدى قدرتها في تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية الذاتية، وبدون أي شك هناك علاقة طردية بين التمويل المحلي والتنمية المحلية (حلمي، 2008).

مشكلة التمويل والموارد المالية المحلية:

تواجه الوحدات المحلية في تحقيق برامج التنمية المحلية على مستوى وحداتها مشكلة التمويل، وضعف الموارد المالية المحلية المخصصة لأغراض التنمية، وبذلك يصعب على هذه الوحدات تنفيذ كافة أو بعض البرامج التنموية الضرورية لسكان الوحدات المحلية. إن هذه المشكلة تخص الاستقلال الفعلي والحقيقي للوحدات المحلية في الحصول على الموارد المالية حيث تقيد حريتها برقابة السلطة المركزية في فرض الضرائب والرسوم المحلية، كما تقيد على آلية أوجه الصرف الخاص بإيراداتها المختلفة، وإن عدم كفاية الموارد المالية المحلية لا يعود فقط إلى القيود التي تمارسها السلطة المركزية وإنما يعود كذلك إلى صغر حجم الوحدات المحلية التي لا يمكنها من الحصول على الموارد الذاتية الكافية، وذلك لوجود علاقة قوية بين مساحة الوحدة المحلية ومواردها المالية (إسماعين وآخرون، 2006).

ولتنمية الموارد المالية المحلية يجب مراعاة ما يلي:

1. تحقيق اللامركزية في الإنفاق وترشيد الإنفاق العام.
2. تطوير القدرات الفنية والاقتصادية للمشروعات وإعداد الدراسات الفنية.
3. التخلص من المحزونات الراكدة أو إفادة وحدات محلية أخرى بها.
4. تهيئة المناخ المناسب للاستثمار.
5. تشجيع وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد ورجال الأعمال وإسناد بعض الخدمات إلى شركات خاصة والتنسيق بين المؤسسات والبنوك المتخصصة.
6. الاهتمام بالسياحة كمصدر للتمويل الذاتي.
7. تفعيل آليات المشاركة الشعبية في المشروعات والوحدات المحلية (إسماعيل وآخرون، 2006).

تطوير أساليب التمويل المحلي:

ولتطوير أساليب التمويل المحلي، يجب إتباع بعض الطرق التي من شأنها أن تساهم مساهمة كبيرة في تطوير أساليب التمويل المحلي، وهي كالتالي:

1. **تدعيم الاستقلالية المالية للمحليات:** ويتيح هذا البديل فرصة إتمام المشروعات التنموية المحلية، وتشجيع مساهمات كل المواطنين والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية، وتحفيز الموظفين المحليين على العمل الكفاء ولكن يشوب هذا البديل أنه قد لا يتوافر لدى المحليات الكوادر المؤهلة، فضلاً عن الصدمات المتوقعة بين ممثلي المحليات وممثلي الحكومة المركزية.
2. **تشجيع الجهود الذاتية:** الخاصة بالأفراد ورجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية ولتحقيق الفائدة من هذه الجهود يجب تنظيمها من خلال وضع خطة للجهود الذاتية لتمويل مشروعات التنمية التي لا تستطيع الموازنات المحلية أن تمولها.
3. **إسناد تقديم بعض الخدمات إلى شركات خاصة:** يخفف هذا البديل العبء الواقع على كاهل المحليات الحكومية المركزية، ويمكن من الاستفادة من إمكانيات القطاع الخاص، كما يوفر الكثير من الوقت الذي يضيع في الإجراءات الروتينية (إسماعيل، 2004).

الأسس المحددة لأنواع ومصادر وكمية التمويل المحلي:

- 1- الخدمات الضرورية لبقاء المجتمع مثل الخدمات التعليمية والصحية وهي خدمات يتوجب أدائها للمجتمع مهما ارتفعت تكلفتها، ويتعين على جميع أفراد المجتمع تحمل أعباء تكلفتها.
- 2- الخدمات الضرورية مثل خدمات المياه والنظافة والصرف الصحي والإنارة والنقل وغيرها من الخدمات الضرورية، الذي يتعين على المجتمع توفيرها من خلال مؤسساتهم المحلية.

- 3- الخدمات ذات المنفعة الاجتماعية والثقافية الذي يستفيد منها فئة معينة من الأفراد ويعم نفعها على المجتمع بأسره مثل المكتبات العامة والمتاحف والحدائق، فهذه الخدمات يجب أن لا يكون مقابلها مرتفع لكي لا يعزف عنها الأفراد فيتحمل المجتمع بأسره فارق التكلفة.
- 4- الخدمات ذات الطبيعة الاجتماعية مثل خدمات الإسكان فعدم توفير المسكن الملائمة يؤدي إلى تكس السكان في منازل غير صحية وبالتالي انتشار الأمراض والجرائم، فيجب تدخل الحكومة والهيئات المحلية في تحديد الأسعار، والشروع في تنفيذ المشروعات الإسكانية بأسعار مناسبة.
- 5- خدمات رأسمالية مكلفة لا تقدم منفعتها على الجيل القائم فقط، بل تمتد إلى الأجيال المقبلة مثل بناء المدارس والمستشفيات... الخ، هذه المشروعات تقتضي العدالة وتحمل الأجيال القادمة جزء من التكلفة.
- 6- خدمات اقتصادية مكلفة مثل شق الطرق وبناء السدود، مثل هذه الخدمات يجب على الحومة المركزية أن تساعد الهيئات المحلية على إيجاد التمويل اللازم لتنفيذها، وتسمى بالإعانات (وسيلة، 2009).

2-2 المؤسسات العربية لتمويل التنمية:

تنعم المنطقة العربية بمنظومة متنوعة من المؤسسات والصناديق المالية والتنمية. فهناك الصناديق الإنمائية الوطنية، والإقليمية، ومؤسسات تمويلية إنمائية دولية يشارك فيها جهات عربية وغير عربية. وبالإضافة إلى هذه المؤسسات والصناديق التنموية، هناك عدد كبير من الشركات العربية المشتركة بعضها يعمل في مجال التمويل والاستثمار، وذلك فضلاً عن العديد من المؤسسات المالية والمصرفية والاستثمارية العربية الخاصة، والتي تتمتع بإمكانيات مالية كبيرة، وتعمل في الأسواق المالية العالمية بدرجات متفاوتة. وفيما يلي توضيح مختصر للمؤسسات المالية العربية والإسلامية التي تعمل على توفير الأموال اللازمة للتنمية على صعيد الدولة أو على صعيد التنمية المحلية، وهي كالتالي:

1-2-2 مجموعة البنك الإسلامي للتنمية:

البنك الإسلامي للتنمية هو مؤسسة مالية دولية، أنشئت تطبيقاً لبيان القرار الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية، الذي عقد في مدينة جدة، في شهر ذي القعدة 1393هـ (ديسمبر 1973م). ويهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، مجتمعة ومنفردة، وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

ويقدم أشكال مختلفة من المساعدة الإنمائية لتمويل التجارة ومكافحة الفقر من خلال التنمية البشرية، والتعاون الاقتصادي، وتعزيز دور التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أنيطت بالبنك مهمة إنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة، ومن بينها صندوق لإعانة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، ومن مسؤوليات البنك أن يساعد في تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء، وأن يعزز التبادل التجاري بينها، وبخاصة في السلع الإنتاجية، وأن يقدم لها المساعدة الفنية، وأن يوفر التدريب للموظفين الذين يتولون أنواع النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي في الدول الإسلامية، طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

العضوية في البنك:

الشرط الأساسي للعضوية في البنك أن تكون الدولة عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي، وأن تكتتب في رأسمال البنك وفقاً لما يقرره مجلس المحافظين، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء حتى تاريخ إعداد هذا التقرير 56 دولة.

مجموعة البنك الإسلامي:

ويتعاون البنك الإسلامي للتنمية مع المؤسسات الوطنية لتمويل التنمية بصورة رئيسية من خلال تمديد خطوط التمويل، والتي من خلالها يمكن للبنك الوصول إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشمل مجموعة البنك الإسلامي المؤسسات التالية:

- 1- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC).
- 2- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD).
- 3- المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC).

2-2-2 منظمة أوبك (OPEC):

هي منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وتهدف لتنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء وضمان استقرار أسواق النفط من أجل تأمين إمدادات فعالة واقتصادية ومنتظمة للمستهلكين، وتأمين دخل ثابت للمنتجين وعائد عادل على رأس المال بالنسبة للاستثمار في الصناعة النفطية وهي منظمة دولي تشمل أعضاء من الدول العربية وآخرون من الدول غير العربية، وهي تختلف عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) التي يقتصر أعضائها على الدول العربية فقط ويقتصر عملها على المشاريع المشتركة للدول العربية المتعلقة بالنفط فقط وليس لها نشاطات في دعم التنمية المحلية، أما منظمة (أوبك) فلها نشاطات تنموية، فهذا ركز الباحث على منظمة (أوبك) في النقاط التالية:

الأمانة العامة:

الأمانة العامة هو الجهاز التنفيذي لأوبك، وهي مسؤولة عن تنفيذ جميع القرارات الصادرة عن المؤتمر وتنفيذ جميع القرارات التي يتخذها مجلس المحافظين. كما يقوم بإعداد الدراسات والنتائج التي تشكل المدخلات الرئيسية في عملية صنع القرار.

صندوق الأوبك للتنمية الدولية (OFID):

في عام 1975 تأسس صندوق الأوبك للتنمية الدولية (OFID)، تأسس كمؤسسة تمويل للتنمية متعددة الأطراف لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة أوبك وغيرها من البلدان النامية، التي أنشئت في قمة ملوك ورؤساء الدول من البلدان الأعضاء في منظمة أوبك الذي عقد في العاصمة الجزائرية، في مارس 1975.

في برنامج الإقراض نفذت العديد من القروض للدول النامية، 74 % من القروض المستحقة كانت للبلدان ذات الدخل المنخفض، و50% من القروض إلى دول أفريقيا. في إطار القطاع الخاص تمت الموافقة على 144 عملية لدعم القطاع الخاص في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، وذلك بحلول نهاية مارس 2010. وفي إطار المنح، تقدم المساعدات لدعم العمليات الإنمائية والاجتماعية والإنسانية من خلال ثلاثة برامج منتظمة وهي المساعدة التقنية، والبحوث، والأنشطة في حالات الطوارئ والمساعدات الإغاثة. وأنشئ أيضاً حسابات خاصة لـ OFID للاستجابة لاحتياجات عالمية

محددة، وتشمل هذه المنح إنشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية، بالإضافة إلى الحساب الخاص لفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، والحساب الخاص للشعب الفلسطيني (منظمة أوبك، 2010).

3-2-2 الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

أنشئ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برأس مال مدفوع 100 مليون دينار كويتي، بعد اعتماد نص اتفاقية الإنشاء من قبل الجامعة العربية في يوم 16/05/1968

الهدف الرئيسي:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي هو مؤسسة مالية إقليمية عربية تتصب أغراضه في تمويل المشروعات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية العامة والخاصة، وتقديم المعونات والخبرات الفنية. يمارس الصندوق العربي أنشطته من خلال المساهمة في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، وذلك عن طريق تقديم القروض والمعونات للدول الأعضاء. يقوم الصندوق بدور المحفز لتشجيع الاستثمار المباشر وغير المباشر لرؤوس الأموال العامة والخاصة بهدف تقديم الدعم الاقتصادي للدول العربية.

القروض المقدمة لمشاريع القطاع العام:

يتمثل النشاط الرئيسي للصندوق في تقديم قروض، بشروط ميسرة، للحكومات والشركات والمؤسسات العامة في الدول الأعضاء، مع إعطاء الأولوية للمشاريع الحيوية في العالم العربي والمشاريع العربية المشتركة.

التمويل المقدم لمشاريع القطاع الخاص:

يهدف الصندوق العربي، من خلال تمويله عمليات القطاع الخاص، إلى تعزيز دوره التنموي في العالم العربي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يسعى الصندوق للمساهمة في تنمية دور القطاع الخاص في الدول الأعضاء وتشجيع مشاركته في جهود التنمية الاقتصادية، والمساعدة في دعم المشاريع والمؤسسات المؤهلة من خلال تقديم القروض أو المساهمة في رأسمال الشركات التي تقوم بتنفيذ تلك المشاريع.

الحساب الخاص:

يقوم الصندوق العربي بإدارة الحساب الخاص المنشأ لدى الصندوق العربي لتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. يتم تقديم التمويل من خلال مؤسسات وسيطة أو مباشرة لمنشآت ومشروعات القطاع الخاص والمختلط الصغيرة والمتوسطة، التي تلبي الاحتياجات في القطاعات الإنتاجية والخدمية.

المعونات:

يقوم الصندوق، في كل عام، بتخصيص حوالي 5% من أرباحه للمعونات. تهدف تلك المعونات إلى تقديم الدعم المؤسسي للدول الأعضاء، وتعزيز الكفاءة في تنفيذ المشاريع، وإجراء الدراسات الفنية والاقتصادية المتعلقة بقضايا التنمية الحيوية

برنامج الزمالات:

بالإضافة إلى توفير القروض والمعونات لتمويل مشاريع التنمية، يقدم الصندوق أيضاً عدداً محدوداً من المنح الدراسية لحملة درجة الدكتوراه من العرب الذين لديهم سجل أكاديمي ممتاز في مختلف مجالات التخصص العلمي.

وبلغ إجمالي المعونات-دون القروض- المقدمة من الصندوق للأراضي الفلسطينية كما هو في 2011/12/31 \$(27,448,000). (الصندوق العربي للإنماء، 2012).

4-2-2 صندوق النقد العربي:

صندوق النقد العربي مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976 وبدأت في ممارسة نشاطها عام 1977 ويبلغ عدد الدول الأعضاء فيها 22 دولة عربية. يوجد مقر صندوق النقد العربي في مدينة أبو ظبي، حيث تستضيفه دولة الإمارات العربية المتحدة ويعامل معاملة البعثات الدبلوماسية.

الإصدارات:

- يصدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوياً ويشارك في إعداده كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوباك).

- ويقدم التقرير السنوي الذي يصدر بنسخة عربية وأخرى إنكليزية ملخصاً عن أهم أنشطة صندوق النقد العربي وفي مقدمتها الإقراض، والاستثمارات، وأسواق الأوراق المالية العربية والمعونات الفنية التي تشمل معهد السياسات الاقتصادية.
 - ويصدر البحوث والدراسات التي تعالج القضايا الاقتصادية وخاصة المتعلقة بالقضايا الاقتصادية العربية المشتركة.
- وصندوق النقد العربي يشبه إلى حد كبير صندوق النقد الدولي في مهامه وأهدافه وتنظيمه، إلا أن خدماته تقتصر على الدول العربية فقط. أن سياسات صندوق النقد العربي ليس لها علاقة مباشرة بتمويل التنمية المحلية، ولكن تتعلق بالسياسة العامة للدولة المركزية والاستقرار الاقتصادي واستقرار ميزان المدفوعات (صندوق النقد العربي، 2012).

5-2-2 برنامج تمويل التجارة العربية:

برنامج تمويل التجارة العربية وهو مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة، مقرها مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. تأسس البرنامج في عام 1989 برأسمال مصرح به ومدفوع قدره خمسمائة مليون دولار بمساهمة مؤسسات مالية ومصرفية عربية حكومية وعامة وخاصة. ويوفر البرنامج التمويل للصفقات التجارية في السلع العربية المنشأ والخدمات المصاحبة لها، إذا كانت تلك السلع قد تم إنتاجها أو تصنيعها في دول عربية من مواد أولية وعناصر إنتاج أخرى ناشئة فيها أو إذا بلغت نسبة القيمة المضافة إليها في الدول العربية المعنية 40%. كما يمكن للبرنامج أن يوفر التمويل لواردات السلع الرأسمالية اللازمة للأنشطة الإنتاجية من الدول غير العربية.

الوكالات الوطنية:

يقدم البرنامج خدماته التمويلية من خلال وكالاته الوطنية المعتمدة من المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الدول العربية وبعض الدول الأجنبية والتي تم تسميتها لهذا الغرض بالتنسيق مع السلطات النقدية في دولها.

الصفقات التجارية:

يقوم البرنامج من خلال خطوط ائتمان يتيحها لوكالاته الوطنية بإعادة تمويل نسبة تصل إلى 100% من قيمة الائتمان الذي تقدمه الوكالة الوطنية لتمويل صادرات من السلع العربية إلى الدول

العربية وغير العربية، في حين يقتصر التمويل بالنسبة للواردات على تمويل الواردات من السلع العربية من الدول العربية وتمويل واردات السلع الرأسمالية اللازمة للأنشطة الإنتاجية من دول غير عربية.

أنواع الائتمان:

يُعيد البرنامج تمويل الائتمان اللاحق للتصدير والائتمان السابق للتصدير وائتمان المشتري وائتمان الواردات الذي تقدمه الوكالة الوطنية لتمويل صفقات تجارية مؤهلة.

كيفية الاستفادة:

ويستطيع المصدر أو المستورد للسلع العربية أن يستفيد من تمويل البرنامج من خلال التقدم بطلب للوكالة الوطنية والتي تقوم بدورها بالتقدم للبرنامج لإعادة تمويل الائتمان الذي تحدده للعميل.

دراسات للقطاعات الإنتاجية:

يقوم البرنامج بإجراء دراسات إحصائية لواقع التدفق للتجارة العربية لتحديد القطاعات والمنتجات التي تتوفر فيها الإمكانيات الأكبر للتوسع.

مسوحات العرض والطلب:

من جهة أخرى وبالاتفاق مع غرف التجارة والصناعة وهيئات تنمية الصادرات في الدول العربية تجري مسوحات شاملة للعرض والطلب للقطاعات المختارة في كل دولة عربية. وتُشكل هذه المسوحات أساساً لاختيار الشركات التي ستشارك في لقاءات المصدرين والمستوردين التي يُنفذها البرنامج.

لقاءات مصدرين ومستوردين:

بعد اختيار الشركات يقوم البرنامج بعملية مطابقة لاهتمامات ومصالح الشركات المشاركة في كل لقاء ويُعدّ جدولاً للقاءات الثنائية لكل شركة خلال أيام الحدث مع الشركات التي تتطابق اهتماماتها ومصالحها معها. كما تجمع اللقاءات ممثلين عن غرف التجارة والصناعة والوكالات الوطنية لبرنامج تمويل التجارة العربية إضافة إلى شركات النقل والتأمين والمؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بتنمية التجارة العربية، وذلك بهدف توفير المناخ المناسب للشركات للتوصل إلى اتفاقات تجارية وعلاقات عمل فيما بينها. هذا ويكون البرنامج على استعداد لتوفير التمويل للصفقات التي يتم التوصل إليها أثناء وبعد اللقاء إذا ما توفرت لها شروط الأهلية المطلوبة (برنامج تمويل التجارة العربية، 2012).

6-2-2 الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية:

يعتبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، أول مؤسسة إنمائية في الشرق الأوسط تقوم بالمساهمة في تحقيق الجهود الإنمائية للدول العربية والدول الأخرى النامية أنشئ الصندوق عام 1963. وأهم ما تتسم به القروض التي يقدمها الصندوق أنها ميسرة تهدف إلى مساعدة الدول النامية في تمويل المشاريع الإنمائية، وفي تنفيذ برامج التنمية، والهدف الرئيسي للصندوق هو مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في تطوير اقتصادياتها.

أنواع الأنشطة:

- تقديم القروض والضمانات إلى المؤسسات التنموية الدولية والإقليمية.
- تقديم المنح على سبيل المعونة الفنية، وتوفير أنواع المعونة الفنية الأخرى.
- الإسهام في رؤوس أموال مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية والإقليمية وغيرها من المؤسسات الإنمائية وتمثيل دولة الكويت فيها.

نطاق عمليات الصندوق:

تركزت عمليات الصندوق بشكل أساسي على قطاعات الزراعة والري والنقل والاتصالات والطاقة والصناعة والمياه والصرف الصحي ثم أضيفت إليها القطاعات الاجتماعية لتشمل العمليات الأبنية التعليمية والصحية.

الجهات المستفيدة:

- يجوز للصندوق أن يقدم مساعداته إلى جهات متنوعة تشمل:
- الحكومات المركزية والإقليمية والمرافق العامة وغيرها من المؤسسات العامة. مؤسسات التنمية سواء منها الدولية أو الإقليمية أو المحلية وعلى الأخص مؤسسات التمويل الإنمائي.
 - المؤسسات التي تضطلع بمشروعات مشتركة بين عدد من الدول النامية والمنشآت المختلطة والخاصة ذات الشخصية الاعتبارية والتي يكون لها طابع إنمائي ولا يقتصر هدفها على مجرد تحقيق الربح.

أنواع المساعدات:

تتخذ مساعدات للصندوق أحد الأشكال التالية:

- القروض المباشرة والكفالات.
- التمويل الموازي أو المشترك مع مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية أو التابعة لإحدى الدول.

- تقديم المنح لتمويل الدراسات الفنية والمالية والاقتصادية سواء تعلقت تلك الدراسات بمشروعات يسهم الصندوق في تمويلها أو غير ذلك.
 - المساهمة في رأسمال وموارد مؤسسات التنمية.
 - المساهمة في رأسمال المؤسسات المؤهلة لذلك.
 - ولا يقدم الصندوق مساعدات مالية تستهدف دعم الميزانيات العامة أو دعم ميزان المدفوعات (الصندوق الكويتي للتنمية، 2009).
- ويقدم صندوق التنمية الكويتي خدماته إلى معظم دول العالم الفقيرة، ومن الخدمات ما يكون على سبيل المنح المقدمة للدول الفقيرة في قارة آسيا وأفريقيا وفي أمريكا اللاتينية، ولكن تتركز منح الصندوق في الدول العربية كما هو موضح في الجدول (1-2).

جدول (1-2) التوزيع الجغرافي للمنح الحكومية الكويتية حتى 2012/9/21

القطاع	عدد الدول	عدد المنح	قيمة المنح بالدينار	النسبة	قيمة المنح بالدولار
دول وسط آسيا وأوروبا	2	2	5,278,758.000	0.80%	18,005,694.49
دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	1	1	2,604,420.000	0.39%	9,000,000.00
دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي	3	3	6,984,492.000	1.05%	24,000,000.00
الدول العربية	16	38	615,587,445.509	92.98%	2,144,007,998.66
دول غرب أفريقيا	13	15	21,586,494.103	3.26%	73,898,410.23
دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا	5	5	5,887,929.095	0.89%	20,147,511.14
المؤسسات	1	2	4,116,531.625	0.62%	15,193,642.92
الإجمالي	41	66	662.046.070.332	99.99%	2.304.253.257.44

المصدر: للصندوق الكويتي للتنمية، 2012.

7-2-2 صندوق أبو ظبي للتنمية:

تأسس صندوق أبو ظبي للتنمية في 15 يوليو 1971 كمؤسسة وطنية رائدة بمجال تقديم المساعدات الخارجية، تابعة لحكومة أبو ظبي، حيث يهدف الصندوق إلى تقديم قروض ميسرة لتمويل مشاريع ترمي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، بالإضافة إلى استثمارات ومساهمات مباشرة طويلة الأجل من أجل تعزيز دور القطاع الخاص في الدول المستفيدة لما له من دور أساسي في تسريع عملية التنمية.

نشاط الصندوق التشغيلي:

يتركز نشاط الصندوق التشغيلي على شقين رئيسيين هدفهما الأساسي دعم التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ويتمثل ذلك فيما يلي:

1- التمويل التنموي:

يعمل الصندوق على تقديم التمويل التنموي للدول النامية من مختلف أنحاء العالم وذلك لتمويل مشاريع تنموية تمس مختلف القطاعات الحيوية كالبنى التحتية، الزراعة، المواصلات، الطاقة المتجددة والكهرباء وغيرها من القطاعات التنموية الأخرى. وينقسم النشاط التمويلي للصندوق إلى قسمين:

القروض الميسرة:

يقوم الصندوق على تقديم المساعدات المالية للدول النامية على شكل قروض ميسرة طويلة الأجل وبمعدلات فائدة منخفضة لتمويل مشاريع تنموية إدارة قروض ومنح الحكومة:

يحرص الصندوق على ضمان إدارة القروض والمنح من خلال الإشراف المباشر ومتابعة سير المراحل المختلفة للمشاريع التي يتم تنفيذها، بحيث يؤثر ذلك إيجاباً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في المناطق المستفيدة.

2- الاستثمارات:

يتركز نشاط الاستثمارات في الصندوق إلى الاستغلال الأمثل للسيولة المتاحة بهدف تحقيق عوائد مجزية لتمكين الصندوق من الاستمرار في تحقيق الأهداف المرجوة، والتوسع في تقديم المساعدات للدول النامية من خلال المساهمة في استثمارات مباشرة في تلك الدول لتطوير نموها الاقتصادي وخلق فرص عمل

استراتيجية الصندوق:

يلعب صندوق أبو ظبي للتنمية دوراً هاماً في تطبيق السياسة الخارجية التي تنتهجها دولة الإمارات العربية المتحدة وتحديداً فيما يخص سياسة تقديم المساعدات الخارجية، حيث يمثل الصندوق الذراع التمويي لحكومة أبو ظبي، وذلك من خلال تقديم القروض الميسرة وإدارة المنح والقروض المقدمة من الحكومة للدول النامية.

المساعدات المقدمة من الصندوق للأراضي الفلسطينية:

من أهم المشاريع الذي نفذها الصندوق في الأراضي الفلسطينية، هو مشروع إقامة مدينة الشيخ زايد في شمال قطاع غزة عام 1999 (صندوق أبو ظبي للتنمية، 2008).

8-2-2 الصندوق السعودي للتنمية:

تأسس الصندوق السعودي للتنمية في 1394/8/14 هـ الموافق 1974/9/1م، والهدف الرئيسي للصندوق هو المساهمة في تمويل المشاريع الإنمائية في الدول النامية عن طريق منح القروض لتلك الدول، ودعم الصادرات الوطنية غير النفطية عن طريق تمويل الصادرات وضمانها.

عمل الصندوق:

تتم مساهمة الصندوق عن طريق تقديم قروض ميسرة، ونشاطه غير محدد من الناحية الجغرافية، وهو يتعامل مباشرة مع حكومات الدول النامية للمساهمة في تمويل المشاريع الإنمائية ذات الأولوية. ويعطي الصندوق الأولوية في التمويل للدول الأقل نمواً وذات الدخل المنخفض.

عمل الصندوق في مجال تمويل الصادرات وضمانها فإن الصندوق يراعي الشروط التالية:

أن تكون السلع والخدمات الوطنية المؤهلة والقيمة المضافة كما يلي:

- 1- منتجات الصناعات التحويلية بما في ذلك المنتجات التحويلية الثانوية في قطاع النفط، والسلع الصناعية والزراعية والصادرات من الخدمات والمشاريع. القيمة المضافة المحلية للسلع والخدمات المراد تصديرها تعادل 25% كحد أدنى.
- 2- تصل نسبة تمويل الصندوق إلى 100% من قيمة عملية التصدير تبعاً لنوع الصادرات وطبيعتها.
- 3- تتراوح فترات التمويل بين سنة واحدة واثنى عشر سنة.
- 4- نسبة التغطية لخدمة تأمين وضمان الصادرات هي 90% من قيمة الصادرات غير المسددة.

أعمال الصندوق في الأراضي الفلسطينية:

ومن أهم الأعمال التي قام الصندوق السعودي للتنمية بتمويل مشروع إسكاني للاجئين الفلسطينيين في رفح جنوب قطاع غزة بقيمة 71.5 مليون دولار، وذلك من خلال (الأونروا) (الصندوق السعودي للتنمية، 2012).

2-2-9 الشركة العربية للاستثمارات البترولية (APICORP):

أنشئ مقر (ابيكورب) في عام 1975، في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية بعد الاتفاق الذي وقعه عشر دول أعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوباك) في شهر سبتمبر 1974. وتعد الشركة بنك التنمية المتعدد الأطراف لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوباك)، التي أنشئت لتعزيز تنمية النفط في العالم العربي والغاز. رؤية (ابيكورب) هي تحويل صناعة الطاقة العربية إلى قوة قادرة على التقدم الاقتصادي في المنطقة، وانطلاقاً من هذه الرؤية تسعى (ابيكورب) لتنمية الاستثمار في الأسهم وتقديم القروض وتمويل التجارة والخدمات الاستشارية والبحثية لهذه الصناعة.

أهداف ابيكورب:

وتهدف ابيكورب إلى المساهمة في التنمية من خلال الصناعات التحويلية من النفط والغاز، وصناعات الطاقة العربية، وتمويل الخدمات الاستشارية والبحوث، وتحقيق ذلك من خلال:

- 1- أنها هي الشريك المختار لشركات النفط والغاز والطاقة ذات الصلة من القطاع العام والخاص.
- 2- أن الشركة هي مؤسسة مهنية عالمية، وهي المصدر الرئيسي للأبحاث عن النفط والغاز.
- 3- جذب أفضل المهنيين في الصناعة.
- 4- الحفاظ على كفاءة وجودة الأنشطة، والتقليل من مخاطر التقلبات الدورية للصناعة.

تمويل المشاريع:

- توفر ابيكورب مجموعة كاملة وواسعة من طرق تمويل المشاريع المصممة لمساعدة الشركات على خلق الطاقة والنمو.

- يمكن الاستفادة من خبرتها الاقتصادية الإقليمية الواسعة، سواءً في العلاقات الإسلامية أو التقليدية، والعلاقة القوية مع المؤسسات المالية والحكومات.

- توفر ابيكورب القدرات التقنية والاستشارية، وتوحيد السياسات وعمليات التمويل الإقليمية، ولها قدرة كبيرة على تلبية الاحتياجات الملحة من الشركات، ولها قدرة كبيرة على الاكتتاب.

على الرغم من أن ابيكوروب تركز على العمل في العالم العربي، إلا أن دعمها يمتد لغير العرب من المشاريع التي تعود بالفائدة المباشرة على الاقتصاديات العربية وتلعب دوراً واسعاً وهاماً في الخدمات المصرفية وهي:

- هيكله البنك بإنشاء بنية مرنة لتمويل، وتوفير التمويل بأسعار تنافسية.
- توفير ضمان العميل، بحيث أن الأموال ستكون متاحة على شروط مناسبة.
- توفر للاتصال بين المقترضين والبنوك المقرضة للمساعدة في تعزيز وفهم التقنية والمخاطر المرتبطة للمشروع (الشركة العربية للاستثمارات البترولية، 2012).

2-2-10 الهيئة العربية للاستثمار وللإنماء الزراعي:

تأسست الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي عام 1976 كمؤسسة مالية واستثمارية عربية ذات شخصية قانونية واعتبارية، ومقرها الرئيسي في مدينة الخرطوم في السودان، وبلغ عدد الدول الأعضاء 20 دولة عربية. وتساهم في رأس مال الهيئة حكومات الدول العربية الأعضاء، أما استثمارات الهيئة فيساهم فيها القطاع الخاص أيضاً.

الأهداف:

- 1- لإسهام في تعزيز الأمن الغذائي العربي.
- 2- تنمية الموارد الزراعية في الدول الأعضاء مع مراعاة توفير أكبر قدر من السلع الغذائية.
- 3- زيادة تبادل المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي بين الدول العربية.

البرامج الإنمائية:

في إطار أنشطتها وبرامجها التي تهدف إلى الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي من خلال الأنشطة التالية:

- 1- إدخال النظم الزراعية الحديثة من أنظمة ري حديثة وحزم تقنية متكاملة للإنتاج وغيرها من النظم مع إقامة النماذج الرائدة في أنماط الإنتاج المتطور.
- 2- نشر النظم الزراعية الحديثة إلى المزارعين وبخاصة صغار المزارعين بهدف تطوير الزراعة والمشاركة في محاربة الفقر على نحو مستدام. مثال ذلك برنامج نشر نظام الزراعة بدون حرث.
- 3- الأنشطة الإنمائية المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية للهيئة. مثال ذلك إنشاء طريق زراعي بطول نحو 50 كيلومتر أحدث تطويراً في مختلف نواحي الحياة في المنطقة وأيضاً الإسهام في بعض الخدمات الأخرى في المنطقة.

4- الإسهام في تلبية الاحتياجات التنموية الأساسية وخاصة للمجتمعات التي تعاني من العجز الغذائي مع التركيز على الشرائح الهشة والفقيرة والعمل على تطوير أنشطتهم الزراعية ومدعم بوسائل الإنتاج (الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، 2010).

11-2-2 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات هي مؤسسة عربية إقليمية ذات كيان قانوني مستقل، أسست عام 1974، وتضم الآن في عضويتها جميع الأقطار العربية وبعض الهيئات العربية والدولية باستثناء جمهورية القمر المتحدة. وتتخذ المؤسسة من دولة الكويت مقراً دائماً لها، ولديها مكتب إقليمي في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية.

أغراض المؤسسة:

- 1- توفر المؤسسة التغطية التأمينية للاستثمارات العربية والأجنبية المنفذة في الدول العربية ضد المخاطر غير التجارية.
- 2- توفر المؤسسة التغطية التأمينية لائتمان الصادرات العربية المتجهة إلى كافة أنحاء العالم ضد المخاطر التجارية.
- 3- تعمل المؤسسة على تشجيع الاستثمار في الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكمل لتوفير التأمين وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار في الدول العربية.
- 4- تكون المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات سندا للمستثمرين لإنجاز الاستثمارات في مختلف الدول العربية ولتنمية الصادرات إلى جميع دول العالم (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2012).

3-2 تحليل التمويل المحلي وتمويل المؤسسات العربية التمويلية في الأراضي الفلسطينية:

1-3-2 تحليل التمويل المحلي في الأراضي الفلسطينية:

تنقسم الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية بحسب مصدرها إلى إيرادات محلية وأخرى خارجية، حيث تبلغ الإيرادات المحلية الفلسطينية 53.2% من إجمالي الإيرادات العامة وذلك خلال الفترة من 2000 إلى 2010. وتنقسم الإيرادات المحلية إلى إيرادات ضريبية وأخرى غير ضريبية، وتشمل الإيرادات الضريبية ضريبة الدخل والأرباح والجمارك وضريبة القيمة المضافة، وتختلف الإيرادات المحلية الفلسطينية عن غيرها من الدول المجاورة، إذ أن جزءاً مهماً من إيراداتها المحلية تتحكم به

الحكومة الإسرائيلية، وتقوم الحكومة الإسرائيلية بتحصيله نيابةً عن السلطة الفلسطينية ثم تقوم بتحويله للسلطة الفلسطينية وفق ما بات يعرف بإيرادات المقاصة وذلك بموجب ما نصت عليه اتفاقية باريس الاقتصادية عام 1994، أما الإيرادات غير الضريبية فتشمل إيرادات الوزارات المختلفة من رسوم الخدمات وطوابع وغرامات ورسوم معابر، إضافةً إلى عوائد أو أرباح صندوق الاستثمار الفلسطيني. استحوذ متوسط إيرادات المقاصة على أكثر من 64% من متوسط صافي الإيرادات المحلية لموازنة السلطة الفلسطينية وذلك لفترة 200-2010، وساهمت في تمويل 42% من متوسط النفقات الجارية، وشكلت الإيرادات الضريبية محلية الجباية 21% بالمتوسط من صافي الإيرادات المحلية، وساهمت بتمويل 14% من النفقات الجارية، بينما شكلت الإيرادات غير الضريبية 17% بالمتوسط من صافي الإيرادات المحلية، وساهمت في تمويل 11% من النفقات الجارية. بلغ متوسط حجم المنح والمساعدات الخارجية 46.8% من متوسط الإيرادات العامة، حُصص 75% بالمتوسط منها لدعم الموازنة الجارية، و 25% لتمويل النفقات التطويرية (ابو زعيتر، 2012) وكانت الإيرادات المحلية والإيرادات الأجنبية للسلطة الفلسطينية كما هو موضح في الجدول رقم (2-2)

جدول (2-2) الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية في الفترة 2000-2010 المبلغ بالمليون دولار

السنة	الإيرادات المحلية	المنح والمساعدات	الإجمالي	نسبة الإيرادات المحلية
2000	939	510	1449	64.8%
2001	275	847	1122	24.5%
2002	295	692	987	29.9%
2003	763	620	1367	55.8%
2004	1050	353	1403	74.8%
2005	1370	636	2006	68.3%
2006	722	1019	1741	41.4%
2007	1642	1322	2938	55.9%
2008	1896	1978	3758	50.4%
2009	1676	1402	2951	56.8%
2010	1987	1277	3177	62.5%

المصدر: وزارة المالية، تقرير 2010

وكما هو واضح في الجدول (2-2) مدى ضعف الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية، إلا أنها قد تكون أفضل نوعاً ما من الإيرادات المحلية للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية، وهذا يوضح مدى الضعف الشديد في التمويل المحلي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية، حيث لا تصل اجمالي الإيرادات المحلية المكونة من الإيرادات الذاتية للمنظمات غير الحكومية والمساعدات من الحكومة الفلسطينية وتبرعات الفلسطينيين من الشتات أو الوطن إلى 38% من اجمالي الإيرادات، كما هو موضح في الجدول رقم (2-3).

جدول (2-3) مصادر إيرادات المنظمات الفلسطينية غير الحكومية لسنة 1999، 2006، 2008

المصدر / السنة	1999	2006	2008
مساعدات خارجية	46.8%	60.9%	78.3%
إيرادات ذاتية	28.8%	21.5%	12.4%
مساعدات حكومية فلسطينية	4.9%	0.7%	0.8%
تبرعات محلية	10.8%	9.3%	5.3%
تبرعات من فلسطيني 1948	1.4%	3.7%	0.1%
تبرعات من فلسطيني الشتات	5.5%	3.2%	2.3%
أخرى	1.8%	0.7%	0.8%
المجموع	100%	100%	100%

المصدر: ماس، مسح المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، 2009.

وكما اشار تقرير سلطة النقد الفلسطيني السنوي لعام 2011 إلى الارتفاع الكبير في حجم الدين العام وتراكم متأخرات المدفوعات المحلية خلال العام نفسه، وذلك يشير إلى استمرار النقص في مصادر التمويل الذاتي، وعدم قدرة الإيرادات المحلية على تغطية النفقات، مما يشير ضمناً إلى حاجة الحكومة الفلسطينية إلى رفع إيراداتها المحلية وإيجاد طرق جديدة لتقنين أكبر في النفقات العامة (سلطة النقد، 2012).

وأن من أهم الاسباب التي أدت إلى ضعف التمويل المحلي في الأراضي الفلسطينية السياسات الإسرائيلية المتمثلة في الإغلاقات المستمرة والتحكم في الصادرات والواردات والتحكم في إيرادات المقاصة للسلطة الفلسطينية والقيود التي تفرض على التنقل التي أضعفت الاقتصاد المحلي، كما بينت ذلك تقارير خبراء الصندوق الدولي- تقرير سنة 2008 و 2009 و 2010 و 2011 و 2012 و 2013- على التوالي، التي كانت بعنوان إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة للضفة الغربية وقطاع غزة، وبينت التقارير أن القيود الإسرائيلية على النشاط الاقتصادي وخاصة حرية التنقل وحضر

الصادرات والواردات والتحكم بإيرادات المقاصة حالة دون آفاق النمو الاقتصادي للأراضي الفلسطينية (صندوق النقد الدولي، 2011) و (صندوق النقد الدولي، 2013).

2-3-2 تحليل تمويل المؤسسات والمنظمات العربية للأراضي الفلسطينية:

توصلت الدراسة التي قام بها صندوق النقد العربي أن المشكلة الأساسية في الاستثمار في الدول العربية ليست مشكلة قصور الموارد المالية في المنطقة العربية أو نقص في المؤسسات المالية العربية، وإنما هي مشكلة في المناخ الاستثماري السائد والذي لم يعد قادراً على المنافسة على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية، ولذلك فإن علاج مشكلة تمويل التنمية والاستثمار في المنطقة العربية يتطلب مواجهة حاسمة وجادة لموضوع مناخ الاستثمار، الأمر الذي يتطلب القيام بإصلاح شامل. وإن إنشاء مؤسسات مالية عربية جديدة ليس فقط زيادةً لا حاجة لها، بل أنه قد يؤدي إلى مزيد من التضارب والتداخل في أعمال المؤسسات المالية القائمة، وأن المؤسسات المالية القائمة في الوطن العربي تغطي كافة الخدمات المالية المطلوبة، وإن إنشاء مؤسسة مالية جديدة سوف يؤدي بالضرورة إلى ازدواج في الخدمات القائمة.

كما أن انتفاء الحاجة إلى إنشاء مؤسسات مالية عربية جديدة لا يعني انتفاء الحاجة إلى العمل على زيادة كفاءة المؤسسات القائمة وإزالة العقبات أمام نشاطها، فبعض المؤسسات المالية القائمة قد تحتاج إلى مزيد من الدعم المالي، في حين أن البعض الآخر قد يتطلب إعادة النظر في أولويات نشاطها بحيث تتوافق مع تطورات واحتياجات الاقتصاد العربي المعاصر ومع مراعاة ظروف المنافسة العالمية. ويأتي في هذا السياق أهمية تعميق ودعم التوجه الذي تقوم به هذه المؤسسات نحو تقديم تسهيلات تمويلية للقطاع الخاص، وبوجه رئيسي فيما يتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأهمية هذه المشروعات في التنمية.

إن الاقتصاد العربي لا تنقصه الأموال، وأنه يتمتع بفوائض مالية تزيد على حاجاته لأغراض الاستثمار المحلي، وبالتالي توظف هذه الفوائض خارج المنطقة العربية. ولكن هذه الصورة الإجمالية لا تصدق على المنطقة العربية بكل دولها، ففي ذات الوقت تعاني دول العجز من قصور في مدخراتها المحلية مما يحدد إمكانيات التوسع في الاستثمار المحلي في حدود ما يمكن توفيره من رؤوس أموال أجنبية. ويبدو أن هذه الدول غير قادرة على اجتذاب الأموال من المنطقة العربية ذاتها أو من خارجها

بشكل كاف، ويتضح أن المشكلة ليست مشكلة عدم توافر موارد مالية حيث أنها متوافرة في المنطقة العربية كما في غيرها (صندوق النقد العربي، 2005).

وتلقت الأراضي الفلسطينية المساعدات المالية من المؤسسات والمنظمات العربية الموجه للحكومة الفلسطينية مباشرة أو للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية، ومن أهم أوجه الدعم الذي تلقتة الأراضي الفلسطينية هو إنشاء صندوق الأقصى الذي أنشئ اثر قرار القمة العربية في مؤتمر القمة العربية الاستثنائي في القاهرة عام 2000، حيث ترجمت التزاماً عربياً في توفير الدعم الإنمائي والتموي للشعب الفلسطيني، ولكن نسبة المدفوعات لم تتجاوز 56% من الالتزامات، كما هو موضح في الجدول رقم (4-2):

جدول (4-2) التزامات ومدفوعات أعضاء صندوق الأقصى للفترة 2003-2008 المبلغ بالمليون دولار

الأعضاء/ التمويل	الالتزامات	المدفوعات	نسبة المدفوعات
البنك الإسلامي للتنمية	62.7	26.5	42.3%
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	58.8	27.7	47.4%
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	50	16.4	32.7%
صندوق النقد العربي	43.7	18.7	42.8%
الصندوق السعودي للتنمية	41	18.7	42.8%
صندوق الأوبك للتنمية الدولية	8.0	4.0	50.0%
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات	1.1	0	0%
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	0.8	0.8	100%
صندوق الأقصى	196.8	255.5	79.2%
المجموع	461.8	255.5	55.3%

المصدر: ماس، تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2009.

وكان من أبرز المساعدات التي تلقتها الشعب الفلسطيني في الآونة الأخيرة -علم 2013- كان على المستوى الحكومي أو على مستوى الهيئات المحلية هي المساعدات القطرية لإعمار قطاع غزة بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة نهاية عام 2008 وبداية عام 2009 التي، اكدت أن المساعدات العربية أكثر مرونة واصدق نية، إلا أن المساعدات القطرية لم تنفذ إلا في بداية عام 2013 وذلك نظراً للتحكم الإسرائيلي بالسماح بالمساعدات والتحكم بالمعابر والسماح بإدخال مواد البناء، وكانت المساعدات القطرية كما هو موضح في الجدول رقم (5-2):

جدول رقم (2-5) ملخص مشاريع المنحة القطرية لإعادة اعمار غزة

رقم	المشروع	قيمة المنحة \$
1	شارع صلاح الدين	60,000,000
2	شارع البحر (الرشيد)	50,000,000
3	شارع الكرامة	18,000,000
4	مستشفى الشيخ حمد للتأهيل والأطراف الصناعية	15,000,000
5	مدينة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني السكنية	135,000,000
6	مدينة الشيخ حمد بن خليفة السكنية للمحررين	25,000,000
7	مراكز وزارة الداخلية	8,000,000
8	بناء 600 وحدة سكنية موزعة على القطاع	32,000,000
9	الطرق الداخلية داخل نفوذ البلديات والبنى التحتية	48,000,000
10	مشاريع زراعة	12,500,000
11	آليات وزارة الأشغال العامة والإسكان	4,000,000
	الإجمالي	407,500,000

المصدر: (البحيبي، 2013)، وزارة الأشغال العامة والإسكان.

ملخص الفصل:

يتكون تمويل التنمية المحلية من عدة مصادر، المصدر الأول هو التمويل المحلي ويعد هذا المصدر من أهم مصادر التمويل الذي يسمح بالمشاركة المجتمعية في التمويل التي من شأنها أن تجعل المجتمع هو الذي يتبنى التنمية ويختار المشاريع التي تلبى حاجته، ويشارك في تمويلها وفي تنفيذها، وتعتمد التنمية المحلية بالدرجة الأولى على التمويل المحلي لإحداث زيادات في مستويات التنمية المحلية، وذلك لأنها تنطلق من القاعدة الشعبية العريضة فتعبر عن احتياجاتهم الفعلية في مختلف المشروعات، وتوجه الجهود الشعبية إلى تنفيذ المشروعات التنموية الضرورية للمجليات، حيث أن تنفيذ برامج ومشروعات التنمية المحلية يتطلب تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية، ويلاحظ ضعف في الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية حيث تبلغ 53.2% من إجمالي الإيرادات وذلك لعام 2000-2010، كم أن اعتماد المنظمات الفلسطينية غير الحكومية على التمويل المحلي يصل إلى 38% تقريباً لنفس الفترة، ويلاحظ أيضاً في هذا الفصل تحكم الحكومة الإسرائيلية بحوالي 64% من الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية، ويعود ضعف الإيرادات المحلية لظروف السياسة والاقتصادية المتردية التي انعكست على دخول افراد المجتمع، ويعود أيضاً للسيطرة الإسرائيلية والتحكم بمعظم بالمعابر والإغلاقات المستمرة التي قضت على اضعفت الاقتصاد المحلي وتولد عن ذلك انخفاض الدخل وارتفاع البطالة والفقير.

المصدر الآخر تمويل التنمية المحلية هو مؤسسات تمويل التنمية العربية حيث تنعم المنطقة العربية بمنظومة متنوعة من المؤسسات المالية والتنموية في شتى المجالات التنموية وتمتلك الدول العربية الموارد المالية القادرة على دفع عجلة التنمية في جميع الدول العربية، ومع حسن نية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية إلا أنها تفتقر إلى قرار سياسي موحد وقوي، وأن الأراضي الفلسطينية تلاقى استعطافاً إسلامياً وعربياً على الصعيد الرسمي والمدني الذي من الممكن أن يوفر تمويلاً للتنمية بقدرٍ مرضٍ، ولكن المشكلة الرئيسية تكمن في عدم وجود دولة فلسطينية كاملة السيادة على جميع مناحي الحياة، ووجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يتحكم بالسماح بالمساعدات أو منعها والذي يتحكم بالمعابر وإدخال المواد أو منعها، وإضافةً إلى حالة عدم الاستقرار الأمني شبه الدائمة، وهذا كله يقف سداً منيعاً أمام تشجيع الاستثمار المحلي الذي هو المصدر الرئيسي للتمويل المحلي ويقف سداً منيعاً أمام توجيه المساعدات العربية واستغلالها على الوجه يلبي تطلعات الشعب الفلسطيني.

الفصل الثالث

التمويل الدولي للتنمية المحلية

3-1 المنظمات الأممية التي تعمل على تحقيق وتمويل التنمية

3-2 بنوك التنمية الدولية متعددة الأطراف

3-3 وكالات التنمية العالمية

3-4 تحليل عمل المنظمات الدولية لتمويل التنموي في الأراضي الفلسطينية

مقدمة:

تناولنا في الفصل الثاني مصدرين من مصادر التنمية وهو التمويل المحلي للتنمية والمنظمات والصناديق العربية لتمويل التنمية، بينما يبين هذا الفصل المصادر الدولية لتمويل التنمية من خلال ثلاث أوجه، الوجه الأول: منظمات الأمم المتحدة وتشكل الأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المتنوعة منظومة الأمم المتحدة، باعتبار أن الأمم المتحدة أسرة تمثل معظم دول العالم، التي تهدف إلى تحقيق العدل والمساواة ومحاربة الفقر والامية وتحقيق عالم تسوده التنمية الشاملة في بيئة سليمة.

أما الوجه الثاني هي بنوك التنمية التي تمثل إقليم معين أو قارة وهي البنوك متعددة الأطراف ذات الطابع الإقليمي ويسمى البنك باسم القارة أو الإقليم الذي يقع فيه والذي يعبر عن عضوية معظم البلدان القارة أو الإقليم، وتتسم هذه البنوك باتساع قاعدة عضويتها، إذ تشمل بلداناً نامية وفقيرة مقترضة وبلداناً متقدمة مانحة على حد سواء، وخدمات البنوك لا تقتصر على البلدان الأعضاء من المنطقة التي يقع فيها بنك التنمية الإقليمي بل تمتد خدماته وإراضه لدول خارج القارة، وعلى الرغم من أن بنوك التنمية متعددة الأطراف مستقلة بصفتها القانونية والتشغيلية إلا أنه يوجد تشابه كبير في أهدافها ومهامها، وتتميز بعدد كبير من الأعضاء.

أما الوجه الثالث ويمثل السياسة التنموية لكل دولة على حدة، وهي وكالات التنمية التي تخص كل دولة بحيث تمثل الوكالة سياسة الدولة المانحة نحو الدول النامية أو الفقيرة. وفي نهاية الفصل يلقي الباحث نظرة تحليلية على دور المنظمات الأممية وبنوك التنمية الإقليمية ووكالات التنمية العالمية للتمويل التنموي في الأراضي الفلسطينية.

1-3 المنظمات الأممية التي تعمل على تحقيق وتمويل التنمية

تتألف الأمم المتحدة من ستة أجهزة رئيسية وهي الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدولية، والأمانة العامة، ومقر هذه الأجهزة هو مقر الأمم المتحدة في نيويورك، فيما عدا المحكمة، الموجودة في لاهاي في هولندا. وللأمم المتحدة برامج وصناديق، التي تعمل من أجل التنمية وتقديم المساعدة الإنسانية، وحقوق الإنسان. وللأمم المتحدة أيضاً وكالات متخصصة، التي تعمل في مجالات متباينة مثل الصحة والزراعة والطيران المدني، والأرصاد الجوية. وتقوم هذه الوكالات المتخصصة التي تنتسب إلى الأمم المتحدة بمقتضى اتفاقات خاصة، بتنسيق أعمالها مع الأمم المتحدة، حيث أنها منظمات مستقلة

وذاتية الإدارة. وتشكل الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها المتخصصة "منظومة الأمم المتحدة". وباعتبار الأمم المتحدة أسرة من المنظمات، فإنها تؤدي طائفة واسعة من الأعمال التي تؤثر في العالم بأسره بطرق شتى. وتتراوح هذه الأعمال بين قرارات مجلس الأمن لحفظ السلام وحل النزاعات، وتحديد معايير السلامة الجوية، وموامة الاتصالات، ومن إرسال إمدادات الطوارئ بسرعة إلى ضحايا الكوارث الطبيعية، ومكافحة الأوبئة، وإلى توفير القروض المنخفضة الفائدة لغرض تنمية البلدان الأشد فقراً. والهدف الرئيسي للأمم المتحدة إقامة عالم يسوده الاستقرار الأمني والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي (الأمم المتحدة، 2012). والجدول رقم (1-3) يبين مؤسسات الأمم المتحدة التي تتبنى تنفيذ وتمويل التنمية من وجهة النظر العالمية.

جدول رقم (1-3) يبين مؤسسات الأمم المتحدة

اسم المؤسسة	الرمز	Name of Organization
منظمة العمل الدولية	(ILO)	International Labor Organization
منظمة الصحة العالمية	(WHO)	World Health Organization
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	(WMO)	The World Meteorological Organization
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	(WOIP)	World Organization of Intellectual Property (OMPI)
الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية	(IUT)	International Union of Telecommunications
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	(UNHCHR)	United Nations High Commissioner for Human Rights
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	(UNHCR)	United Nations High Commissioner for Refugees
برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز	(UNAIDS)	United Nations Programme on AIDS (ONUSIDA)
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	(UNCTAD)	United Nations Conference on Trade and Development
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	(UNEP)	United Nations Environment Program
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا	(UNECE)	United Nations Economic Commission for Europe
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	(OCHA)	Office for the Coordination of Humanitarian Affairs
صندوق الأمم المتحدة للسكان	(UNFP)	United Nations Fund for Population
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	(UNITAR)	United Nations Institute for Training and Research

Name of Organization	الرمز	اسم المؤسسة
United Nations Institute for Disarmament Research	(UNIDIR)	معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح
United Nations Institute for Social Development	(UNISD)	معهد الأمم المتحدة لشؤون التنمية الاجتماعية
Organization of the United Nations Industrial	(OUNIDO)	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
Organization of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization	(UNESCO)	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
United Nations Development program	(UNDP)	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
Organization of the United Nations Children's Fund	(UNICEF)	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
United Nations Development Fund for Women	(UNDFW)	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
Agency of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East	(UNRWA)	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
World Food Program	(WFP)	برنامج الأغذية العالمي
Food and Agriculture Organization of the United Nations	(FAO)	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
International Fund for Agricultural Development (IFAD)	(IFAD)	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
The International Committee of the Red Cross	(ICRC)	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies	(IFRCRCS)	الاتحاد الدولي لمؤسستي الصليب الأحمر والهلال الأحمر
International Organization for Migration	(IOM)	المنظمة الدولية للهجرة
World Trade Organization	(WTO)	منظمة التجارة العالمية
World Bank Group	(WB)	مجموعة البنك الدولي
International Monetary Fund	(IMF)	صندوق النقد الدولي
International Organization of Francophonie	(IOF)	المنظمة الدولية للفرنكوفونية

المصدر: دليل مؤسسات الأمم المتحدة، مؤسسة ماندا انترناشونال (Mandate International, 2012).

وبما أن عدد المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة كثيرة ومتعدد الأغراض، فلا يتسع المقام لتوضيح مهام جميع المؤسسات سابقة الذكر، فلهذا نوضح في هذا المبحث أهم المؤسسات التنموية في الأمم المتحدة العاملة في الأراضي الفلسطينية.

أهم المؤسسات التنموية في الأمم المتحدة العاملة في الأراضي الفلسطينية:

1-1-3 صندوق النقد الدولي (IMF):

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة الأمريكية، ويديره أعضاء الذين يمثلون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 184 دولة. وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين الدول المختلفة.

أهداف صندوق النقد الدولي:

- 1- تشجيع التعاون النقدي: عن طريق إيجاد مؤسسة دائمة تعمل على تنسيق حل مشاكل النقد العالمية.
- 2- تيسير نمو التجارة: من خلال تنمية الموارد المالية لجميع الدول الأعضاء وإلغاء القيود على العملات الأجنبية في العمليات التجارية.
- 3- تحقيق استقرار أسعار الصرف: وذلك بمكافحة عمليات المنافسة بين الأعضاء في أسعار الصرف، والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة.
- 4- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف: فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين الأعضاء، وإلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف المعرّقة لنمو التجارة.
- 5- وضع نظام يعمل على مساعدة الدول الأعضاء في تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات.

أعمل صندوق النقد الدولي في الأراضي الفلسطينية:

يقدم صندوق النقد الدولي المشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية بشكل مكثف في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994. ويركز الصندوق في هذه الجهود على إقامة مؤسسات عامة ووضع سياسات اقتصادية سليمة. وقد شملت المساعدات المقدمة مجموعة كبيرة من المجالات السياسات المالية العامة، والرقابة والتنظيم المصرفي، والإحصاءات الاقتصادية (السريتي وآخرون، 2012).

إن صندوق النقد الدولي يعد من أهم وأكبر المؤسسات المالية في العالم، فأراد الباحث أن يعطي صورة مختصرة عن الصندوق، مع أن سياسات صندوق النقد الدولي ليس لها علاقة مباشرة بتمويل التنمية المحلية، ولكن تتعلق بالسياسة المالية العامة للدولة، والاستقرار الاقتصادي، واستقرار موازين المدفوعات كما هو موضح في الأهداف سابقة الذكر.

2-1-3 مجموعة البنك الدولي (WB):

تتألف مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات وهي كالتالي:

1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

يستهدف البنك الدولي للإنشاء والتعمير تخفيض أعداد الفقراء في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الفقيرة المتمتعّة بالأهلية الائتمانية عن طريق تشجيع التنمية المستدامة، وذلك من خلال تقديم القروض والضمانات وأدوات إدارة المخاطر، والخدمات التحليلية والاستشارية. تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير ليكون المؤسسة الأساسية لمجموعة البنك الدولي، وهو مؤسسة تعاونية مملوكة للبلدان الأعضاء الذي يبلغ عددهم 188 بلداً. ويحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على معظم موارده المالية عن طريق الأسواق المالية العالمية، وقد أصبح من أكثر الجهات المقترضة ثباتاً منذ إصداره أول سند عام 1947 (البنك الدولي، 2012).

2- المؤسسة الدولية للتنمية (IDA):

تمثل المؤسسة الدولية للتنمية ذراع البنك الدولي الذي يضطلع بمساعدة بلدان العالم الأشد فقراً، وتهدف المؤسسة التي أنشئت في عام 1960، إلى تخفيض أعداد الفقراء من خلال تقديم اعتمادات بدون فائدة وتقديم المنح لبرامج تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة، وتحسين الحياة المعيشية للشعوب. وتكمل المؤسسة عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وهي فرع الإقراض الآخر التابع للبنك الدولي والذي يقدم للبلدان المتوسطة الدخل الخدمات الاستشارية المتعلقة بالاستثمار الرأسمالي. (البنك الدولي، 2012).

3- مؤسسة التمويل الدولية (IFC):

تشجع مؤسسة التمويل الدولية استثمارات القطاع الخاص المستدامة في البلدان النامية. وتركز بصفة خاصة على تعزيز عملية التنمية الاقتصادية عن طريق تشجيع نمو المنشآت الإنتاجية وأسواق رأس المال المتسمة بالكفاءة في البلدان الأعضاء. وتساعد استثمارات مؤسسة التمويل الدولي الشركات والمؤسسات المالية في الأسواق الناشئة على خلق وظائف، وبناء الاقتصاديات. كما تؤمن المؤسسة أيضاً أن النمو الاقتصادي لن يكون مستداماً إلا إذا كان سليماً من الناحية البيئية والاجتماعية وكان يساعد على تحسين نوعية الحياة للشعوب الذين يعيشون في البلدان النامية (البنك الدولي، 2012).

4- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA):

وهي المنظمة التي تتيح الضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية التي يواجهها المستثمرون في البلدان النامية. وتعمل هذه الوكالة تحديداً مع القطاع الخاص، وتهدف لتوفير مناخ مستقرة ومناسبة للمستثمرين في البلدان النامية (البنك الدولي، 2012).

5- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID):

وهو المركز الذي يقدم تسهيلات دولية من أجل المصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار، والقيام بإعداد القوانين والمعايير التي تحكم العلاقة بين المستثمرين والتحكيم بينهم في حالة وجود خلافات، وتوضيح العلاقة بين القطاع الخاص من جهة والقطاع العام من جهة أخرى (البنك الدولي، 2012).

3-1-3 وكالة الغوث لإغاثة وتشغيل اللاجئين (UNRWA):

في أعقاب الصراع العربي الإسرائيلي عام 1948، تأسست الأونروا لغرض تقديم الإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل للاجئين الفلسطينيين. وقد بدأت الوكالة عملياتها الميدانية في الأول من أيار عام 1950. تعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على تقديم الدعم والحماية وكسب التأييد لحوالي 5 مليون لاجئ فلسطيني مسجلين لديها في الأردن ولبنان وسورية والأراضي الفلسطينية المحتلة إلى أن يتم إيجاد حل لمعاناتهم. ويتم تمويل (الأونروا) بالكامل تقريباً من خلال التبرعات الطوعية التي تقدمها الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، 2012).

الخدمات التي تقدمها الأونروا:

ويتم تقديم تلك الخدمات ضمن برامج خمسة هي:

التعليم: تقوم الأونروا بإدارة النظام التعليمي للاجئين الذي يعد من أكبر أنظمة التعليم في الشرق الأوسط، وقد دأبت على أن تكون المزود الرئيسي للتعليم الأساسي للاجئين الفلسطينيين منذ 60 عاماً.

الصحة: يقوم أكثر من 4,000 عامل صحي يعملون لدى الأونروا بتقديم الخدمة الصحية المجانية في منطقة الشرق الأوسط.

الإغاثة والخدمات الاجتماعية: تعمل الأونروا على توفير إمدادات الغذاء الأساسية والإعانات والمنح النقدية الطارئة، والمسكن الملائم للاجئين الأشد عرضة للمخاطر.

التمويل الصغير: تعمل دائرة الإقراض الصغير في الأونروا على تعزيز التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر بين أوساط اللاجئين الفلسطينيين والفئات الفقيرة والمهمشة الأخرى.

البنية التحتية وتطوير المخيمات: يقوم برنامج البنية التحتية وتحسين المخيمات على إدخال تحسينات على البيئة المادية والاجتماعية في مخيمات اللاجئين التابعة للأونروا.

برامج الطوارئ: ويضطلع العمل الذي تقوم به الوكالة على معالجة الوضع السياسي والاجتماعي الاقتصادي والأمني الذي يمتاز بأنه سريع التدهور في غزة والضفة الغربية وذلك منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في أواخر العام 2000، وذلك إضافة إلى الاستجابة للأزمات في لبنان (وكالة الغوث لإغاثة وتشغيل اللاجئين، 2012).

4-1-3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):

في كانون أول من عام 1978- تبنت الهيئة العامة للأمم المتحدة قرار 147/33 الذي يدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مساعدة الشعب الفلسطيني. في ذلك الحين، كانت الضفة الغربية وقطاع غزة قد عانت أكثر من عشر سنوات تحت الاحتلال مما أدى إلى زيادة انتشار الفقر والبطالة. وأصبح مئات الألوف يعيشون في مخيمات للاجئين في أوضاع صعبة تفتقر للاحتياجات الأساسية مما أدى إلى تدهور الأوضاع في كافة أشكال البنية التحتية من مدارس ومراكز صحية وطرق، بالإضافة إلى المياه والصرف الصحي، في الوقت الذي شهدت فيه تزايداً مستمر في التعداد السكاني. قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإطلاق برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني كاستجابة لقرار الأمم المتحدة في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني. تم في المرحلة الأولى تأسيس مقرّاً للبرنامج في نيويورك وتبعه مقرّاً آخر في القدس الشرقية وتبعه مقرّاً آخر في مدينة غزة، وتم العمل على تشكيل حملة للتبرعات لهذا البرنامج الذي بدأ العمل فيه عام 1980، والتي ركزت معظم أعماله على التجهيزات المتعلقة بالبنية التحتية لقطاع غزة والضفة الغربية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012).

5-1-3 اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC):

أنشئت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1863 وهي تعمل على الصعيد العالمي على تقديم المساعدة الإنسانية للأشخاص المتضررين من النزاعات والعنف المسلح وتعزيز القوانين التي توفر الحماية لضحايا الحرب، ويعتمد تمويلها على التبرعات الطوعية من الحكومات ومن الجمعيات.

ومنذ تأسيسها لعبت اللجنة الدولية دوراً إنسانياً في أغلب النزاعات التي نشبت عبر أنحاء العالم. وتتكوّن اللجنة ذاتها من 25 عضواً يتم اختيارهم بالتفاضل، جميعهم من السويسريين.

بدأت اللجنة الدولية العمل في الأراضي الفلسطينية عقب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1948، وأصبح لها حضور دائم بعد حرب عام 1967. وتركّز المنظمة على حماية المدنيين، وتحسين أوضاع المحتجزين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية والفلسطينية، وتقديم المساعدة إلى السكان الأشد احتياجاً. وتدعم اللجنة الدولية جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية (ماغن دافيد آدم) نجمة داوود الحمراء الإسرائيلية (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2012).

3-1-6 منظمة الصحة العالمية (WHO):

منظمة الصحة العالمية هي أحد منظمات الأمم المتحدة أنشئت عام 1948، ومنظمة الصحة العالمية هي السلطة التوجيهية والتنسيقية ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يخص المجال الصحي. وهي مسؤولة عن تأدية دور قيادي في معالجة المسائل الصحية العالمية وتصميم برنامج البحوث الصحية ووضع القواعد والمعايير وتوضيح الخيارات المسندة بالبيانات وتوفير الدعم التقني إلى البلدان ورصد الاتجاهات الصحية وتقييمها، ويشمل موظفو المنظمة علاوة على الأطباء والأخصائيين في مجال الصحة العمومية والخبراء العلميين وأخصائيي البوائيات، كادر مدرّب على إدارة النظم الإدارية والمالية والإعلامية، فضلاً عن أخصائيين في ميادين الإحصاءات الصحية وعلوم الاقتصاد والإغاثة في حالات الطوارئ.

ويعمل لدى منظمة الصحة العالمية في الأراضي الفلسطينية حوالي 45 موظفاً في مكاتبها في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك المهنيين الدوليين والمحليين من ذوي الخبرة في مجال الطب والتمريض العام وغيرها من التخصصات الصحية. كما تعمل منظمة الصحة العالمية مع العديد من الشركاء، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والجامعات والقطاع الخاص وذلك لدعم السلطة الفلسطينية للوصول للتنمية الصحية ولضمان أن الجهود المبذولة من جميع هذه المنظمات قد حققت أهدافها المرجوة (منظمة الصحة العالمية، 2012).

3-1-7 منظمة العمل الدولية (ILO):

منظمة العمل الدولية هي المنظمة الدولية المسؤولة عن وضع معايير العمل الدولية والإشراف عليها. وهي وكالة من ضمن وكالات الأمم المتحدة التي تضم ممثلين عن أصحاب العمل والحكومات

والعمال معاً لتشكيل سياسات وبرامج لتعزيز العمل اللائق للجمع. وتعمل المنظمة على تعزيز الحقوق للعمال وإلى أصحاب العمل، وتشجيع فرص العمل اللائقة، وتعزيز الحماية الاجتماعية وتعزيز الحوار بشأن القضايا المتصلة بالعمل.

والأهداف الرئيسية التي يسعى إليها المكتب الإقليمي هو القضاء أو الحد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بإيجاد فرص العمل التي تغطي قوة العمل المتنامية تنامياً سريعاً، وتحسين معايير المعيشة والعمل، وضمان احترام الحقوق الأساسية للعمال، وتعزيز الحوار الاجتماعي. كما بينت المنظمة أن المنطقة العربية لديها أعلى معدل للبطالة في العالم، وفي العقود الأخيرة عانت الدول العربية أيضاً من ضعف نظم الحماية الاجتماعية، وضعف المؤسسات الاجتماعية للحوار، وعجز كبير في العمل اللائق (منظمة العمل الدولية، 2012).

عمل منظمة العمل الدولية في الأراضي الفلسطينية:

بعض الأنشطة والمشاريع التي تقدمها منظمة العمل الدولية في الأراضي الفلسطينية:

- 1- مشروع تنمية المهارات وخدمات التوظيف لقطاع البناء في قطاع غزة 2011-2012 وسوف يسهم المشروع في تنمية المهارات، وتوليد فرص العمل والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي.
- 2- مشروع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة 2009-2011.
- 3- مقدمة عن الأعمال في مجال التدريب المهني والتقني في الأراضي الفلسطينية 2009-2010.
- 4- برنامج التوظيف الفلسطيني: إنشاء وحماية الوظائف في الأراضي الفلسطينية المحتلة (تعزيز إدارة سوق العمل والحقوق العمالية) 2008-2011.
- 5- مشروع الشبيخة فاطمة مركز التأهيل المهني المشروع للأشخاص ذوي الإعاقة والشباب ذوي الاحتياجات الخاصة 2008-2011.
- 6- مشروع تنمية القدرات في المرحلة الأولية 2010 الهدف الإنمائي للمشروع هو تعزيز التنمية المستدامة والشاملة للقطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة .
- 7- برنامج التوظيف الفلسطيني 1996-2011 ويهدف المشروع إلى تحسين إدارة وزيادة الإنتاجية الحالية للمشاريع الصغيرة للنطاق البناء (منظمة العمل الدولية، 2012).

8-1-3 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO):

تتمثل مهمة المنظمة في النهوض بمستويات التغذية، وتعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية، وتحسين الأوضاع المعيشية لسكان الريف، والإسهام في نمو الاقتصاد العالمي. تقوم المنظمة بوصفها

منظمة للمعرفة بتوليد واقتسام معلومات حيوية بشأن الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية، وذلك على شكل منافع عامة عالمية. غير أن هذا التدفق المعلوماتي لا يسير في اتجاه واحد فحسب.

أنشطة المنظمة تشمل خمس مجالات رئيسية:

- 1- **إتاحة المعلومات:** تعمل المنظمة كشبكة للمعارف، في جمع وتحليل البيانات ونشرها لخدمة التنمية.
- 2- **اقتسام الخبرات في مجال السياسات:** تضع المنظمة خبرتها المديدة تحت تصرف الأعضاء لرسم السياسات الزراعية ودعم التخطيط وإعداد التشريعات الفعالة.
- 3- **توفير المنتدى للبلدان:** يشهد المقر الرئيسي للمنظمة ومكاتبها الميدانية كل يوم لقاء العشرات من واضعي السياسات والخبراء من مختلف أرجاء العالم الذين يعملون على صياغة الاتفاقيات المتصلة بالقضايا الرئيسية للأغذية والزراعة.
- 4- **نقل المعارف إلى الميدان:** توضع معارف المنظمة الواسعة موضع الاختبار في آلاف المشروعات الميدانية في مختلف أنحاء العالم. وتوفر المنظمة المعرفة التقنية اللازمة.

عمل المنظمة في الأراضي الفلسطينية:

إضافةً إلى الخدمات المعرفية التي تقدمها المنظمة للسياسات الحكومية في الأراضي الفلسطينية وللمزارعين، فهي أيضاً تقدم الدعم المادي للمزارعين الفلسطينيين وذلك عبر الجمعيات المحلية مثل جمعية الإغاثة الزراعية واتحاد لجان العمل الزراعي وغيرها من المؤسسات المدنية. ويتمثل الدعم المادي بتسوية الأراضي الزراعية وخاصةً بعد الاجتياحات الإسرائيلية، وتقديم المساعدات المجانية للمزارعين مثل شبكات الري، والأشتال الزراعية وغير ذلك من الخدمات (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012).

2-3 بنوك التنمية متعددة الأطراف:

بنوك التنمية متعددة الأطراف هي مؤسسات تقدم المساندة المالية والمشورة المهنية بخصوص أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. ويشير مصطلح (بنوك التنمية متعددة الأطراف) في العادة إلى مجموعة البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية الأربعة وهي:

- 1- البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير.
- 2- البنك الأفريقي للتنمية.
- 3- البنك الكاريبي للتنمية.

4- البنك الآسيوي للتنمية.

تنتم هذه البنوك باتساع قاعدة عضويتها، إذ تشمل بلداناً نامية مقترضة وبلداناً متقدمة مانحة على حد سواء، وهي لا تقتصر على البلدان الأعضاء من المنطقة التي يقع فيها بنك التنمية الإقليمي. وعلى الرغم من أن لكل بنك من بنوك التنمية متعددة الأطراف وضعه القانوني والتشغيلي المستقل الخاص به، لكن يوجد تشابه كبير في أهدافها ومهامها والتفويضات المخولة لها، وتتميز بعدد كبير من المشتركين والمالكين، وإن هذه البنوك تحافظ على مستويات مرتفعة من التعاون فيما بينها وهي كالتالي:

1-2-3 البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) والاتحاد الأوروبي (UE):

الاتحاد الأوروبي هو عبارة عن شراكة اقتصادية وسياسية بين 27 دولة أوروبية التي تغطي معظم أنحاء القارة الأوروبية، أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكانت الخطوات الأولى لتعزيز التعاون الاقتصادي، والفكرة الأساسية هي أن تصبح البلدان مترابطة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وتهدف إلى تجنب الصراع وأن يسود السلام أنحاء القارة الأوروبية. وأسس الاتحاد الأوروبي برلمان مشترك، وسوق مشتركة، وعملة واحدة مشتركة وهي اليورو، وبدأت المنظمة بالاتحاد الاقتصادي بين الدول حتى تطورت إلى منظمة تغطي معظم الأوجه السياسية (الاتحاد الأوروبي، 2012).

البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير:

البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير هو أول مؤسسة مالية دولية بعد الحرب الباردة، تأسس في عام 1991 استجابةً للتغيرات الكبرى في المناخ السياسي والاقتصادي في أوروبا الوسطى والشرقية، أنشئ البنك لدعم التنمية للاقتصاديات في المنطقة بعد انهيار الأنظمة الشيوعية، ومقر البنك في لندن. وهو يعد ذراع الاتحاد الأوروبي الاقتصادي والتنموي ويعمل لخدمة الأعضاء خصوصاً وباقي دول العالم عموماً (البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، 2010).

عمل الاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية:

الاتحاد الأوروبي (EU) يعمل مع السلطة الفلسطينية (PA) لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية مستقلة وتعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في أمن سلام، الاتحاد الأوروبي لعب دوراً نشطاً منذ بداية

عملية السلام في الشرق الأوسط، والذي يدعم تنفيذ حل الدولتين على أساس خريطة الطريق للسلام لعام 2003. ويقدم الاتحاد الأوروبي الدعم للسلطة الفلسطينية في المجالات التالية:

1- التجارة: وفي عام 2008 بلغ حجم التجارة بين الاتحاد الأوروبي والأراضي الفلسطينية المحتلة 71 مليون يورو.

التعاون التقني والمالي: في عام 2008 أطلق الاتحاد الأوروبي آلية لدعم السلطة الفلسطينية في تحقيق طموحات الإصلاح من خلال خطة التنمية الفلسطينية لثلاث سنوات والاتحاد الأوروبي يخصص نوعين من الدعم المالي، دعم نفقات السلطة الفلسطينية المتكررة وتقديم الخدمات العامة، ودعم التنمية المستدامة على المدى الطويل.

3- المعونة الإنسانية: الاتحاد الأوروبي يقوم بتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية للعائلات الفلسطينية الأكثر فقراً من خلال دعمها للعمل في الأونروا ومن خلال المديرية العامة للمفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية (ECHO).

4- دعم منظمات المجتمع المدني: الاتحاد الأوروبي يدعم أيضاً العديد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم وحقوق الإنسان وبناء الديمقراطية والسلام والثقافة (الاتحاد الأوروبي، 2012).

2-2-3 مجموعة البنك الأفريقي للتنمية (AFDB):

تأسس البنك الأفريقي للتنمية عام 1964 بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. ومقر البنك في الوقت الراهن في تونس، ولدي البنك 78 عضواً، ويعمل في 53 بلداً أفريقياً و25 بلداً أمريكية وأوروبية وآسيوية.

وتتألف مجموعة البنك الأفريقي للتنمية من:

- 1- مصرف التنمية الأفريقي.
- 2- صندوق التنمية الأفريقي (ADF).
- 3- الصندوق الاستئماني النيجيري (NTF).

1- مصرف التنمية الأفريقي:

أنشئ المصرف الأفريقي للتنمية عام 1964 يقدم مصرف التنمية الأفريقي القروض والمنح للحكومات الأفريقية والشركات الخاصة وللاستثمار في البلدان الأعضاء، ويتمويل من حكومات الدول الأعضاء وهي 78 دولة عضواً في البنك الأفريقي للتنمية، ويهدف للحد من الفقر وتعزيز التنمية. الوظائف لمصرف التنمية الإفريقي:

- 1- توفير القروض للنهوض بالاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأعضاء.
- 2- توفير المساعدة التقنية لإعداد وتنفيذ المشاريع والبرامج الإنمائية.
- 3- تشجيع الاستثمار لرأس المال العام والخاص لأغراض التنمية.
- 4- يساعد في تنسيق سياسات وخطط التنمية.
- 5- يذهب النصيب الأكبر من الإقراض في مصرف التنمية الأفريقي إلى مشاريع البنية التحتية، تليها عمليات متعددة القطاعات (البنك الأفريقي للتنمية، 2012).

2- صندوق التنمية الأفريقي (ADF):

أنشئ صندوق التنمية الأفريقي عام 1972. ويهدف إلى تمويل التنمية بشروط ميسرة لذوي الدخل المنخفض غير القادرين على الاقتراض وفقاً للشروط غير الميسرة من البنك الأفريقي للتنمية، الهدف الرئيسي هو الحد من الفقر (البنك الأفريقي للتنمية، 2012).

3- الصندوق الاستئماني النيجيري (NTF):

تأسس الصندوق الاستئماني النيجيري (NTF) عام 1976 من قبل الحكومة النيجيرية. ويهدف إلى المساعدة في جهود التنمية في الدول الأشد فقراً، وإلى دول أعضاء مصرف التنمية الأفريقي، وتوجه موارد الصندوق لتوفير التمويل للمشاريع ذات الأهمية الوطنية أو الإقليمية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (البنك الأفريقي للتنمية، 2012).

3-2-3 البنك الكاريبي للتنمية (CDB):

تم إنشاء البنك الكاريبي في عام 1966 من خلال 31 عضواً، وقد ازداد عدد الأعضاء ليشمل 67 عضواً، منها 48 من داخل آسيا والمحيط الهادئ و19 من خارج القارة. يهدف إلى يكون المحفز الرئيسي لتنمية الموارد في المنطقة، والعمل بطريقة فعالة وتعاونية مع الأعضاء وشركاء التنمية الآخرين، من أجل الحد من الفقر من خلال تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أهداف البنك:

- مساعدة البلدان الأعضاء المقترضة لتحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها وتطوير اقتصادها وتوسيع الإنتاج والتجارة.
- تشجيع الاستثمار الخاص والعام، وتسهيل وتوسيع النشاط التجاري في المنطقة.
- تعبئة الموارد المالية من داخل وخارج المنطقة من أجل التنمية.
- تقديم المساعدة التقنية للأعضاء الإقليم.

- دعم المؤسسات المالية الإقليمية والمحلية للحصول على الائتمان.
- دعم وتحفيز وتطوير أسواق رأس المال في المنطقة (البنك الكاريبي، 2012).

5-2-3 البنك الآسيوي للتنمية (ADB):

تأسس البنك الآسيوي للتنمية عام 1966، والهدف الأساسي للبنك تحسين حياة الشعوب في آسيا والمحيط الهادئ، والتخفيف من حدة الفقر، والوصول إلى خلق عالم يمكن للجميع التمتع من منافع النمو المستدام والشامل.

المجالات الأساسية التي يعمل بها البنك:

- 1- البنية التحتية، بما في ذلك النقل والاتصالات، والطاقة، وإمدادات المياه والتنمية الحضرية.
- 2- حماية البيئة.
- 3- التعاون والتكامل الإقليمي.
- 4- تمويل تنمية القطاع الخاص.
- 5- ويعمل البنك في مجالات التعليم والصحة والزراعة والمساعدات في أوقات الكوارث والطوارئ.

مجالات تمويل البنك الآسيوي للتنمية:

- تمويل القطاع العام (السيادية): وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.
- تمويل القطاع الخاص: ويقدم المساعدة المالية المباشرة لمشروعات القطاع الخاص.
- تمويل الأنشطة الأخرى: تمويل الأنشطة في مختلف القطاعات من خلال القروض والمنح.
- صندوق التنمية الآسيوي: يقدم الصندوق القروض بأسعار فائدة منخفضة جداً، وكذلك المنح للمساعدة في الحد من الفقر للبلدان الأكثر فقراً.
- دعم المجتمع المدني: وذلك لتعزيز جهودها الحد من الفقر (البنك الآسيوي، 2012).

3-3 وكالات التنمية العالمية:

بعد الحرب العالمية الثانية بدأ الاهتمام بالإعمار والنهوض الاقتصادي في شتى المجالات، فتمخض عن ذلك قيام العديد من الدول وخاصةً الدول الصناعية بإنشاء العديد من المنظمات والوكالات والصناديق التي تستطيع من خلالها توفير الأموال والاستشارات اللازمة لبناء اقتصاديات قوية ورفع معدل النمو والوصول إلى التنمية الشاملة، وذلك في أراضيها ومن ثم في الدول المجاورة وخاصةً الدول الفقيرة، إذ أصبحت وكالات التنمية العالمية تمثل السياسة الاقتصادية للدولة مع باقي

دول العالم. وسوف نذكر في هذا الفصل أهم الوكالات العالمية التي تعمل في الأراضي الفلسطينية، كما هو موضح في الجدول رقم (3-2)

جدول رقم (3-2) يوضح أهم الوكالات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية

Name of Organization	الرمز	اسم المؤسسة
United States Agency for International Development	(USAID)	وكالة التنمية الأمريكي
Department for International Development	(DFID)	وكالة التنمية البريطانية
French Development Agency	(AFD)	وكالة التنمية الفرنسية
Canadian International Development Agency	(CIDA)	وكالة التنمية الكندية
German Agency for International Development	(GIZ)	وكالة التنمية الألمانية
Japan International Cooperation Agency	(JICA)	وكالة التنمية اليابانية
Swedish International Development Cooperation Agency	(SIDA)	الوكالة التعاونية السويدية للتنمية العالمية
Swiss Agency for Development and Cooperation	(SAC)	الوكالة السويسرية للتنمية
Norwegian Agency for Development Cooperation	(NADC)	الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي
Australian Agency for International Development	(AUSAID)	وكالة التنمية الاسترالية العالمية
Spanish Agency for International Development	(SAID)	وكالة التنمية الإسبانية
Austrian Development Agency	(ADA)	وكالة التنمية النمساوية
Danish International Development Agency	(DANIDA)	الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية
Turkish International Cooperation and Development Agency	(TIKA)	الوكالة التعاونية التركية للتنمية الدولية

المصدر: اعداد الباحث، معتمداً على المواقع الإلكترونية الرسمية لوكالات التنمية الدولية.

وسوف نلقي الضوء في هذا المبحث على أهم خمس وكالات عالمية تعمل في الأراضي

الفلسطينية وهي كالتالي:

3-3-1 وكالة التنمية الأمريكية (USAID):

بدأت فكرة المساعدة الإنمائية الأمريكية الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام 1945، التي كانت موجهة لمساعدة أوروبا لإعادة بناء بنيتها التحتية، وتعزيز اقتصادها. وفي

عام 1961 وحدة الولايات المتحدة الأمريكية الأنشطة التنموية الخارجية في وكالة واحدة مسؤولة عن إدارة المساعدات للدول الأجنبية لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتم إنشاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في 3 نوفمبر 1961، وركزت USAID على الأنشطة التالية: الغذاء والتغذية، التخطيط السكاني، الصحة، التعليم، تنمية الموارد البشرية، تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومساعدة البلدان على تحسين نوعية حياتهم. تعمل الـ USAID في أكثر من 100 بلداً في جميع أنحاء العالم لتعزيز المصالح السياسية الأمريكية الخارجية.

أعمال الوكالة:

- 1- الاستثمار في الإنتاجية الزراعية، حتى تتمكن البلدان من توفير الطعام اللازم لشعبها.
- 2- مكافحة وفيات الأمهات والأطفال، ومكافحة الأمراض مثل فيروس نقص المناعة والملاريا والسل.
- 3- تقديم المساعدة الطارئة في أعقاب الكوارث.
- 4- تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد في جميع أنحاء العالم.
- 5- تعزيز تنمية القطاع الخاص، والنمو الاقتصادي المستدام.
- 6- مساعدة المجتمعات المحلية على التكيف مع المتغيرات البيئية.
- 7- رفع دور المرأة والفتيات، ونشر ثقافة المساواة بين الجنسين (وكالة التنمية الأمريكية، 2012).

عمل الـ USAID في الأراضي الفلسطينية:

تدعم USAID مجموعة واسعة من المشاريع التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة للفلسطينيين، في الوقت الذي تساعد أيضاً السلطة الفلسطينية في تعزيز قدرتها على تقديم الخدمات العامة، من خلال تقديم المساعدة الشاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقدم الوكالة الدعم المالي المباشر للسلطة الفلسطينية للمساعدة لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها المالية والذي يهدف بدوره للحفاظ على الاستقرار، وتأمين الجهود الرامية لنجاح التفاوض، ولقيام الدولة الفلسطينية المستقبلية. وتعمل المنظمة لتحقيق عدة أهداف وهي:

- 1- الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، عملت USAID بشكل وثيق مع الوزارات الفلسطينية لإنشاء 16 مكرماً للوثائق الأساسية للمواطنين الفلسطينيين.
- 2- النمو الاقتصادي والتجاري، قدمت الوكالة الأميركية المنح إلى 37 شركة في الضفة الغربية، حيث حصلت على 24 مليون دولار.
- 3- التعليم، تعمل USAID مع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية والتعليم العالي والمؤسسات التعليمية مباشرة لدعم جهودها الرامية إلى توفير التعليم العالي الجودة.

4- الصحة، تستجيب USAID للتحديات الصحية، التي تشمل المساعدة وتعزيز نظام الرعاية الصحية، وتوفير المعدات الطبية، وخلق نظام صحي أكثر كفاءة قادر على تلبية الاحتياجات الصحية لجميع الفلسطينيين.

5- العمل في الأزمات والصراعات، تعمل المنظمة على معالجة مشاكل الفقر وانعدام الأمن الغذائي من خلال برنامج الغذاء العالمي (وكالة التنمية الأمريكية، 2012).

2-3-3 وكالة التنمية الألمانية (GIZ):

وكالة التنمية الألمانية (GIZ) هي منظمة مملوكة للحكومة الألمانية، وتعمل لدعم سياسة التنمية الألمانية، وتعمل أيضاً في حوالي 90 مكتباً حول العالم، وفي أكثر من 130 دولة حول العالم، تعمل ال (GIZ) في العديد من المجالات، مثل التنمية الاقتصادية وتعزيز فرص العمل، والحكم الديمقراطي، ودعم الجهود الرامية للاستقرار والأمن، وإعادة الإعمار وتحقيق السلام، والأمن الغذائي، والصحة والتعليم الأساسي، وحماية البيئة، الحفاظ على الموارد الطبيعية والتخفيف من آثار تغير المناخ، وتقوم بتنفيذ برامج مساعدات اللاجئين، وتعمل الوكالة على توفر الخدمات في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة، وتعتمد على خبرة واسعة في تنفيذ وتقاسم المسؤولية في تحقيق الأهداف، وذلك من خلال القواعد التالية:

- 1- الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان والنزاهة.
- 2- دعم سيادة القانون والمشاركة المدنية وضمان عمليات التفاوض العادلة.
- 3- تعزيز النظم الموجه نحو البيئية السليمة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية (وكالة التنمية الألمانية، 2012).

عمل المنظمة في الأراضي الفلسطينية:

تعمل GIZ في الأراضي الفلسطينية منذ عام 1980، وتعمل بالشراكة مع بنك التنمية الألماني، وفي آب 2011 تم فتح مكتباً إضافياً لـ GIZ في قطاع غزة. ويعمل حالياً في المنظمة 94 موظفاً في الأراضي الفلسطينية، وتعمل GIZ بالنيابة عن الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، وعمات الوكالة على تنفيذ المشاريع والبرامج التالية:

- البنية التحتية المستدامة: برنامج المياه وإدارة النفايات الصلبة، وبرنامج (الأورومتوسطي) للطاقة، ومشروع تكامل الشبكة الإقليمية للإدارة المتكاملة للنفايات في منطقة الشرق الأوسط.
- التنمية الاجتماعية: برنامج الصندوق الإقليمي والاجتماعية والثقافي للاجئين الفلسطينيين وسكان غزة، التنمية الاقتصادية وفرص العمل.

- تعزيز قطاع التمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط وتشجيع القطاع الخاص لتعزيز برنامج التدريب المهني وسوق العمل في الأراضي الفلسطينية (وكالة التنمية الألمانية، 2012).

3-3-3 وكالة التنمية اليابانية (JICA):

أنشئت وكالة التعاون الدولي اليابانية (JICA) في أغسطس 1974، ولديها 100 مكتبا حول العالم لتعزيز المشاريع التي تلبى الاحتياجات التنموية، وتهدف JICA إلى المساهمة في تعزيز التنمية في الاقتصاد الياباني، وكذلك الاقتصاد العالمي من خلال دعم استقرار التنمية والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- 1- معالجة القضايا العالمية: مثل العولمة والآثار الإيجابية والسلبية التي تخلفها العولمة، والقضايا المناخية، والأمراض المعدية، والإرهاب، والأزمات الاقتصادية.
- 2- الحد من الفقر من خلال النمو العادل: تهدف إلى التخلص من الفقر والوصول إلى حياة صحية وحضارية وحيوية ليس لنمو البلدان النامية فقط ولكن أيضاً لاستقرار المجتمع الدولي.
- 3- تحسين الإدارة: إن قدرة الدولة على الحكم الرشيد يشير إلى قدرة البلد على إدارة الموارد المتاحة لها بكفاءة، وأن تحسين الحكم ذو أهمية كبيرة لاستقرار والنمو الاقتصادي للبلدان النامية.
- 4- تحقيق الأمن الإنساني: تهدف JICA إلى دعم الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الاجتماعية والمؤسسية وزيادة قدرة الناس على التعامل مع التهديدات بأنفسهم.

أنشطة JICA في فلسطين:

تعمل JICA في الأراضي الفلسطينية في عدة مجالات وهي:

- التعليم: مشروع (مخطط تصميم الدراسة) مشروع إنشاء مدارس جديدة في الضفة الغربية.
- الصحة: مشروع لتحسين الصحة الإنجابية مع التركيز بشكل خاص على صحة الأم والطفل.
- الحكم: مشروع تحسن نظام الحكم المحلي في فلسطين.
- تنمية القطاع الخاص: مشروع المجمع الصناعي والزراعي في أريحا (دراسة جدوى).
- الزراعة: مشروع تعزيز نظام الإدارة المستدامة للزراعة والموارد المائية في أريحا وغور الأردن.
- البيئة: مشروع تنمية القدرات لإدارة النفايات الصلبة في أريحا ونهر الأردن. وتمويل محطة توليد الكهرباء بالطاقة البديلة -الطاقة الشمسية- في أريحا (وكالة التنمية اليابانية، 2012).

3-3-4 وكالة التنمية الفرنسية (AFD):

منظمة ل AFD هي منظمة مملوكة بالكامل من قبل الحكومة الفرنسية. بل هي هيئة عامة تهتم بالأنشطة ذات الطابع الصناعي والتجاري، وتعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية،

ولديها 61 مكاتباً حول العالم، وتستخدم مجموعة واسعة من الأدوات المالية في تنفيذ أنشطتها مثل المنح والإعانات والضمانات والقروض والأسهم، والتمويل المشترك والوساطة المصرفية. وتهدف إلى تنفيذ السياسات الفرنسية الخارجية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتمثلة في التالي:

- 1- المساواة بين الجنسين.
- 2- دعم القطاع الخاص: من خلال تقديم مجموعة واسعة من الأدوات المالية والمساعدات التقنية للشركات الكبيرة والصغيرة، حيث ساهمت بـ 420 مليون يورو في الدعم المتنوع للقطاع الخاص.
- 3- الحد من الفقر: من خلال تعزيز الإنتاجية الذاتية للفقراء في البلدان النامية لتوفير التغذية الجيدة، والوصول على الرعاية الصحية الجيدة، والتعليم والتدريب، ونمو القطاعات الاقتصادية.
- 4- النمو الاقتصادي: من خلال تقديم مجموعة واسعة من الأدوات المالية التي صممت خصيصاً للاحتياجات الاقتصادية الخاصة، والتركيز على الوساطة المالية.
- 5- مواجهة تحديات التنمية المشتركة: من خلال تمويل المشاريع التي تعالج قضايا عامة مثل الاحتباس الحراري، وتدهور الغابات الاستوائية (وكالة التنمية الفرنسية، 2012).

العمل في الأراضي الفلسطينية:

ساهمت وكالة التنمية الفرنسية ببناء محطات معالجة المياه العادمة في شمال غزة، وذلك للحد من المخاطر البيئية والصحية المرتبطة في تصريف النفايات السائلة غير المعالجة، وهو عبارة عن إعداد وتركيب نظام الصرف الصحي الذي يغطي احتياجات شمال قطاع غزة ومعالجة مياه الصرف الصحي بشكل نهائي والاستفادة منه بالأغراض الزراعية (وكالة التنمية الفرنسية، 2012).

3-3-5 الوكالة التعاونية التركية للتنمية الدولية (TIKA):

تأسست الوكالة التعاونية التركية للتنمية الدولية (تيكا) في 24 يناير عام 1992، بهدف تقديم المساعدة الإنمائية للبلدان النامية، من خلال تقديم المشاريع والبرامج الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية والتعليمية ومجالات التقنية. تحتفظ (تيكا) حالياً 21 مكاتباً لتنسيق أعمالها في 37 بلداً في أفريقيا وآسيا، وأوروبا. وقد أصبحت وكالة تيكا ليس لتقديم الأنشطة لتحقيق التنمية فقط، بل أصبحت أيضاً أداة هامة للعلاقات الدبلوماسية التركية الخارجية.

أعمال تيكا في الأراضي الفلسطينية:

في مطلع عام 2005 تم فتح مكتب للتعاون التركي ووكالة التنمية (تيكا) في فلسطين، حيث شملت أنشطة المكتب كل ما هو مطلوب لدعم ورفع مستويات المعيشة للشعب الفلسطيني، وقدمت تيكا الكثير من مشاريع البنية التحتية من البناء والإعمار وحفر الآبار، وقدمت مساعدات غذائية إلى 80,000 شخصاً يعيشون في قطاع غزة (الوكالة التعاونية التركية للتنمية العالمية، 2012).

3-4 تحليل عمل المؤسسات الدولية في الأراضي الفلسطينية:

3-4-1 المساعدات الدولية للأراضي الفلسطينية:

ازدادت المساعدات الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة بين عامي 1999-2008 بأكثر من 600% ووصلت إلى 3.25 مليار دولار أمريكي سنوياً. وخلال هذه الفترة ارتفعت المساعدات الخارجية للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية بأكثر من 500% حيث وصلت إلى 257 مليون دولار أمريكي عام 2008 مقارنةً بـ 48 مليون دولار أمريكي عام 1999.

وكان مستوى المساعدات التي تلقتها المنظمات غير الحكومية متقلباً طوال هذه المدة الزمنية، إلا أنها بقيت حول معدل 10% من إجمالي المساعدات الخارجية على مدى السنوات العشر من 1999-2008. وأن المساعدات الخارجية التي وصلت إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ونوعيتها اختلفت وفقاً للأوضاع السياسية. وأن المنظمات الفلسطينية غير الحكومية المشاركة في أنشطة تنموية ما نسبته 2 مقابل 1 لتلك المشاركة في الأنشطة الإغاثية مع وجود تغيير طفيف إبان الانتفاضة.

ومن بين المنح والمساعدات الدولية فإن أوروبا-سواءً كانت مجموعة أو دول منفردة- هي أكبر جهة مانحة للسلطة الفلسطينية، ولقطاع المنظمات غير الحكومية، حيث ساهمت بحوالي 70% من مجموع التمويل المخصصة لهذه المنظمات. أما مساعدات الدول العربية فقد تناقصت بشكل مطرد مقارنةً مع الدول الغربية، وكانت موجهة إلى موازنة السلطة الفلسطينية، وإن المساعدات العربية تزيد خلال الأزمات السياسية خلافاً للمساعدات الأوروبية والأمريكية التي تتخفف خلال الأزمات السياسية. ولقد تناقصت المساعدات الأمريكية خلال فترة 1999-2008 من 12% إلى 5% من مجموع المساعدات للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية.

إن المساعدات الخارجية حيوية للسلطة الفلسطينية وللمنظمات الفلسطينية غير الحكومية، وفقاً لتقديرات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس، فإن المساعدات الخارجية للسلطة

الفلسطينية تشكل أكثر من 60% من الدخل القومي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة. ولعل هذه الاعتمادية أشد وضوحاً بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية حيث تصل إلى 78% من إيراداتها. ولقد تراكبت هذه الاعتمادية على المساعدات الخارجية مع تناقص التمويل المحلي الفلسطيني (ماس، 2009). واختلف حجم المساعدات الدولية الموجه للأراضي الفلسطينية من دولة إلى أخرى، كما هي مصنفة في الجدول رقم (3-3) حسب حجم المساعدات:

جدول (3-3) أكبر عشرين جهة من الجهات المانحة للضفة الغربية وقطاع غزة حسب الالتزام والمدفوع للفترة 1994-2008 (المبلغ بالمليون دولار)

الدولة	إجمالي التعهدات	إجمالي المدفوعات	نسبة المدفوعات
المفوضية الأوروبية	3.719	3.230	87
الولايات المتحدة	1.203	1.061	88
السعودية	827	804	97
اليابان	777	714	92
المملكة المتحدة	693	537	77
السويد	596	469	79
النرويج	500	460	92
ألمانيا	808	400	50
الإمارات العربية	370	368	99
الجزائر	300	300	100
فرنسا	409	296	72
كندا	264	262	99
الكويت	239	239	100
إيطاليا	286	236	82
إسبانيا	252	227	90
البنك الدولي	286	220	77
هولندا	245	215	88
قطر ¹	149	149	100
سويسرا	128	116	90
البنك الإسلامي للتنمية	123	99	80
المجموع	7256.922	6115.291	1.739

¹ المبلغ لا يشمل المنحة القطرية لإعمار غزة، المنحة القطرية لإعمار غزة موضحة بالتفصيل في الجدول رقم (2-5) في الفصل الثاني.

المصدر: ماس، تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2009

2-4-3 تجربة السلطة في استغلال المساعدات الدولية في الأوجه التنموية:

وعن تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية، اتضح أن المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية لم تحقق الأهداف المرجوة منها، وذلك بسبب عدة عوامل وهي:

1- العوامل المتعلقة بالجانب الفلسطيني ونقصه به الأداء الذاتي الفلسطيني العام الذي كان منذ البداية كان عشوائياً ودون تخطيط موضوعي، وكانت تسوده غياب سيادة القانون والضعف الرقابي وأيضاً حداثة التجربة الفلسطينية.

2- العوامل المتعلقة بالدول المانحة، حيث غلب على عملها الاعتبارات السياسية حيث تعمل لصالح الطرف الإسرائيلي، وقد كرست الدول المانحة جل مساعداتها على القطاعات الثانوية وغير ذات الأهمية، وذلك على حساب القطاعات الأساسية والضرورية للاقتصاد الفلسطيني، إضافة لآلية صرف المساعدات حيث تبلغ نسبة المساعدات الفنية 24% من إجمالي المساعدات للشعب الفلسطيني للفترة 1994-2001، وهذه النسبة تعتبر هدر للمساعدات الدولية.

3- العوامل التي تتعلق بالجانب الإسرائيلي، فالاحتلال الإسرائيلي لم يدخر جهداً في وضع العراقيل والصعوبات للحيلولة دون استغلال المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني أو بما يعود على الاقتصاد الفلسطيني بالفائدة، وهذا بسبب السياسات الإسرائيلية الهادفة لاستمرار الاحتلال والتبعية الفلسطينية لها في شتى المجالات.

وأن الاعتماد على المساعدات الدولية أصبح يمثل عبئاً على الجانب الفلسطيني، وتحد من قدرت السلطة على تحقيق استقلالها الاقتصادي والسياسي، ويجب العمل على التقييم الشامل لتجربة السلطة الوطنية الفلسطينية السابقة في استغلال المساعدات الدولية المقدمة لها، وذلك بهدف تحقيق الاستغلال الأمثل (البد، 2004).

وأكد التقرير الذي قدمه الوفد الفلسطيني الذي يترأسه د. سلام فياض وبمشاركة وزير التخطيط محمد أبو رمضان في اجتماع الدول المانحة المنعقد في بركسل بتاريخ 19 آذار 2013، أن القيود التي يفرضها واقع الاحتلال هي المعطل الرئيس لإمكانية النمو والتطوير في الاقتصاد الفلسطيني، حيث يحرم واقع الاحتلال الشعب الفلسطيني من الإمكانيات الهائلة للتنمية والتطوير، واستعرض التقرير القيود الإسرائيلية التي كان من أهمها:

4- سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على 64% من مساحة الضفة الغربية.

5- منع الفلسطينيين من حرية التنقل على 2116 كم من طرق الضفة الغربية.

- 6- تستغل إسرائيل حالياً 90% من الموارد المائية المشتركة العابرة للحدود الضفة الغربية.
- 7- سيطرة الاحتلال على العائدات الضريبية الفلسطينية، التي تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات السلطة لفلسطينية.
- 8- الانعكاسات السلبية التي سببها عدم انتظام دفع الرواتب لموظفي القطاع العام (وزارة التخطيط، 2013).

3-4-3 الإخفاقات التي تؤخذ على المساعدات الدولية:

دلت المعطيات حول المساعدات الدولية على أن وتيرة هذه المساعدات كما ونوعاً تأثرت إلى حدٍ كبير بمدى التقدم الحاصل في مسيرة التسوية السياسية مع الحكومة الإسرائيلية وهذا يؤيد الافتراض الأساسي في ذهن المانحين وهو تمويل عملية السلام وتوفير مستلزمات إنجازها. وبالرغم من الحجم الكبير نسبياً للمساعدات الدولية للشعب الفلسطيني، إلا إنه يمكن استنتاج بأن ضعف التنسيق بين مؤسسات السلطة مع منظمات المجتمع المدني في تخطيط وإدارة وتنفيذ البرامج والمشاريع المشمولة في هذه المساعدات، قد حد من الاستفادة من هذه المساعدات، فغلبت على إدارة مؤسسات السلطة لهذه المساعدات سمات الارتجالية والتدخل واللامنهجية في تحديد أولويات الإنفاق وشروطه، وتسم سلوك المؤسسات الفلسطينية الرسمية والأهلية تجاه المساعدات بالتسابق فيما بينها سعياً منها لاقتناص الفرص التمويلية حتى لو كانت مغايرة لرسالتها وبرنامج عملها. هذا السلوك ساعد في هدر جزء هام من هذه الموارد من خلال ازدواجية التمويل والتنفيذ لنفس المشاريع في أكثر من مؤسسة. ويؤخذ على هذه المساعدات عدة إخفاقات أهمها:

- 1- يؤخذ عليها أنها أخفقت إلى حدٍ بعيد في تفعيل مشاركة الفئات المهمشة مثل الفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة، وفي صياغة وتنفيذ البرامج والخطط الطارئة والخطط التنموية.
- 2- كما أخفقت المساعدات في تقليل اعتمادية فلسطين الرسمية والأهلية لتوجيه المساعدات الخارجية لصالح عجلة النمو الذاتي. بل على العكس من ذلك، يمكن أن تكون هذه المساعدات قد ساهمت ولو بشكل غير مقصود في تمويل أعباء إعادة الاحتلال الإسرائيلي لمناطق السلطة.
- 3- ويؤخذ عليها أيضاً أن المساعدات أخفقت، وخصوصاً تلك التي مرت عبر القنوات الأهلية، في نقل المجتمع الفلسطيني بنويماً وشمولياً إلى وضع تمكيني فاعل ومؤثر في إدارة الشأن العام.
- 4- ويؤخذ عليها كذلك استنفاد جزء كبير منها -يصل على الخمس تقريباً- في تغطية أتعاب مستشارين وخبراء من مواطني الدولة المانحة.

5- وأخيراً، لم تستطيع هذه المساعدات على كبر حجمها من الوصول بالبنى المؤسسية والقانونية والتنظيمية للسلطة إلى وضع يمكنها من العمل بكفاءة وفاعلية تتناسب وحجم التحديات، وقد يعود هذا الإخفاق إلى غياب رؤية واضحة لدى المؤسسات الشريكة الحكومية والأهلية (عبد الكريم، 2010).

6- الحاجة الماسة لأن يكون التخطيط على المستوى الوطني بمشاركة جميع القطاعات -الحكومي والخاص والأهلي-، وضرورة المشاركة الفاعلة من قبل القطاع الخاص.

7- عدم وضوح دور وعلاقة المحافظين والهيئات المحلية بالتخطيط، فالتخطيط الإقليمي والمحلي يقتصر على ما يتعلق بالأراضي واستعمالاتها، ولا يتطرق إلى النواحي الاجتماعية والاقتصادية (قسيس، 2012).

أن التمويل الذي تحصل عليه المنظمات غير الحكومية في اغلب الاحيان يوجه إلى مشروعات غير مدره للربح أو إلى مشروعات لا توفر فرص عمل دائمة، إذ تصل نسبة الأعمال الإغاثية إلى 19% من اجمالي التمويل الذي تحصل عليه المنظمات غير الحكومية، ويستحوذ النشاط الصحي على النسبة الأكبر إذ يصل 28.4% من إجمالي التمويل، وتصل نسبة التمويل الموجه للبنية التحتية إلى 20.2% من اجمالي التمويل الذي تحصل عليه المنظمات غير الحكومية، ويوزع باقي التمويل على النشاطات الاجتماعية والتعليمية كما هو موضح في الجدول رقم (3-4):

جدول (3-4) توزيع تمويل المنظمات غير الحكومية، حسب تجميع القطاعات والفترة الزمنية

القطاعات/ السنة	2000-1999	2005-2001	2008-2006	المتوسط
أعمال خيرية وإغاثية	11.7%	23.5%	18.4%	19.0%
النشاط الاجتماعي	10.3%	5.6%	8.1%	7.6%
النشاط الصحي	42.2%	34.0%	19.8%	28.4%
الحقوق	5.7%	5.1%	11.6%	8.4%
التعليم	6.7%	3.0%	5.9%	5.1%
البنية التحتية	14.2%	15.2%	25.7%	20.2%
الأطفال	0.6%	0.1%	0.4%	0.3%
الشباب	1.6%	4.4%	4.6%	4.0%
المرأة	7.0%	3.5%	3.2%	3.9%
أخرى	0.0%	5.8%	2.2%	3.1%
المجموع	100%	100%	100%	100%

المصدر: ماس، تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2009

4-4-3 إمكانية الحصول على التمويل الكافي لتحريك عجلة التنمية:

أن التمويل الدولي من المؤسسات متعددة الأطراف أو المؤسسات الفردية -المؤسسات غير العربية- فإنه يرتبط تمويله للأراضي الفلسطينية بعملية التسوية السياسية وتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولن يتحقق السلام إلا بالمنظور الإسرائيلي الذي هو العدو الأول للشعب الفلسطيني، والذي يتحكم بمعظم القرارات السيادية وخاصةً توجيه المساعدات وإدخال المواد اللازمة لتنفيذ المشاريع التطويرية والإنمائية، فهذا فإن التمويل الدولي سوف يوجه إلى المشاريع الإغاثية والمشاريع الأخرى التي لا تمكن الاقتصاد الفلسطيني من النهوض وتحقيق التنمية، وأن يبقى الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على المعونات الخارجية، إذ أن التسوية السلمية والتنمية الاقتصادية للشعب الفلسطيني من وجهة نظر الإسرائيليين خطان متوازيان لا يلتقيان.

أما بالنسبة للتمويل الإسلامي والعربي للأراضي الفلسطينية، وإن وجد بالكم والنوع المطلوب، وإن كان صادق النية، فإنه سوف يتحطم على صخرة المناخ الاستثماري والتموي السائد في الأراضي الفلسطينية، الذي يتحكم به الاحتلال ويوجهه حسب إيراداته.

أما بالنسبة للإخفاقات المسجلة على إدارة السلطة الفلسطينية التي أشارت إليها دراسة (لبد، 2004). والذي أشار إليها تقرير خبراء صندوق النقد الدولي لعام 2006 حيث أشار التقرير أن نظام الإدارة المالية العامة للسلطة الفلسطينية مفككاً وأن السلطة الفلسطينية تقوم بجلب مبالغ نقدية بكميات كبيرة من الخارج دون خضوعها لإجراءات كافية لتسجيلها أو تسجيل استخدامها (صندوق النقد الدولي، 2006). أصبح اليوم من الممكن معالجة هذه الإخفاقات حيث أصبح من الواضح وفي الآونة الأخيرة وبعد عام 2007 بالتحديد، أصبح العمل الحكومي أكثر نزاهة، حيث أشار تقرير خبراء صندوق النقد الدولي إن الإنجازات الكبيرة التي حققتها السلطة الفلسطينية في بناء نظام قوي للإدارة المالية العامة منذ منتصف عام 2007 ساعد على تحديد أولويات الإنفاق العام وتحسين جودته، وساعد على تعزيز الشفافية والمساءلة (صندوق النقد الدولي، 2013). كما أشار تقرير آخر لخبراء صندوق النقد الدولي أن السلطة الفلسطينية تستطيع إدارة السياسات الاقتصادية السليمة المتوقعة من دولة فلسطينية مستقبلية ذات كفاءة، نظراً لسجل أدائها القوي في تنفيذ الإصلاحات وبناء المؤسسات في مجال المالية العامة والقطاع المالي، إذ أصبحت السلطة تحكم السيطرة على النفقات وأصبحت تطبق ممارسات صارمة في إعداد الموازنة وتنفيذها، وإرساء شفافية المالية العامة والمساءلة بما يتفق مع المعايير الدولية (صندوق النقد الدولي، 2011). ونستنتج أنه أصبح اهتمام واضح من السلطة الفلسطينية

لتصحيح إخفاقاتها وبناء اقتصاد فلسطيني قوي، ولو أن الانقسام السياسي بين حركة حماس وفتح يشكل عثرة قوية في وجه أي تنمية، إلا أن النزاهة والشفافية بدت واضحة في التوجهات الاقتصادية، بخلاف التوجهات السياسية.

وحسب ما ورد في هذا الفصل والفصل السابق -الفصل الثاني- فإنه قد تبين وفرة المؤسسات التمويلية الدولية والعربية والإسلامية كانت متعددة الأطراف أو فردية، حيث تدل على أن السبب الرئيسي في تأخر توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع التطويرية والإنمائية للأراضي الفلسطينية لا يعود إلي عدم إمكانية الوصول إلى المؤسسات المالية القادرة على توفير التمويل المادي الكافي، فإن المؤسسات والمنظمات الدولية والعربية قادرة على توفير التمويل الكافي إذا أتاحت لها الظروف والمناخ المواتي ولم تصطدم بالعوائق الإسرائيلية.

ولتغلب على العوائق الإسرائيلية التي تحول دون الحصول على التمويل اللازم لتمويل التنمية، يجب قيام دولة فلسطينية موحدة ذات سيادة كاملة على المعابر وعلى جميع مناحي الحياة، وتوفير الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يعتبر القاعدة الأساسية لقيام أي تنمية، واذ لم يمكن القيام بذلك فيجب البحث الجاد عن المشاريع التنموية المحلية التي تتجاوز الحواجز الإسرائيلية ويمكن تنفيذها بنجاح وتكون ذات جدوى اقتصادية، مثل تنمية شركات البرمجيات و تنمية المشاريع التي تعتمد على الموارد المحلية.

ملخص الفصل:

يتكون تمويل التنمية المحلية من عدة مصادر، المصدر الأول: التمويل المحلي، والمصدر الثاني: المؤسسات والصناديق العربية وقد أشرنا إلى هذين المصدرين في الفصل السابق، أما المصدر الثالث: فهو المنظمات الأممية -التي تتبع إلى الأمم المتحدة- التي تعمل على تحقيق التنمية في الدول الفقيرة والدول النامية ومساعدة الدول التي تواجه أزمات اقتصادية حتى ولو كانت متقدمة من خلال القروض الميسرة والمنح، وعلى الرغم من الجهد الذي تبذله في تمويل وتنفيذ التنمية المحلية إلا أنه يرتبط تمويلها -في معظم الأحيان- في توفر شروط سياسية ربما تتعارض مع السياسة الاقتصادية للدولة. المصدر الرابع: هو بنوك التنمية الدولية -متعددة الأطراف- ذات الطابع الإقليمي وهي تقدم القروض الميسرة والمساعدات والمنح للدول الأعضاء بالدرجة الأولى، وتقديم المنح والمساعدات للدول الفقيرة حتى ولو كانت من الدول غير الأعضاء. المصدر الخامس: وكالات التنمية العالمية وهذه الوكالات تمثل سياسة التمويل والمساعدات الخارجية للدولة الممولة، ويرتبط تمويلها ارتباطاً كاملاً بسياساتها نحو الدول الأخرى.

أن السبب الرئيسي في عدم حصول الحكومة الفلسطينية أو المنظمات غير الحكومية على التمويل اللازم لتحريك عجلة التنمية لا يعود إلى ندرة مصادر التمويل، فالتمويل الدولي والعربي عبر القنوات الرسمية و الأهلية والاستثمارات الفردية كافٍ لتنفيذ المشاريع التطويرية والإنمائية، وإن الأراضي الفلسطينية تلاقى استعطافاً دولياً وإسلامياً وعربياً على الصعيد الرسمي والمدني الذي يكفل تمويل هذه المشاريع بالقدر المطلوب. ولكن تكمن المشكلة الرئيسية في الاحتلال الإسرائيلي الذي يشكل مناخاً للأراضي الفلسطينية لا يمكن أن تقوم للتنمية قائمة فيه، ويتمثل ذلك في عدم الأمن والاستقرار والتحكم بالقرار السيادي بالسماح للمساعدات أو منعها والتحكم بالمعابر وإدخال المواد اللازمة لتنفيذ المشاريع التي تلبي حاجات الشعب الفلسطيني.

الفصل الرابع

الهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية

- 3-1 مفاهيم عامة حول الإدارة المحلية.
- 3-2 مراحل تطور الحكم المحلي في الأراضي الفلسطينية.
- 3-3 واقع الهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية.
- 3-4 دراسة عملية حول مصادر التمويل في بلديات قطاع غزة.

المقدمة:

تعتبر الهيئات المحلية خير تطبيق يعبر عن نظام متحرر من الناحيتين السياسية والإدارية، ويتدفق من مبدأ الديمقراطية الذي يستلزم مشاركة المواطنين أو ممثليهم في تحقيق رغباتهم وحل مشاكلهم. إذ أثبتت التجارب عبر التاريخ أن ممارسة الديمقراطية ومشاركة الشعوب في اتخاذ القرارات له الأثر الفعال في التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاجية لهذه الشعوب، وعليه فقد تم تقسيم صلاحيات تقديم الخدمات بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية نتيجة لهذه التجارب حيث ثبت أنه كلما كان مصدر تقديم الخدمات أقرب إلى السكان كانت النتائج أفضل لإشباع رغبات الأفراد. وفي الاقتصاديات الحديثة لعبت السلطات المحلية دوراً مركزياً في التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي وتحقيق الرفاهية. ولقد شهد نظام الإدارة المحلية منذ مطلع القرن العشرين خدمات كبيرة بسبب التغيرات والتطورات العالمية التي بدأت تتسارع معدلاتها مطاع القرن الماضي (حسيبا، 2006).

وتتمثل الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية في وزارة الحكم المحلي وما يتبعها من بلديات ومجالس قروية ومجالس خدمات مشتركة ولجان أحياء ولجان مشاريع، إلا أنه معظم الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية تتمثل في البلديات، حيث تعتبر البلديات هي الخلية الأساسية والقاعدة الأولى في هرم الدولة، وأسندت إليها جملة من الصلاحيات والمهام ذات الأهمية البالغة التي تمثل في احتياجات المواطن اليومية التي لا يمكن الاستغناء عنها، غير أنها تصطدم بمشاكل سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية وثقافية ومهنية وفنية تكون جملة من العوائق التي تحول دون تطوير المدن وتقديم الخدمة على الوجه المطلوب.

4-1 تعريف الهيئات المحلية ومراحل تطويرها:

4-1-1 تعريف الإدارة المحلية والهيئات المحلية:

تعتبر الإدارة المحلية هي أسلوب يتم من خلاله توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والمحلية، أي أنها إدارة لا مركزية. بينما يشير الحكم المحلي إلى توزيع للوظيفة السياسية بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية، أي أنها لا مركزية سياسية (وزارة الحكم المحلي، 2009).

عرف قانون الهيئات المحلية الفلسطينية الهيئة المحلية على أنها مؤسسة محلية مستقلة ترتبط بمنطقة جغرافية ولها مركز مالي مستقل وتتبع للإشراف المباشر من قبل وزارة الحكم المحلي (قانون الهيئات المحلية الفلسطينية، 1997).

مراحل تطور الهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية:

4-1-2 فترة الاحتلال الإسرائيلي:

احتلت إسرائيل البقية الباقية من فلسطين في عام 1967م، فخضعت بذلك الضفة الغربية وقطاع غزة لسيطرتها. وأبقت القوانين الخاصة بالبلديات من الناحية الرسمية على ما كانت عليه قبل الاحتلال، أما من الناحية العملية فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلية قامت بإدخال التعديلات التي تتلاءم ومصالحها وأهدافها وذلك بإصدار العديد من الأوامر العسكرية لتحديد عمل البلديات، كما نقلت لضباط الداخلية في جهاز الحكم العسكري الكثير من صلاحيات السلطة المركزية المتعلقة بالبلديات من أجل إحكام الرقابة على عمل البلديات والحد من استقلاليتها وتطويرها.

ومن أهم الأوامر المتعلقة بتنظيم هيئات السلطة المحلية جاء الأمر الذي يحمل رقم 194، وصدر عن القائد العسكرية للضفة الغربية عام 1967، تم بموجبه نقل الصلاحيات التي خولها قانون البلديات الإداري لعام 1955م للمتصرف والمحافظ ووزير الداخلية إلى المسئول المعين من قبل القائد الإسرائيلي لمنطقة الضفة الغربية.

ومنذ ذلك الحين أعطيت هذه الصلاحيات لرئيس دائرة الإدارة والخدمات الإسرائيلية والذي اعتمد في عمله على ضابط الداخلية المتخصص في الشؤون البلدية وهو أيضاً إسرائيلي يحمل رتبة عسكرية، وأصبح هذا الضابط المسئول المهيمن على هيئات السلطة المحلية الفلسطينية. وبهذا فقدت الهيئات المحلية الفلسطينية الاستقلالية الكاملة في الصلاحيات الخدمية والتنفيذية الممنوحة لها بموجب القوانين الاحتلالية السابقة، ولهذا فقد وصلت الهيئات المحلية إلى أسوأ حال لها.

في عام 1968 صدر الأمر العسكري رقم 197 وخول السلطة العسكرية، صلاحية مراقبة الموازنة السنوية والشهرية للهيئات المحلية الفلسطينية، ومنعها من إنفاق أي مبلغ من المال، بذلك حدد الأمر العسكري البنية الهيكلية للسلطات المحلية في الضفة الغربية والقطاع، وحرّمها حتى من تقديم الخدمات البسيطة بالرغم من الازدياد السكاني للضفة وقطاع غزة.

في عام 1972 جرت انتخابات بلدية في الضفة الغربية كانت إسرائيل تهدف من وراء هذه الانتخابات إحضار رؤساء ومجالس بلدية من الموالين لإسرائيل والذين يمكن التعامل معهم كبديل لمنظمة التحرير الفلسطيني، لكن النتيجة كانت عكس ذلك فقد فاز المرشحون الموالون للخط الوطني المقاوم والرافض لإجراءات وإملاءات الاحتلال.

في عام 1980 أصدرت سلطات الاحتلال قراراً بإلغاء الانتخابات البلدية، وتم تنفيذ هذا القرار عام 1982 وتم استحداث ما يسمى (بالإدارة المدنية) لسلطات الاحتلال. كما تم طرد وعزل رؤساء البلديات وحل العديد من المجالس البلدية وحلت محلها لجان بلدية معينة، يرأس ويدير بعضها ضباط إسرائيليون.

في عام 1987 اندلعت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، وزادت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سوءاً، وزاد تهميش دور البلديات واللجان البلدية المعينة من قبل الاحتلال وأصبحت بحكم المشلول تماماً، الذي أوصل دور البلديات والهيئات المحلية إلى أسوأ حال (حسيبا، 2006).

3-1-4 عهد السلطة الوطنية الفلسطينية:

يعد الرابع من أيار عام 1994 نقطة تحول تاريخي بالنسبة للشعب الفلسطيني عامةً وللهيئات المحلية خاصةً، منذ أن قدمت السلطة الفلسطينية عام 1994، وقد وجدت نفسها أمام تركة ثقيلة من الأنظمة والقوانين والأوامر العسكرية بما فيها ما يتعلق بالسلطات المحلية، لعل ذلك ما يفسر القرار الأول لرئيس السلطة الوطنية الرئيس الراحل ياسر عرفات وهو العمل بالقانون رقم (1) لسنة 1994 وهو يعني استمرار العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية المفعول قبل 5/6/1967، حتى يتم توحيدها، وتبع ذلك صدور الكثير من القوانين خصوصاً بعد تشكيل المجلس التشريعي.

وكان من ضمن هذه القوانين التي صادق عليها رئيس السلطة قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997م، وقانون الانتخابات المحلية سنة 1996م، وشهدت هذه الفترة تحول كبير وسريع نحو نظم الحكم المحلي الحديث وما تبعها من إنشاء هيئات محلية جديدة حيث بلغ عدد البلديات

المستحدثة 78 بلدية جديدة. وفي عهد السلطة الوطنية الفلسطينية شهد قطاع الحكم المحلي ازدياداً كبيراً، حيث تضاعف عدد البلديات 4 مرات ليصبح عددها 108 بلدية و334 مجلس قروي، ويعتبر قطاع الحكم المحلي ثاني أكبر قطاع بعد القطاع الحكومي (عبد العاطي، 2005).

ويسجل على السلطة الفلسطينية أنها لم تجر الانتخابات المحلية من عام 1994 وحتى بداية عام 2005، واستمرت السلطة الفلسطينية في سياسية التعيين في الهيئات المحلية في تلك الفترة. وفي عام 2005 أجريت الانتخابات التشريعية وانتخابات الهيئات المحلية في جميع ربوع الوطن. وفي عام 2006 حدث الانقسام البغيض الذي عطل الانتخابات التشريعية والبلدية إلى عام 2012. إلا أنه قد أجريت الانتخابات مؤخراً للهيئات المحلية في الضفة الغربية في 20/10/2012، ولم تجر الانتخابات في قطاع غزة، وبقيت الانتخابات التشريعية معطلة إلى تاريخ كتابة هذا البحث.

وبشكل عام، فقد شهدت الهيئات المحلية تطوراً كبيراً إذا ما قورنت بالفترات السابقة، إلا أنها بقيت المعوقات السياسية والاقتصادية وإغلاق المعابر وعدم التواصل الجغرافي والاعتداءات المتكررة من قبل الاحتلال الإسرائيلي تمثل العقبة الحقيقية في وجه تطوير البلديات، وبقيت المعيق الرئيسي الذي يعيق التطور والرقي بالخدمات والأداء على الوجه المطلوب في الهيئات المحلية الفلسطينية.

وبلغ العدد الاجمالي للهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية ما بين مجلس بلدي ومجلس محلي ومجلس قروي ولجان مشاريع ومدير مخيم إلى 512 هيئة محلية، ويوجد معظمها في الضفة الغربية اذ بلغت 479 هيئة محلية في الضفة الغربية، ويوجد في قطاع غزة 33 هيئة محلية فقط، كما هو موضح توزيع الهيئات المحلية حسب المحافظة في الجدول رقم (1-4):

جدول (1-4) عدد الهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية حسب نوع الهيئة المحلية والمحافظة

المحافظة	مجلس بلدي	مجلس محلي	مجلس قروي	لجنة مشاريع	مدير مخيم	المجموع
الأراضي الفلسطينية	121	12	237	113	29	512
الضفة الغربية	96	12	237	113	21	479
جنين	12	0	30	34	1	77
طوباس	3	0	5	7	1	16
طولكرم	11	0	17	5	2	35
نابلس	9	0	49	1	3	62
قلقيلية	5	0	12	17	0	34
سلفيت	9	0	10	0	0	19
رام الله والبيرة	18	0	48	2	5	73

المحافظة	مجلس بلدي	مجلس محلي	مجلس قروي	لجنة مشاريع	مدير مخيم	المجموع
أريحا والأغوار	1	2	5	0	2	10
القدس	1	10	17	1	2	31
بيت لحم	10	0	20	8	3	41
الخليل	17	0	24	38	2	81
قطاع غزة	25	0	0	0	8	33
شمال قطاع غزة	4	0	0	0	1	5
غزة	4	0	0	0	1	5
دير البلح	7	0	0	0	4	11
خانيونس	7	0	0	0	1	8
رفح	3	0	0	0	1	4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التجمعات السكانية 2010، النتائج الأساسية، 2011

2-4 الدور التنموي والاقتصادي للهيئات المحلية

1-2-4 دور وأهمية الهيئات المحلية في عملية التنمية:

لا يحتاج المرء إلى جهد كبير لتبيين أهمية الهيئات المحلية من ناحية الدور الذي تلعبه في خدمة المواطن من جهة والتنمية والتطوير من جهة أخرى، فالهيئات المحلية تكون دائماً على تماس يومي ومباشر مع كافة مناحي حياة المواطنين اليومية.

تقوم الدول المتقدمة بالتنازل عن كثير من صلاحياتها واختصاصاتها إلى السلطات المحلية إيماناً منها بقدرة هذه السلطات المحلية على ممارسة هذه الصلاحيات بصورة أفضل بسبب محدودية المنطقة الجغرافية التي تتعامل معها واندماجها في التجمعات السكانية داخل نفوذها ومعرفتها الأعمق بمشاكل واحتياجات مجتمعها المحلي، وبالتالي إيجاد حلول أكثر واقعية، كما أن هذه التنازل يمنح الحكومة المركزية الوقت الكافي لمعالجة القضايا العامة والسياسات والقرارات ذات الصلة القومية بدلاً من إضاعة الوقت والجهد في قضايا يمكن أن تحل على الصعيد المحلي وبشكل أكثر نجاعة.

إن تنفيذ خطط محلية ضمن الخطط القومية للدولة وأخذ وجهة نظر السكان حول هذه الخطط سيؤدي إلى تعاون السكان مع الحكومة المركزية، كما أنه يساعد على إنجاز هذه الخطط وزيادة فعالية الجهاز الإداري في الهيئات المحلية نتيجة مراقبة السكان له، كما أنها تعطي الفرصة للمشاركة المجتمعية في الانتخابات واتخاذ القرارات على المستوى المحلي وإتاحة الفرصة للابتكار والمبادرة والإبداع من خلال المشاركة المجتمعية، إذ أن مؤسسات الحكم المحلي والبلديات بصورة خاصة تعتبر

عصباً رئيسياً في البنية العامة للدولة الحديثة، فبالإضافة إلى كونها ركيزة أساسية لممارسة العملية السياسية على صعيد المجتمع المحلي، تقع عليها مسئوليات وأعباء إدارية وخدمية رئيسية تطل مختلف مجالات الحياة المجتمعية، لذا فإن فعالية هذه المؤسسات ونجاحها في أداء دورها السياسي والقيام بمهامها المختلفة تعتبران من المؤشرات ذات الدلالة المهمة، لا على نوعية وحيوية النظام السياسي داخل الدولة فحسب، بل على قوى المجتمع وقدراته التنظيمية وإمكاناته التنموية.

مما سبق نرى أهمية كبيرة لدور الهيئات المحلية في عملية التنمية إذا ما ترك لها المجال لتنفيذ مشاريع تنموية، مما يساهم في رفع قدراتها الإدارية والفنية، ومع أن بعض الهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية قد قامت بدور في عملية التنمية، وقد يكون لها دور كبيراً إذا علمنا أنها تعمل في ظل ظروف قاسية، في ظل غياب القانون الفاعل والسلطة التي تنفذ قرارات القضاء، وفي ظل عدم وجود وإقرار موازنة مخصصة من الحكومة المركزية للهيئات المحلية التي تساعد في عملية التطوير والتنمية، كون هذه الأمور تؤثر بشكل سلبي على تنمية الموارد فيها الذي بدوره أسهم في إضعاف الدور التنموي للبلديات (عبد العاطي، 2005).

2-2-4 الوظائف الرئيسية للهيئات المحلية:

تكاد تجمع الدراسات حول الهيئات المحلية أن لها ثلاث وظائف رئيسية وهي:

- 1- التمثيل الديمقراطي وتأمين الممارسة الديمقراطية عبر المشاركة الشعبية في الإطار المحلي.
- 2- تأمين الخدمات للمواطنين في نطاق سكنهم وأعمالهم، وفي مشاركتهم من أجل توزيع الأعباء بين السلطة المركزية والسلطة المحلية.
- 3- الدور التنموي على الصعيد المحلي، ارتباطاً بالرؤية التنموية العامة على الصعيد الوطني (وزارة الحكم المحلي، 2009).

2-3-4 الأهداف الاقتصادية للهيئات المحلية:

- 1- توفير النفقات والوقت وسرعة الإنجاز وتوحيد الأنماط ودقة تنفيذها وسلامة إجراءاتها.
- 2- تعمل الهيئات المحلية على توفير مصادر محلية، وهي بذلك تخفف العبء عن خزينة الدولة المركزية.
- 3- تؤدي الهيئات المحلية على تنشيط الاقتصاد القومي بالإضافة لخلق نشاط اقتصادي محلي.
- 4- القيام بمشروعات اقتصادية تنطلق من واقع المجتمعات المحلية، وتعمل على تنمية استغلال ما يتوفر لها من موارد طبيعية، وهي بذلك تعمل على تنمية وتقدم المجتمعات المحلية، وترسيخ مفهوم التنمية المحلية (حسيبا، 2006).

3-4 واقع الهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية:

1-3-4 مهام ووظائف المجلس البلدي:

حدد القانون الفلسطيني رقم (1) لعام 1997 في المادة (15) مهام المجالس البلدية ضمن حدود نفوذ الهيئة المحلية بما يلي:

- 1- تخطيط البلدة والشوارع، المتمثل في الطرق والمسكن والمرافق العامة.
- 2- المباني، رخص البناء، ومراقبة إنشاء الأبنية وهدمها وتغيير أشكالها.
- 3- تزويد السكان بالمياه كماً ونوعاً.
- 4- تزويد السكان بالكهرباء، وتحديد أسعارها بما لا يتجاوز الحد المحدد من قبل الوزارة.
- 5- المجاري، إنشاء المجاري والمراحيض العامة وإدارتها ومراقبتها.
- 6- الأسواق العامة، تنظيم الأسواق العامة وإنشاؤها.
- 7- الحرف والصناعات، تنظيم الحرف والصناعات وتعيين أماكنها.
- 8- النظافة، جمع النفايات والفضلات ونقلها وإتلافها.
- 9- الصحة العامة والرقابة عليها، اتخاذ جميع الإجراءات للمحافظة على الصحة العامة في الشوارع والمسكن والمسالخ والأسواق والمحال التجارية ومكافحة الحشرات والقوارض.
- 10- المحلات العامة، تنظيم ومراقبة المطاعم والمقاهي والنوادي والملاعب ودور التمثيل والسينما والملاهي.
- 11- المتنزهات، إنشاء الساحات والحدائق والمتنزهات والحمامات ومحلات السباحة.
- 12- الاحتياطات للسيول والفيضانات والحرائق والكوارث الطبيعية وغيرها.
- 13- المؤسسات الثقافية والرياضية، إنشاء المتاحف والمكتبات، والنوادي الثقافية والرياضية.
- 14- وسائل النقل البري والبحري، إنشاء وتعيين وتنظيم مواقف مركبات النقل ضمن حدود الهيئة المحلية.
- 15- مراقبة وتنظيم الباعة المتجولون والبسطات والمظلات.
- 16- الأوزان والقياس، مراقبة الأوزان والمكاييل والمقاييس ودمغها.
- 17- الإعلانات، مراقبة اللوحات والإعلانات وتنظيمها.
- 18- هدم الأبنية، هدم الأبنية التي يخشى خطر سقوطها أو المصرة.
- 19- فضلات الطرق، بيع فضلات الطرق مما استملك للمشاريع العامة أو استغلالها.
- 20- التسول، منع التسول وإنشاء الملاجئ للمحتاجين ومراقبة جمع التبرعات.
- 21- المقابر، إنشاء المقابر وإلغاؤها وتعيين مواقعها ومواصفاتها ونقل الموتى ودفنهم.
- 22- الفنادق، مراقبة الفنادق والنزل العمومية وتنظيمها.

- 23- الدواب، مراقبة الدواب المستخدمة في النقل والجر وتنظيم أسواق بيع الحيوانات.
- 24- الكلاب، مراقبة الكلاب وتنظيم اقتنائها وترخيصها، والوقاية من أخطارها والتخلص من الضالة أو العقورة منها.
- 25- الموازنة وملاك الموظفين، إقرار مشروع الموازنة السنوية وملاك الموظفين قبل إرسالها إلى الوزارة للتصديق عليها.
- 26- إدارة أموال وممتلكات الهيئة المحلية.
- 27- الوظائف الأخرى، القيام بأي عمل آخر يقتضي عليه القيام به بمقتضى أحكام القانون.

2-3-4 مصادر إيرادات الهيئات المحلية:

- ينص القانون الفلسطيني للهيئات المحلية رقم (1) لعام 1997 في المادة (21) (22) (23) (24) على أن تكون إيرادات الهيئات المحلية كالتالي:
- أولاً: يجوز لمجلس الهيئة المحلية أن يقترض أموالاً من أية جهة بعد موافقة الوزير فإذا استلزمت معاملة الاقتراض كفالة السلطة التنفيذية وجب أخذ موافقة مجلس الوزراء على ذلك.
- ثانياً: تتكون إيرادات الهيئة المحلية من:

- 1- الضرائب والرسوم والأموال المفروضة أو المتأتية بمقتضى أحكام القانون أو أي نظام صادر بالاستناد إليه أو أي قانون أو نظام آخر نص فيه على استيفاء ضرائب أو رسوم أو مخالفات للهيئات المحلية.
- 2- التبرعات والهبات والمساعدات التي يوافق عليها المجلس.
- 3- الحصة التي تخصصها السلطة التنفيذية للهيئة المحلية.

ثالثاً: تستوفي الهيئة المحلية من مشتري الأموال المنقولة التي تباع في المزاد العلني ضمن منطقة الهيئة المحلية رسماً بنسبة ثلاث بالمائة من قيمة المبيع.

رابعاً: يخصص للهيئات المحلية خمسون بالمائة من الرسوم والغرامات التي تستوفي بمقتضى قانون النقل على الطرق في نطاق حدود الهيئة المحلية وتتكون من رخص اقتناء المركبات ومن غرامات المخالفات وغيرها، وتوزع حصيلة هذه الإيرادات بنسبة لا تقل عن 50 % على الهيئات المحلية التي جبيت منها ويوزع الباقي بالنسب التي يقرها مجلس الوزراء.

3-3-4 المعوقات التي تواجه التخطيط المالي السليم في البلديات الفلسطينية:

إن عدم وجود تخطيط سليم لإيجاد مصادر مالية ثابتة ومستقرة في البلديات الفلسطينية يعود إلى الظروف المحيطة بالهيئات المحلية، التي قد تختلف عن الظروف المحيطة بالبلديات في الدول النامية المجاورة، وتتمثل هذه العوائق في التالي:

- 1- عدم الاستقرار السياسي، المتمثل في الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة.
- 2- عدم إعطاء البلديات الاستقلال المالي الكافي، الذي بدوره يقيد الاستقلال المالي للهيئات المحلية.
- 3- عدم وجود الكوادر المؤهلة، التي تبذل الطاقات لإيجاد مصادر مالية محلية مستقرة وذات استمرارية.
- 4- الوضع الاقتصادي المتردي في الأراضي الفلسطينية، الذي نتج عنه انتشار الفقر وارتفاع معدل البطالة (الزاروف، 2008).
- 5- وجود الثقافة الاجتماعية السلبية، المتمثلة بعدم التزام الكثير من المواطنين -القادرين على دفع ثمن الخدمة- بدفع المستحقات المالية مقابل الخدمات التي يتلقونها، ونظرة المواطنون للهيئات المحلية على أنها جهات تتلقى الدعم الأجنبي ويجب عليها أن تؤدي الخدمات دون مقابل.

3-3-4 البلديات في قطاع غزة:

يقوم بتقديم الخدمات في قطاع غزة 25 بلدية تغطي معظم الخدمات الأساسية لسكان قطاع غزة -كما هو مبين في المبحث السابق- مع العلم أنه لا يوجد أي مجالس قروية، وتختلف البلديات من حيث المساحة والتعداد السكاني في قطاع غزة كما هي مبينة في الجدول (2-4):

جدول (2-4) يوضح عدد المجالس البلدية في قطاع غزة

حسب المحافظة، والمساحة، وعدد السكان

المحافظة	اسم البلديات	التصنيف حسب الحجم	مساحة النفوذ المعتمدة بالدمم المربع	عدد السكان المقدر 2012
شمال غزة	جباليا *	أ	17.890	196.584
	بيت لاهيا	ب	14.373	76.831
	بيت حانون	ب	11.670	45.351
	أم النصر	د	800	3.351
غزة	غزة *	أ	55.000	555.320
	وادي غزة	د	6.527	3.351

المحافظة	اسم البلديات	التصنيف حسب الحجم	مساحة النفوذ المعتمدة بالدنم المربع	عدد السكان المقدر 2012
الوسطى	المغراقة	ج	3.260	7.502
	الزهرة	ج	4.634	3.541
	دير البلح *	أ	15.300	70.732
	النصيرات	ب	9.755	75.242
	البريج	ب	5.300	39.335
	الزوايدة	ب	7.010	19.681
	المغازي	ب	3.055	25.379
	وادي السلقة	د	3.980	5.368
	المصدر	د	4.160	2.176
خانيونس	خانيونس *	أ	53.803	206.879
	القرارة	ب	11.777	22.679
	بني سهيلا	ب	5.170	36.370
	عبسان الكبيرة	ب	7.028	21.123
	عبسان الصغيرة	ج	3.328	6.959
	خزاعة	ج	2.527	10.493
	الفخاري	ج	7.082	6.354
رفح	رفح *	أ	30.500	182.46
	الشوكة	ج	60354	12.552
	النصر	ج	4.694	7.378

مصدر تصنيف البلديات: الشؤون الإداري ووزارة الحكم المحلي، 2012.

مصدر نفوذ البلديات: اللجنة المركزية، وزارة الحكم المحلي، 2011.

مصدر عدد السكان: مركز الإحصاء الفلسطيني.

*مركز المحافظة.

مجالس الخدمات المشتركة:

مجلس الخدمات المشترك هو هيئة مستقلة تشكل من أكثر من بلدية أو مجلس قروي يتخصص لتقديم خدمة واحدة أو أكثر بنفس المقاييس، وذلك للاستفادة من الخبرات والمعدات المشتركة. وتقوم البلديات بتشكيل مجالس خدمات مشتركة، وذلك استناداً لنظام مجالس الخدمات المشتركة المعدل لسنة 2003 ولقانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997 لا سيما الفقرة /ج من المادة (15).

يتكون المجلس المشترك من الهيئات المحلية الأعضاء ويتمتع المجلس بشخصية اعتبارية وذمه مالية مستمدة من الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة المكتسبة بقوة القانون لأعضاء الهيئة المحلية ويعتبر في حدود ذلك اهلاً لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات ضمن المهام والصلاحيات والأهداف المحددة له في قرار إنشائه، ويكون نطاق عمل المجلس هو الحدود الإدارية المنصوص عليها في قرار إحداث كل هيئة محلية عضو في المجلس أو تلك المبينة على أية خارطة مصدقة لحدود النفوذ ما لم ينص قرار إنشاء المجلس على خلاف ذلك (وزارة الحكم المحلي، 2009).

والهدف من تشكيل مجالس الخدمات المشتركة يتمثل فيما يلي:

- 1- تمثيلها لعدد كبير من الهيئات المحلية عن طريق دمجها.
- 2- تقليل المصاريف الإدارية للهيئات المحلية من خلال دمجها في إطار مجالس الخدمات.
- 3- ترسيخ مفهوم العمل الجماعي الديمقراطي والقيادة المشتركة بين أكبر عدد من الهيئات المحلية المتجاورة وتحجيم النزعة الفئوية والعشائرية الحالية بما يكفل مشاركة المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات ورسم السياسات.
- 4- امتلاك مقومات العمل المؤسسي التي تساهم في ديمومة تقديم الخدمات للسكان.
- 5- نجاح مجالس الخدمات المشتركة يساهم في تعزيز اللامركزية في الحكم المحلي (وزارة الحكم المحلي، 2009).

ويوجد في قطاع غزة ستة مجالس خدمات مشتركة وهي كالتالي:

- 1- مجلس إدارة النفايات الصلبة المشترك شمال غزة.
- 2- مجلس الخدمات المشترك للمياه شمال غزة.
- 3- مجلس الخدمات المشترك للمنطقة الوسطى.
- 4- مجلس إدارة النفايات الصلبة المشترك لمحافظة خان يونس ودير البلح.
- 5- مجلس الخدمات المشترك للمياه الشرقية.
- 6- مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير (وزارة الحكم المحلي، 2012).

لجان الأحياء:

يتم تشكيل لجان الأحياء في البلديات استناداً لقانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997 الذي ينص على وجوب تشكيل لجان أحياء، وذلك بهدف تمثيل سكان الحي أمام البلدية والجهات الرسمية، وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تعترض سكان الحي، ووضع الخطط والدراسات المتعلقة بتطوير الحي، وتكون لجان الأحياء كحلقة وصل بين المواطن وبين البلدية ليعرف المواطن

ما له من حقوق وما عليه من التزامات، وذلك دون المساس بصلاحيات واختصاصات البلدية. وعادةً ما يتم تشكيل لجان للأحياء في البلديات عن طريق انتخاب اللجنة من قبل سكان الحي، أو يتم تكليفها من قبل السكان، وذلك بإشراف البلدية

وتساهم لجان الأحياء في التحديد الأفضل للاحتياجات والمطالب، وأيضاً تزيد من الكفاءة في التنفيذ، وتساهم في إنجاح برامج ومشاريع التنمية الحضرية، وتساهم أيضاً في إشباع الحاجات وحل المشاكل، وتوفر لجان الأحياء إحساس قوي بالانتماء وتحقيق التكامل بين المجتمع ومؤسساته، وتنمي لدى الأفراد روح العطاء وحب العمل التطوعي، وتزيد من شفافية العمل والثقة المتبادلة بين المجتمع ومؤسساته (سكيك، 2012).

لجان المشاريع:

وتشكل أيضاً لجان مشاريع في المناطق المنوي تنفيذ المشاريع فيها، وتشكل هذه اللجان لتنفيذ مشروع معين ثم تنتهي بانتهاء المشروع، وتعمل بالتنسيق مع البلدية، وعادةً ما يطلب تشكيل هذه اللجان من قبل المؤسسات المانحة مثل البنك الدولي، وذلك لتحديد الأولويات عند المواطنين.

4-4 دراسة عملية حول مصادر التمويل في بلديات قطاع غزة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مصادر التمويل في بلديات قطاع غزة من حيث المصدر المحلي والأجنبي، وما نسبة كل منهما والمقارنة بينهما، وذلك من خلال حصر الإيرادات التي تقوم البلديات بتحصيلها وهي:

- الإيراد المحلي: وهو الإيرادات التي تحصل عليها البلديات من الجباية المحلية من المواطنين داخل نفوذ البلدية ومن الحكومة المركزية الفلسطينية وهي حصة البلديات من الرسوم على الطرق والتي من جانب.

- الإيرادات الأجنبية: وهي الإيرادات التي حصلت عليها البلديات من الجهات الأجنبية - عربية أو دولية - المقدمة على سبيل المعونات والمنح والمشاريع التي نفذت بالكامل خلال مدة الدراسة.

سوف تقتصر هذه الدراسة على ثلاث بلديات، تقع في محافظة شمال قطاع غزة وهي بلدية

بيت لاهيا وبلدية بيت حانون وبلدية أم النصر، وذلك خلال الفترة الزمنية 2000-2010.

وحصل الباحث على البيانات من خلال المصادر الرسمية غير المنشورة من الدائرة المالية ومن دائرة المشاريع للبلديات الثلاث - بيت لاهيا وبيت حانون وأم النصر - وتبويب كلا من الإيرادات المحلية

والإيرادات الأجنبية كلا على حدة كما هو موضح في الملحق رقم (1). واعتمدت الدراسة الدولار الأمريكي كقيمة الإيرادات المحلية والهبات والمنح الأجنبية، وتم تحويل قيمة الشيكال الإسرائيلي إلى الدولار الأمريكي بمتوسط سعر الصرف السنوي، وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

1-4-4 بلدية بيت لاهيا:

بلغت الإيرادات المحلية لبلدية بيت لاهيا \$11,062,527 وبلغت الإيرادات الأجنبية \$14,899,000 أي بلغت نسبة الإيرادات المحلية 42%، وبلغت نسبة الإيرادات الأجنبية 58% من إجمالي الإيرادات وذلك للفترة 2000-2010، كما هو موضح في الشكل (1-4):

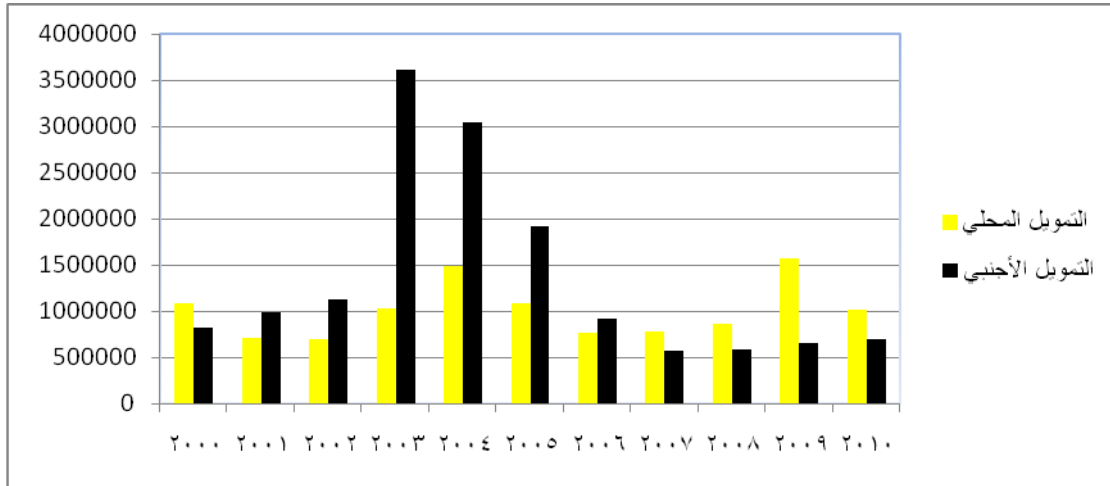
الشكل (1-4) إجمالي الإيرادات المحلية والأجنبية لبلدية بيت لاهيا للفترة 2000-2010



المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على البيانات غير المنشورة من الدائرة المالية ودائرة المشاريع في بلدية بيت لاهيا

كما تذبذبت الإيرادات الأجنبية حسب الرؤية السياسية للدول المانحة، فبعد اجراء الانتخابات التشريعية في بداية عام 2006م وفوز حركة حماس بالأغلبية في المجلس التشريعي، أصبح واضح انخفاض الإيرادات الأجنبية المقدم لبلديات قطاع غزة التي أثرت تأثيراً كبيراً على تقديم الخدمات وخاصةً المشاريع التطويرية، أما بالنسبة للإيرادات المحلية فكان تذبذبها بسيط وتكاد أن تكون مستقرة كما هو موضح في الشكل (2-4):

الشكل (4-2) الإيرادات المحلية والأجنبية السنوية لبلدية بيت لاهيا للفترة 2000-2010

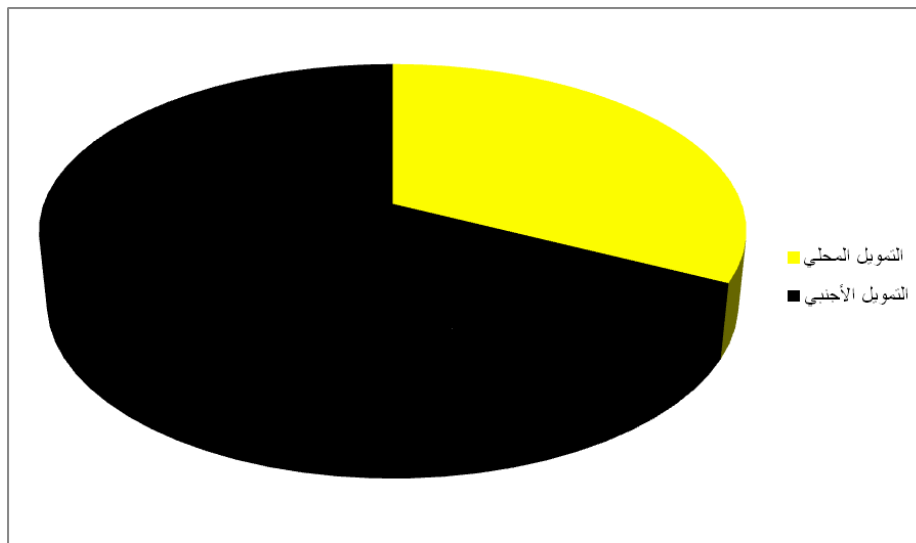


المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على البيانات غير المنشورة من الدائرة المالية ودائرة المشاريع في بلدية بيت لاهيا

4-4-2 بلدية بيت حانون:

بلغت الإيرادات المحلية لبلدية بيت حانون \$5,672,050 وبلغت الإيرادات الأجنبية \$11,788,000، أي بلغت نسبة الإيرادات المحلية 32% وهي أقل بـ 10% من الإيرادات المحلية لبلدية بيت لاهيا، وبلغت نسبة الإيرادات الأجنبية 68% من إجمالي الإيرادات، ويعود ارتفاع الإيرادات الأجنبية في بلدية بيت حانون 10% عن الإيرادات الأجنبية لبلدية بيت لاهيا لكثرة الاجتياحات الإسرائيلية التي تعرضت لها مدينة بيت حانون، كما هو موضح في الشكل (4-3):

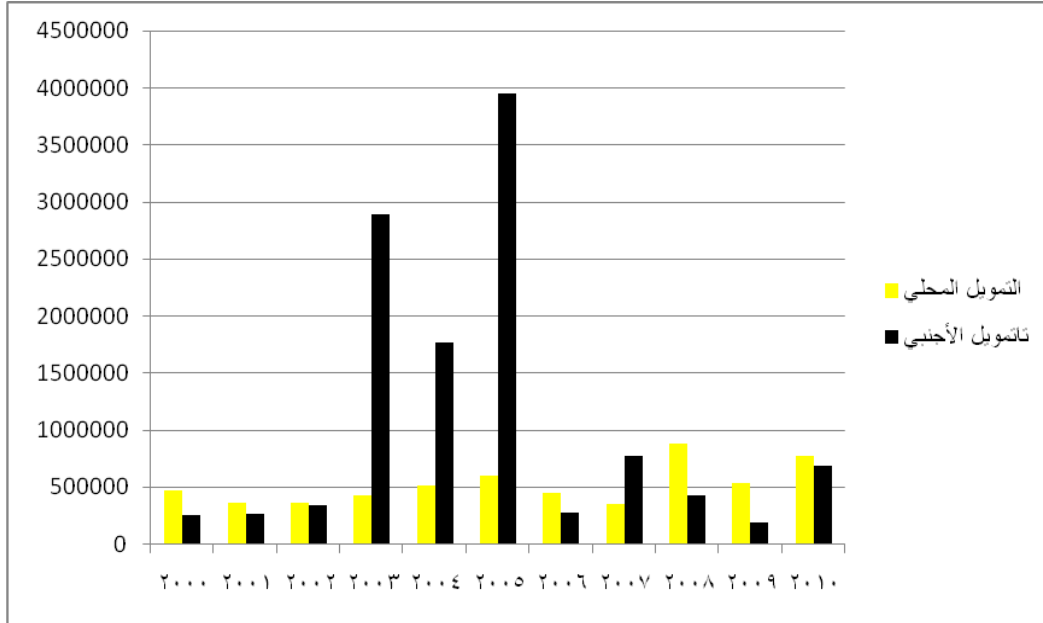
الشكل (4-3) إجمالي الإيرادات المحلي والإيرادات الأجنبية لبلدية بيت حانون للفترة 2000-2010



المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على البيانات غير المنشورة من الدائرة المالية ودائرة المشاريع في بلدية بيت حانون

كما تذبذبت الإيرادات الأجنبية لبلدية بيت حانون حسب الرؤية السياسية للدول المانحة، فبعد إجراء الانتخابات التشريعية وفوز حركة حماس بالأغلبية التشريعية انخفضت الإيرادات الأجنبية انخفاضاً كبيراً، وكانت الإيرادات المحلية أكثر استقراراً كما هو موضح في الشكل (4-4):

الشكل (4-4) الإيرادات المحلية والأجنبية السنوية لبلدية بيت حانون للفترة 2000-2010

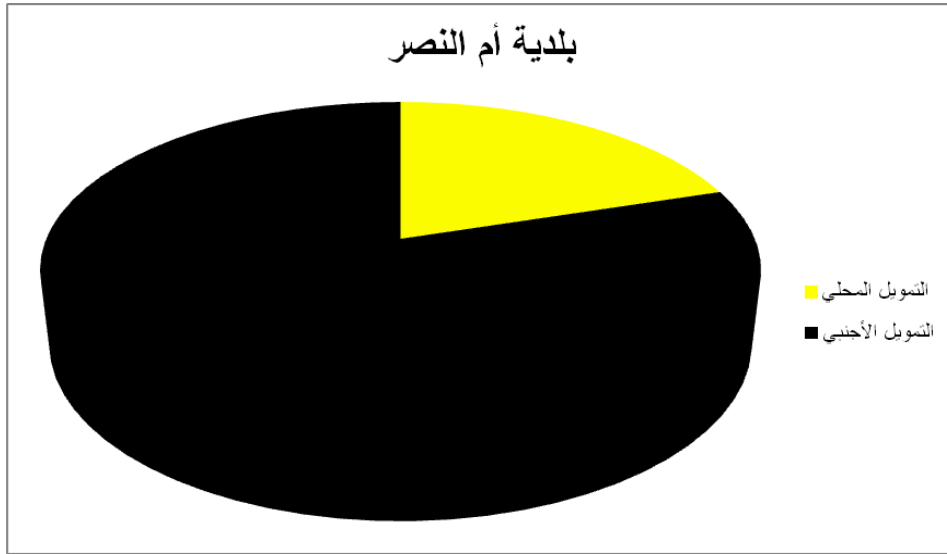


المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على البيانات غير المنشورة من الدائرة المالية ودائرة المشاريع في بلدية بيت حانون

4-4-3 بلدية أم النصر:

بلغت الإيرادات المحلية للبلدية \$498,650 وبلغت الإيرادات الأجنبية \$1,986,000، أي نسبة الإيرادات المحلية 20% فقط وهي أقل من الإيرادات المحلية لبلدية بيت لاهيا ب22% وأقل من الإيرادات المحلية لبلدية بيت حانون ب12%، وبلغت نسبة الإيرادات الأجنبية لبلدية أم النصر بحوالي 80% من إجمالي الإيرادات، وذلك للفترة 2000-2010 كما هو موضح في الشكل (4-5):

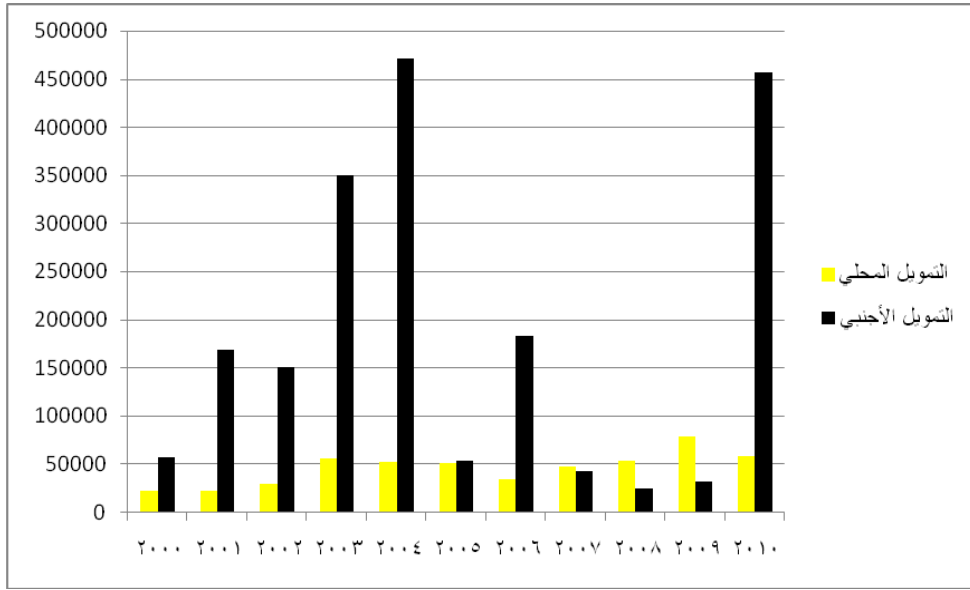
الشكل (4-5) إجمالي التمويل المحلي والأجنبي لبلدية أم النصر للفترة من 2000 إلى 2010



المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على البيانات غير المنشورة من الدائرة المالية ودائرة المشاريع في بلدية بيت أم النصر

ويلاحظ الانخفاض الملموس في الإيرادات المحلية في بلدية أم النصر ويعود ذلك لأن بلدية أم النصر حديثة النشأة، حيث أنشئت البلدية عام 2000م، وأن المنطقة حدودية وتعد من المناطق النائية والمهمشة، وتعد قرية أم النصر من أكثر المناطق فقراً في قطاع غزة، ويلاحظ الارتفاع الواضح في الإيرادات الأجنبية حيث كانت المنطقة محل نظر المؤسسات المانحة بسبب الموقع والوضع الاقتصادي السيئ للسكان، ومع ذلك تذبذبت الإيرادات الأجنبية لبلدية أم النصر حسب الرؤية السياسية للدول المانحة. ويلاحظ ارتفاع الإيرادات الأجنبية في عام 2010 فشهد هذا العام انفراج في حدة الحصار المضروب على قطاع غزة وبدأت المؤسسات والمنظمات الأجنبية بتمويل المشاريع في البلديات ولصغر المشاريع المقدمة لبلدية أم النصر -لأن بلدية أم النصر صغيرة مقارنة بباقي البلديات- تم تنفيذها منها في عام 2010، وبقيت الإيرادات المحلية شبه مستقرة في مدة الدراسة مقارنة بالإيرادات الأجنبية.

الشكل (6-4) الإيرادات المحلية والأجنبية السنوية لبلدية أم النصر للفترة 2000-2010



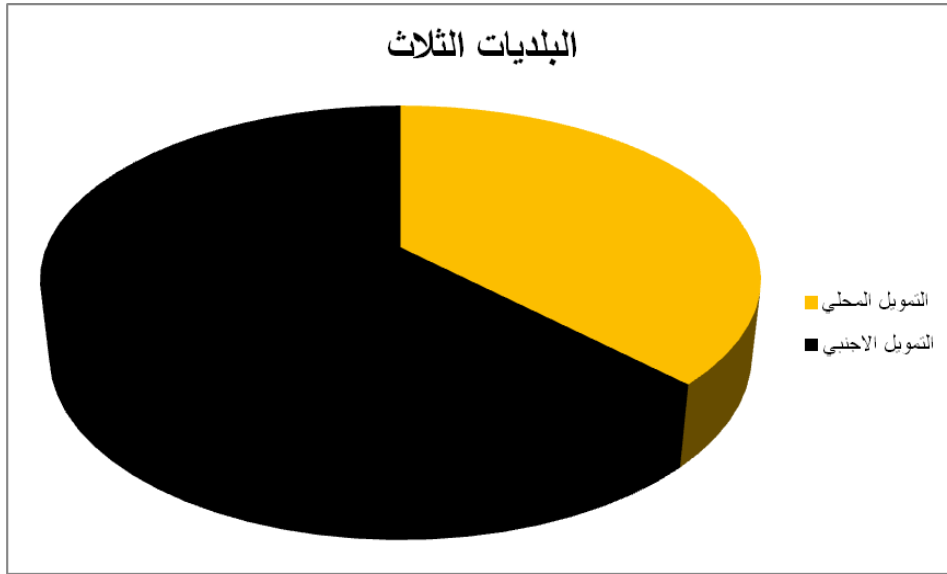
المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على البيانات غير المنشورة من الدائرة المالية ودائرة المشاريع في بلدية أم النصر

أما بالنسبة لعدم ارتفاع معدل الإيرادات الأجنبية في بلدية بيت لاهيا وبلدية بيت حانون لعام 2010 كما هو موضح في الشكل (2-4) وفي الشكل (4-4) مع انفراج حدة الحصار وبدء المؤسسات والمنظمات العربية والدولية بتمويل المشاريع التطويرية لأن الباحث لا يسجل الإيراد الأجنبي إلا بعد انتهاء المشروع الممول من قبل الجهة المانحة، ولكبر المشاريع المنفذة في بلدية بيت لاهيا وبلدية بيت حانون لم يتم الانتهاء منها إلا في عام 2011، كما هو موضح في زيادة الإيرادات الأجنبية لبلدية بيت لاهيا لعام 2011 و2012 في الملحق رقم (6).

4-4-4 إجمالي التمويل المحلي والأجنبي للبلديات الثلاث:

وبعد جمع الإيرادات المحلية والإيرادات الأجنبية للبلديات الثلاث بلغ إجمالي الإيرادات المحلية للبلديات الثلاث \$17,233,227 وبلغ إجمالي الإيرادات الأجنبية للبلديات الثلاث \$28,673,000، أي أن نسبة إجمالي الإيرادات المحلية 37% ونسبة الإيرادات الأجنبية 63% من إجمالي الإيرادات كما هو موضح في الشكل (7-4):

الشكل (7-4) إجمالي التمويل المحلي والأجنبي للبلديات الثلاث للفترة 2000-2010



المصدر: إعداد الباحث

كما هو واضح من نتائج الدراسة العملية في هذا المبحث، أن البلديات في قطاع غزة تختلف في درجة الاعتماد على التمويل المحلي والأجنبي، ويعود ذلك لعدة أسباب منها الوضع الاقتصادي للسكان في نفوذ البلدية، ومدى تعرض البلدية للاعتداءات الإسرائيلية، ومدى حداثة ونشأة البلدية أي أنه كلما كانت البلدية حديثة النشأة كلما كان اعتمادها على التمويل الأجنبي أكبر، وخاصةً إذا كانت منطقة حدودية ومهمشة فإنها تستقطب استعطاف المؤسسات المانحة.

وبشكل عام نجد أن البلديات في قطاع غزة تعتمد وبشكل كبير على التمويل الأجنبي، حيث تصل نسبة الاعتماد على التمويل الأجنبي في المتوسط 63% تقريباً، و37% تمويل محلي، وهذا يدل على الضعف الشديد للتمويل المحلي الذي يعد الأساس في تمويل التنمية المحلية، وبعد إجراء مقابلة¹ مع المدراء الماليين في بلديات شمال قطاع غزة -بلدية جباليا وبيت لاهيا وبيت حانون وأم النصر- تبين أن الإيرادات المحلية بشقيها من الجباية المحلية والمقدمة من الحكومة المركزية - بدل رسوم مواصلات على الطرق- أنها لا تكفي لتغطية المصاريف التشغيلية فقط، وأن رسوم تقديم الخدمة أقل من تكلفة الخدمة، أي أن الخدمات في البلديات تقدم للمواطن بأقل من سعر التكلفة، وأن متوسط الخصم والإعفاءات التي يحصل عليها المواطن في البلديات الأربعة يصل إلى 25% من إجمالي قيمة تكلفة الخدمة، وهذه الأسباب تعد من أهم أسباب ضعف الإيراد المحلي الناتج عن إدارة البلديات.

1 نص المقابلات في الملحق رقم (2)

وبين تقرير المتابعة ل خطة التنمية الوطنية 2011-2013 أن العديد من الهيئات المحلية تعاني من تراكم الديون عليها للحكومة نتيجة عدم قدرتها على جمع مستحقات رسوم الخدمات المقدمة مثل خدمات المياه، والمياه العادمة، والنفايات الصلبة. واوصى التقرير بوضع نظام مالي متكامل يشمل تحديد تكلفة الخدمات المقدمة، والتعرفة الخاصة لكل منها، ونظام محاسبة يحدد آلية جباية الرسوم، مثل استقطاع آلي من مصادر دخول المستفيدين من خدمات البلديات لصالح البلدية مقدمة الخدمة (وزارة التخطيط، 2011).

ومع الدور الذي تقوم به البلديات من الخدمات اليومية ومن المشاريع التطويرية التي هي بمثابة عصب الحياة للمواطنين، نجد الضعف الشديد للدعم المحلي المقدم من الحكومة المركزية للبلديات وخاصةً بلديات قطاع غزة، إذ أن معظم البلديات في قطاع غزة لم تحصل على كامل مستحقاتها المالية - حصة البلديات من رسوم المواصلات على الطرق - التي هي في ذمة الحكومة المركزية، وكما وضح مدير عام الموازنات في وزارة الحكم المحلي السيد احمد الهمص في مقابلة شخصية أن 23 بلدية في قطاع غزة من اصل 25 بلدية لم تحصل على كامل مستحقاتها المالية من وزارة المالية (الهمص، 2013). ويتضح أن البلديات لم تحصل على مستحقاتها المالية نهيك عن الدعم الحكومي للمشاريع التطويرية، الذي جعل الهم الأكبر لرئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي البحث عن تغطية المصاريف التشغيلية وخاصةً رواتب موظفي البلديات، ويعد هذا السبب من أهم الأسباب لضعف المشاريع التطويرية الذي تسببه الحكومة المركزية.

5-4-4 أسباب ضعف الإيرادات المحلية لبلديات قطاع غزة:

تعاني معظم بلديات قطاع غزة من ضعف الإيرادات المالية المحلية الذاتية الناتجة عن التحصيل من موارد الجباية المختلفة، ويعود ذلك لعدة أسباب وهي:

- 1- الغش والتهرب من قبل المواطنين المكفين وعدم تسديد المبالغ المستحقة عليهم، ويعود ذلك لعدة أسباب منها: ارتفاع نسبة الفقر والبطالة، الثقافة السائدة بأن البلديات وجدت لخدمة المواطن لا لتحصيل ثمن الخدمة، عدم ثقة المجتمع بالبلديات لتقصيرها في أداء الخدمة.
- 2- ضعف تحصيل الجباية على الوجه المطلوب، وضعف الأدوات القانونية للتحصيل.
- 3- تقليص صلاحيات البلديات في كثير من المجالات، مثل خدمة الكهرباء فقد تم سحب الخدمة من البلديات بعد تأسيس شركة الكهرباء، كما يجري العمل حالياً على نقل مرفق المياه والصرف الصحي من البلديات إلى مصلحة مياه بلديات الساحل في قطاع غزة.

- 4- اهتمام أصحاب القرار في البلديات بجانب الإنفاق، وعدم التركيز على تفعيل جانب الإيرادات والبحث عن مصادر إيرادات ثابتة وكافية.
- 5- تداخل الصلاحيات بموضوع الخدمات بين البلديات والمؤسسات الحكومية.
- 6- الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة وما يرافقه من تدمير لمرافق البلدية وممتلكات المواطنين.
- 7- زيادة الاعتماد على المساعدات والإعانات الخارجية (سليم، 2007).
- 8- تسعير البلديات لقيمة الخدمات المقدمة للمواطن بأقل من سعر التكلفة.
- 9- تصل متوسط نسبة الإعفاءات والخصومات إلى 25% من أصل ثمن الخدمة، التي تعتبر هدر للمال العام.
- 10- ضعف المساعدات والدعم المقدم من الحكومة المركزية للبلديات.

ملخص الفصل:

قامت السلطة الفلسطينية في عام 1994 على بعض أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وشكلت وزارة الحكم المحلي التي تقوم بمراقبة وتنظيم والإشراف على الهيئات المحلية، التي تعد نقله نوعية في الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية، حيث تمثل البلديات السواد الأعظم للهيئات المحلية، وأن البلديات تلعب دوراً مهماً في تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع مثل خدمات مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة والتخطيط وشق الطرق ومشاريع البنية التحتية وغير ذلك من الخدمات. ويشكل التمويل الأجنبي في بلديات قطاع غزة ضعفي التمويل المحلي وفي معظم الأحيان يكون التمويل الأجنبي مرتبطاً بشروط من قبل الممول لا يخدم أولويات المجتمع الفلسطيني، بعكس التمويل المحلي الذي يكون نابعاً من أهم الأولويات الذي تحتاجها الهيئات المحلية، ويعود ضعف التمويل المحلي لعدة أسباب: السبب الأول يعود إلى المواطن حيث أن المشاكل الثقافية والسياسية والاقتصادية التي يعاني منها سكان قطاع غزة انعكست سلباً على إيرادات البلديات ومثلت عائقاً في توفير التمويل اللازم للتطوير وتقديم الخدمة على الوجه المطلوب، والسبب الثاني يعود لإدارة البلديات وهو تسعير الخدمات بأقل من تكلفتها والخصومات والإعفاءات التي تصل نسبتها إلى 25% من أصل ثمن الخدمة، و السبب الثالث يتعلق بالحكومة المركزية وهو ضعف الدعم الحكومي للبلديات إذ أن البلديات في قطاع غزة لم تصل إلى درجة أن تحصل على مستحققاتها المالية دون الدعم الحكومي لمشاريع البلديات، إلى أن وصل التمويل المحلي بشقيه من البلدية -الجباية- والمقدم من الحكومة المركزية أنه لا يكفي لتغطية المصاريف التشغيلية فقط،

الفصل الخامس

تحليل العوامل المؤثرة على المشاريع التطويرية

في بلدية بيت لاهيا

(نتائج الدراسة القياسية)

5-1 نبذة عن مدينة وبلدية بيت لاهيا

5-2 التحليل القياسي للعوامل المؤثرة على المشاريع التطويرية

في بلدية بيت لاهيا

1-5 نبذة عن مدينة وبلدية بيت لاهيا:

1-1-5 الموقع وتسمية المدينة والسكان:

الموقع:

تقع بلدة بيت لاهيا الفلسطينية على بعد حوالي 7 كم إلى الشمال من مدينة غزة، ويحدها من الشمال حدود أراضي 1948، ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب جباليا، ومن الشرق بيت حانون وقرية أم النصر.

تبلغ مساحة أراضي بيت لاهيا الإجمالية 24500 دونم، يخضع منها 14374 دونماً لنفوذ بلدية بيت لاهيا المعتمد من قبل وزارة الحكم المحلي، وتبلغ المناطق العمرانية 7651 دونم ما نسبته 53% من النفوذ المعتمد، وتبلغ مناطق الورش والصناعات 182 دونم ما نسبته 1.27% من النفوذ المعتمد، وتبلغ المناطق السياحية 808 دونم ما نسبته 5.6%، وتبلغ المناطق الزراعية من النفوذ المعتمد فقط 3670 دونم أي ما نسبته 25.5%، ويبلغ حرم الشواطئ 344 دونم ما نسبته 2.39% من النفوذ المعتمد (وزارة الحكم المحلي، 2007).

علماً بأنها كانت قبل نكبة عام 1948 ثاني أكبر قرية في المساحة والأماك بعد بلدة برير في اللواء الجنوبي من فلسطين، إذ كانت تمتد أراضيها قبل عام 1948 من قرى بيت حانون ودير سنيد ودمرة ونجد، وسمسم حتى حدود برير هذا من الشرق، أما من الشمال فتشكل قرية هريبا حدّاً لأراضيها. تحيط البلدة الكثبان الرملية التي يصل ارتفاع بعضها إلى 55 متراً فوق مستوى سطح البحر. ويكثر فيها شجر الجميز الضخم (بلدية بيت لاهيا، 2007).

تسمية مدينة بيت لاهيا:

قرية قديمة جداً ذكرها العالم الروماني (زمانوس) في كتاباته ويؤكد ذلك الآثار القديمة التي تعود إلى العصر الروماني والفارسي ثم الإسلامي، ويعود اسم بيت لاهيا إلى تفسيرين:

الأول: ما يراه بعض من المؤرخين من أن الكلمة مشتقة من كلمة الآلهة، حيث كانت بيتاً للآلهة والمعابد في العصور القديمة .

الثاني: ما يراه البعض الآخر من أنها كانت حديقة جميلة، بها أماكن للتنزه واللهو قريباً من المعابد، فأصبحت بيت للآلهة أو اللهو.

وفي الحالتين يظهر الارتباط بين الآلهة القديمة واللهم حولها، ولهذا سميت وعرفت بهذا الاسم بيت لاهيا (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2011).

السكان:

بلغ عدد سكان بيت لاهيا في عام 1997م 38441 نسمة. وفي عام 2007م وصل عدد السكان 64457 نسمة، ونسبة الكثافة السكانية تبلغ 4.69 شخص لكل دونم وذلك لعام 2007. وعدد السكان المقدر لعام 2012 لمدينة بيت لاهيا 76831 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007).

2-1-5 النشاط الاقتصادي لسكان مدينة بيت لاهيا:

ينقسم دخل أهالي بيت لاهيا إلى خمسة أقسام:

- **القسم الأول:** وهو الأكبر وكان يعتمد على العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد فقد معظم العمال عملهم بعد ضرب الحصار على قطاع غزة، وإغلاق معبر بيت حانون في وجه العمال، وذلك منذ بداية عام 2006م، وهذا الإغلاق كان السبب الرئيسي في ارتفاع معدل البطالة في المدينة.
- **القسم الثاني:** يعتمد على الزراعة، ويشتهر سكان بيت لاهيا بالخبرة الزراعية، وتعتبر أراضيها من أخصب الأراضي الزراعية، وتشتهر مدينة بيت لاهيا بزراعة التوت الأرضي، والزهور، والخضروات، والحمضيات والتفاح، وتعتبر الزراعة مصدر رئيسي لدخل سكان بيت لاهيا خاصة بعد حصار قطاع غزة.
- **القسم الثالث:** يعتمد على الوظائف، وهي الوظائف في القطاع الحكومي، والوظائف في المؤسسات الدولية والمحلية.
- **القسم الرابع:** يعتمد على التجارة، وهي عبارة عن المحال التجارية، والأسواق المحلية في المدينة.
- **القسم الخامس:** يعتمد على الصناعة، وهو والأصغر فكانت مصانع الخياطة منتشرة وخاصة في مشروع بيت لاهيا، حيث كان إنتاجها يصدّر إلى الخارج، ولكن نتج عن إغلاق المعابر هجرة المصانع إلى الأردن ومصر، وبقيت المهن الصناعة الصغيرة والمعامل الصغيرة التي تمثل أقل مصادر الدخل (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2011).

3-1-5 أحياء مدينة بيت لاهيا:

تتكون مدينة بيت لاهيا من تسعة أحياء وهي على النحو التالي:

- 1- حي السلاطين في الجنوب الغربي.

- 2- حي العطاطرة في الغرب مباشرة.
- 3- حي أصلان في الوسط.
- 4- الحارة الغربية.
- 5- مدينة الشيخ زايد.
- 6- الحارة الشرقية.
- 7- حارة فدعوس.
- 8- حي السلام بمشروع بيت لاهيا.
- 9- حي أم الفحم (بلدية بيت لاهيا، 2010).

4-1-5 نبذه عن بلدية بيت لاهيا:

نشأة بلدية بيت لاهيا:

لقد كانت بيت لاهيا قبل مطلع الستينات من القرن الماضي قرية بسيطة تفتقر للخدمات الأساسية التي يتوجب أن يتمتع بها كل مواطن الأمر الذي حدا بمواطني قرية بيت لاهيا بتقديم التماس للسيد/ الحاكم الإداري العام لقطاع غزة الفريق يوسف العجرودي - أثناء الإدارة المصرية- برغبتهم في إنشاء مجلس قروي لخدمتهم والقيام بالمشاريع التي تفتقر إليها القرية.

وقد استجاب الحاكم العام لرغبة أهالي قرية بيت لاهيا حيث أصدر بتاريخ 1961/9/3م قراراً بإخضاع قرية بيت لاهيا لأحكام الفصل الثاني (مجالس القرى) من قانون إدارة القرى العام رقم 23 لعام 1944م وحدد سريان أحكام هذا الفصل على جميع الأراضي المسجلة باسم القرية في قيود دائرة تسجيل الأراضي. وبناءً على القرار المشار إليه آنفاً وبتاريخ 1966/3/21م أصدر المجلس التنفيذي قراره رقم 4 لعام 1966م بإنشاء مجلس قروي بيت لاهيا حيث ورد في المادة الأولى فيه ما يلي (ينشأ في قرية بيت لاهيا مجلس قروي ويخول جميع الصلاحيات والاختصاصات المنصوص عليها في قانون إدارة القرى رقم 23 لعام 1944م) وبموجبه تم تعيين المجلس القروي الأول لقرية بيت لاهيا آنذاك من تسعة أعضاء مجلس قروي وكان يرأس المجلس القروي السيد خالد عبد العظيم حمودة حيث تعد عائلة حمود من أكبر العائلات في القرية آنذاك.

أستمر هذا المجلس بممارسة صلاحياته واختصاصاته المنصوص عليها في قانون إدارة القرى رقم 23 لعام 1944 م خلال الفترة الواقعة بين 1966/3/21 م وحتى 21 يناير 1997 م، وفي

سنة 1995 أعلن الرئيس ياسر عرفات أثناء زيارته الأولى لبيت لاهيا بتحويل بيت لاهيا إلى مدينة والمجلس القروي إلى مجلس بلدي.

بتاريخ 1997/1/22م أصدر وزير الحكم المحلي الدكتور / صائب عريقات قراراً بتعيين لجان لإدارة شئون البلديات في محافظات غزة وبناء عليه فقد تم تعيين لجنة مؤقتة مكونة من ثلاث عشر عضو مجلس بلدي وكان يرأس المجلس البلدي السيد بسام عطايا حمودة، وذلك لإدارة بلدية بيت لاهيا، ولم تُجرَ انتخابات في ذلك الوقت، وقد حدد القرار الآنف الذكر مدة عمل اللجنة حتى التاريخ الذي يصادق فيه على نتائج الانتخابات المزمع إجراؤها، على أن تمارس تلك اللجنة المهام والصلاحيات المحددة للمجالس البلدية وفقاً لقانون الهيئات المحلية رقم 1 لعام 1997م وقد تسلمت اللجنة إدارة البلدية فعلياً بتاريخ 1997/1/26. وفي شهر يوليو 1998 تم تعديل تشكيل اللجنة حيث أصبح يرأسها السيد / محمد عادل المصري، حيث تولى رئاسة البلدية حتى تقدم باستقالته في شهر ابريل 2005 بسبب ترشيح نفسه للانتخابات البلدية واستمرت هذه اللجنة تمارس صلاحياتها ولكن بعدد أقل من الأعضاء وذلك لكون خمسة من أعضائها قد استقالوا من عضويتهم لترشيح أنفسهم لانتخابات البلدية التي أجريت بتاريخ 2005/05/5

بتاريخ 2005/05/5 أجريت انتخابات بلدية، وتأخر المجلس البلدي باستلام مهام العمل وذلك بسبب طعونات في نتائج الانتخابات، وفي شهر يوليو / 2007 تسلم المجلس البلدي المهام الموكلة، مكون من ثلاثة عشر عضواً ويرأسه السيد عز الدين محمد الدحنون، وما زال يمارس صلاحياته حتى تاريخ كتابة هذا البحث (بلدية بيت لاهيا، 2010).

لجان الأحياء في بلدية بيت لاهيا:

يوجد العديد من اللجان الأحياء في بلدية بيت لاهيا موزعة على أحياء المدينة، ويتم اختيار الأعضاء بالتوافق أو بالانتخابات، وذلك لتعزيز العلاقة بين المواطن والبلدية، وتسهيل التواصل بين المواطن والبلدية، ولتحديد أهم احتياجات سكان الحي، وتوضيح ما للمواطن من حقوق وما عليه من واجبات نحو البلدية.

واستناداً على ما نص عليه قانون الهيئات المحلية رقم (1) لعام 1997، يجب أن تكون لجان الأحياء منتخبة، ويحضر جلسة الانتخاب ممثل عن وزارة الحكم المحلي وممثل عن وزارة الداخلية وممثل عن البلدية، ثم تعتمد من إدارة المجلس البلدي وبعد ذلك ترفع لوزارة الحكم المحلي للمصادقة

عليها، ويوجد في بلدية بيت لاهيا لجنة حي واحدة فقط منتخبة ومصادق عليها من وزارة الحكم المحلي وهي لجنة حي الشيخ زايد.

وتتعامل البلدية مع باقي الأحياء بتكليف عضو المجلس البلدي بالاجتماع مع وجهاء الحي الذي يسكنه، بهدف توضيح سياسة البلدية لسكان الحي لتسهيل ولتنفذ مشاريع البلدية، حيث أن أعضاء المجلس البلدي في مدينة بيت لاهيا موزعون على أحياء المدينة، وهذا يعزز التواصل بين البلدية والمواطنين.

وأيضاً يوجد في البلدية لجان دعم مشاريع، وهذه اللجان لا تمثل حي بذاته وإنما تشكل من عدة أشخاص ربما يكونوا من حي أو من عدة أحياء، بهدف تنفيذ مشروع معين وتنتهي هذه اللجنة بانتهاء المشروع، خلاف لجان الأحياء التي تبقى تمثل الحي أمام البلدية لمدة أربع سنوات، ويوجد في مدينة بيت لاهيا لجنتان لدعم المشاريع وهما:

1- لجنة حي الأمل.

2- لجنة حي السيفا.

وتم انتخاب أعضاء اللجنتين من قبل سكان الحي في اجتماع عام لأهالي الحي، بحضور ممثل عن البنك الدولي (الجهة الممولة للمشروع) وممثل عن المكتب الاستشاري (المكلف من قبل البنك الدولي) وممثل عن وحدة تنسيق المشاريع في وزارة الحكم المحلي (الجهة المشرفة) وممثل عن بلدية بيت لاهيا (صاحبة المشروع).

ويتمثل دور لجنة دعم المشاريع في معرفة أهم الاحتياجات للمنطقة وتحديد الأولويات واختيار المشاريع التي تغطي أهم الاحتياجات للحي، والتواصل مع سكان الحي وذلك لتسهيل مهمة تنفيذ المشاريع. حيث أنه تم إعطاء دورات لأعضاء اللجان من المكتب الاستشاري وذلك لتعزيز قدرات اللجان على تحديد الأولويات ومعرفة أهم الاحتياجات وآليات إعداد وطرح المشاريع وفتح المظاريف والتقييم والترسية (مطر، 2012).

وبناءً على ما سبق فإنه يلاحظ ضعف المشاركة الاجتماعية في بلدية بيت لاهيا، إذ لم تُجر الانتخابات للجان الأحياء إلا مرةً واحدة -وهي لجنة حي الشيخ زايد- وبقيت جميع الأحياء في المدينة دون تشكيل لجان منتخبة من أهالي الأحياء، إذ يبلغ عدد الأحياء في المدينة تسعة أحياء.

2-5 التحليل القياسي للعوامل المؤثرة على المشاريع التطويرية في بلدية بيت لاهيا

تهدف الدراسة القياسية إلى التوصل إلى محددات تمويل المشاريع التطويرية التي تقوم بها بلدية بيت لاهيا، وتحديد الأهمية النسبية لكل منها خلال فترة الدراسة، بما يسمح بحكم موضوعي على مدى فاعلية أنواع التمويل المختلفة في تطوير مدينة بيت لاهيا من خلال المشاريع التي تقوم بها البلدية، وذلك للوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف فيما تعلق بسياسات التمويل وأثرها على الاستفادة الأخير وهو المواطن الفلسطيني في المنطقة الواقعة تحت نفوذ بلدية بيت لاهيا.

ويتم تحليل المحددات المؤثرة في تمويل المشاريع التطويرية من خلال خمس نقاط، وهي: بيان مصادر البيانات والمتغيرات، صياغة النموذج، والمنهج القياسي، وتحليل التكامل المشترك، وأخيراً تقدير دالة النموذج واختبار المشاكل الإحصائية المتعلقة بها.

1-2-5 بيانات الدراسة:

يقوم الباحث بتوفير البيانات الثانوية من خلال الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة ولأبحاث المنشورة التي تغطي الجانب النظري للدراسة. ونظراً لندرة البيانات الثانوية التي تغطي هذه الدراسة، يقوم الباحث بالاعتماد على البيانات الأولية بشكل أساسي وهي كالتالي:

أولاً: إجراء مقابلات مع كبار موظفي البلديات ووزارة الحكم المحلي للوقوف على الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء ضعف التمويل المحلي في بلديات قطاع غزة، والتي تؤثر سلباً على تقديم الخدمات والمشاريع التطويرية.

ثانياً: البيانات الأولية التي حصل عليها الباحث من المستندات الرسمية غير المنشورة في بلدية بيت لاهيا، وهي عبارة عن التقرير الشهري والسنوية الذي تدون جميع الإيرادات التي حصلت عليها البلدية وتدون جميع المصروفات، وايضاً التقارير الصادرة من دائرة المشاريع التي تدون جميع قيمة المشروعات التي نفذتها بلدية بيت لاهيا فعلياً، وذلك خلال مدة الدراسة من شهر يناير لعام 2000 إلى شهر ديسمبر 2012، وكانت البيانات الأولية على الشكل كالتالي:

1- **النفقات السنوية:** يقوم الباحث بجمع البيانات من واقع المستندات الرسمية غير المنشورة في بلدية بيت لاهيا وهي إجمالي الإنفاق السنوي متمثلاً في جميع ما أنفقته البلدية على المشاريع والخدمات وأي نفقات أخرى خلال العام وذلك في مدة الدراسة 2000-2012. ويقوم الباحث بتصنيف النفقات إلى قسمين:

القسم الأول: النفقات التشغيلية وهي النفقات التي تصرف بشكل دوري ومتكرر لمتابعة وتنفيذ الخدمات اليومية والشهرية مثل مصاريف الصيانة والوقود والقرطاسية الرواتب والاجور وغير ذلك من المصاريف اليومية والشهرية.

القسم الثاني: النفقات التطويرية وهي النفقات التي يتم إنفاقها على المشاريع التطويرية مثل بناء البنية التحتية وبناء الآبار ومحطات الصرف الصحي والأسواق والمتنزهات وغير ذلك من المشاريع التطويرية.

نسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية (Y): وهو عبارة عن إجمالي ما تم إنفاقه على المشاريع التطويرية مقسوماً على إجمالي النفقات الكلية للبلدية. وبعد جمع البيانات السنوية -13 سنة- تم معالجة البيانات من سنوية إلى ربع سنوية لنحصل على 52 مشاهدة.

2- **التمويل الأجنبي (For) Foreign Funding:** يقوم الباحث بجمع البيانات السنوية للتمويل الأجنبي التي حصلت عليه البلدية من جميع المصادر غير الفلسطينية في فترة الدراسة، وهو عبارة عن قيمة المنح والمشاريع السنوية التي تتلقاها البلدية من الجهات الأجنبية ودخلت في حساب البلدية أو وقامت بتنفيذها فعلياً خلال السنة، خلال مدة الدراسة -13 سنة- وقام الباحث بمعالجة البيانات السنوية إلى ربع سنوية، لنحصل على 52 مشاهدة.

3- **التمويل من الجباية المحلية للبلدية (Mun) (municipality):** وهو عبارة عن الإيراد الكلي الذي يتم جبايته من المواطنين داخل نفوذ البلدية، وهو يمثل إجمالي التمويل المحلي المقدم من السكان للبلدية المتمثل في إيراد الفاتورة الشهرية التي تحصل عليه البلدية مقابل خدمة المياه

والصرف الصحي والنظافة، وأيضاً الإيرادات التي تجبها البلدية من خلال ضريبة الحرف والصناعة وضريبة المنازل، وأيضاً الإيرادات التي تحصل عليها البلدية من خلال تأجير ممتلكاتها من الأسواق والمحال التجارية وغيره، وهي عبارة عن 165 تقريراً شهرياً، وبما أنها وردت بالشيكال الإسرائيلي تم احتساب قيمتها بالدولار الأمريكي بناءً على متوسط سعر الصرف الشهري، وبعد ذلك تم جمع بيانات كل ثلاثة أشهر متتالية لنحصل على 52 مشاهدة تمثل البيانات الربع سنوية خلال فترة الدراسة.

4- التمويل المحلي المقدم من الحكومة الفلسطينية **Government Funding (Gov)**: وهو

عبارة عن حصة البلديات من بدل رسوم المواصلات على الطرق، حيث يعطي القانون الفلسطيني الحق للبلديات بأن تحصل على 50% من قيمة ثمن تراخيص المركبات، ويتم توزيعه على البلديات حسب التعداد السكاني وعدة معايير أخرى، ويقوم الباحث بجمع قيمة التمويل السنوي الذي تتلقاه البلدية من الحكومة الفلسطينية، وذلك من خلال التقارير السنوية من المستندات الرسمية غير المنشورة لبلدية بيت لاهيا خلال مدة الدراسة، وبما أن الإيرادات وردت بعملة الشيكال الإسرائيلي فقد تم تحويل قيمتها بالدولار الأمريكي بناءً على متوسط سعر الصرف السنوي، ومن ثم معالجة البيانات إلى ربع سنوية لنحصل على 52 مشاهدة.

5- **الاستقرار الأمني (Sec) Security & Stability**: يقوم الباحث بحصر الشهور التي واجهت

فيها مدينة بيت لاهيا اضطرابات أمنية، وذلك من خلال البيانات غير المنشورة في مركز الميزان للحقوق الإنسان¹، وهي عبارة عن حالات التوغل أو القصف أو اطلاق النار الإسرائيلي على مدينة بيت لاهيا، حيث يسجل الباحث الربع - كل ثلاث شهور - أنه مضطرب أمنياً إذا تعرضت المدينة إلى 10 حالات توغل أو قصف أو اطلاق نار على الأقل، وهو عبارة عن متغير وهمي يأخذ القيمة (1) لكل ربع سنة كانت تسود فيها حالة من الاستقرار الأمني في مدينة بيت لاهيا، (0) غير ذلك، وذلك خلال مدة الدراسة لنحصل على 52 مشاهدة.

2-2-5 نموذج الدراسة:

يدرس الباحث العوامل المؤثرة على المشاريع التطويرية لبلدية بلدية بيت لاهيا المتمثلة في التمويل الاجنبي، والتمويل المحلي بشقية من الحكومة الفلسطينية ومن الجباية المحلية، والاستقرار الأمني ومدى تأثيرها على إقامة المشاريع التطويرية، فقد تم اقتراح النموذج كما هو موضح في المعادلة رقم (1):

¹ مقابلة مع أ. حسين حماد مدير مكتب مركز الميزان للحقوق الإنسان في شمال غزة

$$(Y)_t = \beta_0 + \beta_1 \ln(FOR)_t + \beta_2 \ln(MUN)_t + \beta_3 \ln(GOV)_t + SEC + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

Ln اللوغاريتم الطبيعي

1- المتغير التابع

(Y): نسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية لبلدية بيت لاهيا.

2- المتغيرات المستقلة

(For): التمويل الأجنبي، وهو التمويل الذي حصلت عليه البلدية من مصادر خارجية غير

فلسطينية.

(Mun): الجباية المحلية، وهو التمويل الذي تم جبايته من المواطنين داخل نفوذ بلدية

(Gov): التمويل الحكومي، وهو التمويل المقدم من قبل الحكومة الفلسطينية.

(Ses): الاستقرار الأمني، وهو متغير صوري يأخذ القيمة (1) لكل ربع سنة كانت تسود فيها

حالة من الاستقرار الأمني في مدينة بيت لاهيا، (0) غير ذلك.

ε : الخطأ العشوائي

t: متغير الزمن

3-2-5 آلية المعالجة الإحصائية:

استخدم الباحث برنامج Eviews في إدخال ومعالجة بيانات الدراسة إحصائياً، وأيضاً تم استخدام البرنامج لتحويل المتغير التابع Y والمتغيرين المستقلين (التمويل الأجنبي، التمويل الحكومي) من بيانات سنوية إلى بيانات ربعية.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم استخدام صيغة اللوغاريتم الطبيعي الخطية في المتغيرات المستقلة إلى عدة أسباب، وهي أن الشكل اللوغاريتمي الخطي تتسم نتائجه بجودة فائقة نظراً لتحقيقه أقل خطأ معياري للبواقي مقارنة بالأشكال الأخرى للدوال، كما أن المعلمات المقدرة في الشكل اللوغاريتمي تمثل المرونات، مما يسهل تحديد التأثير النسبي لكل متغير مستقل على المتغير التابع دون التأثير بوحدات القياس الخاصة بكل متغير (نجا، 2012)، أما المتغير التابع (نسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية Y) فإننا لن نستخدم معه صيغة اللوغاريتم الطبيعي الخطية نظراً لأن قيمه عبارة عن نسبة في طبيعتها.

الإشارات المتوقعة:

يتوقع الباحث أن تكون إشارات المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة في النموذج القياسي المقترح على النحو التالي:

Sec	Gov	Mun	For	المتغير
+	+	+	+	الإشارة المتوقعة

4-2-5 اختبار جذر الوحدة (unit root test):

إن الكثير من السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة (non-Stationary) في المستوى، وهذا ما يجعل استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) غير ملائمة للتقدير ففي غياب صفة الاستقرار، فإن الانحدار الذي يتم الحصول عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية استخدام OLS يكون في الغالب زائفاً بالرغم من احتمال الحصول على قيمة عالية لمعامل التحديد R2 وبالتالي لا يمكن الاعتماد على الاختبارات الإحصائية التقليدية وفترات الثقة والتنبؤ. (Stock & waston, 2010) ويتم فحص استقرار السلاسل الزمنية بإجراء اختبار جذر الوحدة، وهناك مجموعة من الاختبارات لعمل ذلك أكثرها شيوعاً اختبارات ديكي - فولر البسيط (DF Test) والموسع (ADF Test)، واختبار فيليبس-بيرون (PP test)، وقد طُوِّر اختبار ADF ليأخذ بالاعتبار أكثر من فترة تباطؤ زمني Lags بالإضافة إلى عامل الاتجاه المحدد (Deterministic trend) وذلك لإزالة أي ارتباط تسلسلي بين الأخطاء.

الجدول التالي يوضح نتائج اختبارات ديكي - فولر الموسع (ADF Test)، واختبار فيليبس - بيرون (PP Test)، للمتغيرات المستخدمة في الدراسة وفروقاتها الأولى.

جدول رقم (5-1): نتائج اختباري ADF و PP لاختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

Variable	Phillips-Perron Test		Augmented Dickey-Fuller Test	
	Level	1st Difference	Level	1st Difference
(Y)	-1.44 (0.5515)	-3.61 (0.0089)	-3.17 (0.1036)	-3.89 (0.0812)
Ln(For)	-1.09 (0.7111)	-5.49 (0.0000)	-0.58 (0.8645)	-5.42 (0.0000)
Ln(Mun)	-5.10 (0.0001)	==	-5.08 (0.0001)	==
Ln(Gov)	-2.06 (0.2610)	-4.46 (0.0007)	-2.51 (0.1186)	-4.35 (0.0010)

المصدر: إعداد الباحث بحسب مخرجات برنامج Eviews 7

من خلال الجدول رقم (1-5)، فإن النتائج تشير إلى عدم القدرة على رفض الفرضية الصفرية -فرضية عدم الاستقرارية- لجميع المتغيرات في مستوياتها ما عدا متغير التمويل عبر الجباية المحلية للبلدية (Mun)، وتطبيق الاختبار (ADF Test) على المتغيرات في فروقها الأولى أصبحت جميع المتغيرات مستقرة عند مستوى معنوية 1% ما عدا المتغير التابع Y الذي استقر بحسب هذا الاختبار عند مستوى دلالة 10%، أما عند تطبيق اختبار PP Test على المتغيرات في فروقها الأولى أصبحت جميع المتغيرات مستقرة عند مستوى معنوية 1%، وبذلك تجمع النتائج لجميع المتغيرات -بعد أخذ الفرق الأول- على رفض فرضية عدم الاستقرارية، أي أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى [Integrated of order (1)] لأنها سكنت بعد الفروق الأولى. (للمزيد من التوضيح انظر الأشكال البيانية لاستقرار متغيرات الدراسة في الملحق رقم 3).

5-2-5 اختبار التكامل المشترك:

في ضوء اختبار جذر الوحدة السابق، اتضح أن كل متغير على حده متكامل من الدرجة الأولى، أي أنها غير ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة في الفرق الأول، وتركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة (non-Stationary)، حيث يشير كل من (Engle & Granger, 1987) إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة، وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فإن هذه السلاسل الزمنية غير الساكنة تعتبر متكاملة من نفس الدرجة، وبالتالي يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار زائفاً في هذه الحالة وتوصف بالعلاقة التوازنية طويلة المدى (العبدلي، 2007، ص75).

أولاً: اختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل-جرانجر Engle & Granger Test:

يبدأ اختبار أنجل-جرانجر للتكامل المشترك أولاً بتقدير انحدار المعادلة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، ومن ثم يتم استبعاد المتغيرات غير الدالة إحصائياً بدون اختبار باقي المشاكل الاحصائية، وتسمى هذه المعادلة بمعادلة انحدار التكامل المشترك، وبعد ذلك يتم الحصول على بواقي الانحدار المقدر، وهي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى، وينصب الاختبار على التحقق من أن هذا المزيج الخطي ساكن أي متكامل من الدرجة صفر.

وقد قام الباحث بتطبيق هذه الطريقة على النموذج القياسي المقترح لدراسة العوامل المؤثرة على المشاريع التطويرية في بلدية بيت لاهيا، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS وبدون أي تدخل لعلاج المشاكل الاحصائية المتحققة في النموذج، وبعد ذلك تم اختبار صفة سكون البواقي عند المستوى (Level) باستخدام كلا من (ADF Test) و (PP Test) وبدون قاطع أو اتجاه نظراً لتقاطع بيانات البواقي مع الصفر كما أنه لا يوجد لها اتجاه زمني محدد.

جدول رقم (2-5): نتائج اختبار سكون البواقي لتطبيق طريقة أنجل-جرانجر للتكامل المشترك

PP Test	ADF Test	
بدون قاطع واتجاه	بدون قاطع واتجاه	
-3.34 (0.0012)	-3.28 (0.0015)	احصائية t (المعنوية)
رفض	رفض	فرض جذر الوحدة
CI ~ (0)	CI ~ (0)	القرار

المصدر: إعداد الباحث بحسب مخرجات برنامج Eviews 7

وكما نلاحظ من الجدول رقم (2-5) السابق، فإنه يمكن رفض فرضية جذر الوحدة وفقاً لاختباري (ADF Test) و (PP Test) لبواقي تقدير نموذج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS عند مستوى 1%، وطالما أننا استطعنا رفضها باستخدام هذين الاختبارين فإن هذا يدل على وجود تكامل مشترك طويل المدى بين متغيرات النموذج القياسي لدراسة العوامل المؤثرة على المشاريع التطويرية في بلدية بيت لاهيا المقترح من قبل الباحث.

ثانياً: طريقة جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen Technique):

يتفوق هذا الاختبار على الاختبار السابق للتكامل المشترك، نظراً لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثاراً للشك والتساؤل، ويتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام طريقة جوهانسون المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط، لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة (العبدلي، 2007). والجدول رقم (3-5) يوضح نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك لكافة متغيرات النموذج القياسي المقترح لدراسة العوامل المؤثرة على المشاريع التطويرية في بلدية بيت لاهيا:

جدول رقم (3-5): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون

Prob.	Critical value for Max 95%	Max Stat.	Prob.	Critical value for Trace 95%	Trace Stat.	الفرضية الصفرية
0.0029	33.87	43.26	0.0055	69.81	80.50	$r = 0$
0.3236	27.58	20.25	0.3360	47.85	37.24	$r \leq 1$

المعنوية بحسب القيمة الجدولية لـ (MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values) عند 5%.

المصدر: إعداد الباحث بحسب مخرجات برنامج Eviews7.

ومن خلال الجدول رقم (3-5) يتضح من نتائج اختبار التكامل المشترك المبني على اختبار القيم المميزة العظمى (maximum eigenvalues test) واختبار الأثر (trace test) بين كافة متغيرات النموذج القياسي المقترح من الباحث أنه لا يمكن قبول الفرضية الصفرية ($r=0$) والتي تفترض عدم وجود التكامل المشترك عند مستوى معنوية 5%، وتم قبول الفرضية الصفرية عند ($r=1$) عند ذات المستوى من المعنوية.

ونستنتج مما سبق أنه يوجد معادلة تكامل مشترك واحدة فقط، وهذا يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج القياسي على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، كما أنه وجد التكامل المشترك بين كافة متغيرات النموذج، فإنه بالإمكان استخدام طريقتي المربعات الصغرى العادية OLS والمربعات الصغرى المعدلة كلياً (FMOLS) لتقدير النموذج القياسي.

6-2-5 تقدير دالة نموذج الدراسة:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج القياسي، قام الباحث باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج القياسي، إلا أننا لاحظنا أنها أعطت نتائج غير دقيقة نظراً لتحقق عدد من المشاكل الاحصائية. (للاطلاع على نتائج التقدير باستخدام OLS انظر الملحق رقم 4).

ويمكن تقدير انحدار التكامل المشترك لعدد من السلاسل الزمنية من خلال نظام من المعادلات باستخدام طريقة الإمكان لجوهانسن (Johansen Approach)، أو باستخدام معادلة واحدة فقط، ولتقدير معادلة واحدة لانحدار التكامل المشترك يوجد ثلاث طرق للتقدير الكفوء، وهي:

- طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS.
- طريقة انحدار التكامل المشترك CCR.
- طريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS.

وتقوم هذه الطرق الثلاث على تصحيح المشاكل الاحصائية التي تؤدي إلى عدم تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى العادية OLS خاصة مشكلتي الارتباط الذاتي وتجانس حدود الخطأ، وبالاعتماد على هذه الطرق الاحصائية فلن يتم اختبار تحقق الفرضيتين الكلاسيكيتين الرابعة والخامسة الخاصتين بالارتباط الذاتي Serial-Correlation وتجانس حدود الخطأ Heteroskedasticity.

وقد قام الباحث بعدد من المحاولات لتقدير نموذج الدراسة باستخدام الطرق الثلاثة المبينة أعلاه، إلا أن كافة المحاولات أثبتت أن متغيري التمويل المحلي من البلدية (Mun)، والتمويل المحلي من الحكومي (Gov) المشمولين في النموذج كانا غير دالين إحصائياً عند المستويات 1% و 5% على التوالي، كما أظهرت التقديرات الثلاثة نتائج متقاربة إلى نوع ما في تقدير معلمات المتغيرات المستقلة. (للاطلاع على نتائج التقدير باستخدام FMOLS و CCR انظر الملحق رقم 5).

وقام الباحث بتقدير انحدار متغيرات الدراسة باستخدام طريقة DOLS والتي اقترحها العالم (1988) Phillips، وطورت من قبل العالم (1992) Saikkonen والعالمين الإحصائيين Stock and Waston (1993)، لأن هذه الطريقة تُعد من أحدث الطرق والأكثر قوة بسبب أدائها في العينات صغيرة الحجم، إذ تستعمل لتقدير العلاقة التوازنية طويلة المدى للنموذج الذي يحتوي على متغيرات متكاملة من درجات مختلفة لكنها ما زالت متكاملة تكاملاً مشتركاً (عبدالرازق والجبوري، 2012).

يظهر في الجدول رقم (4-5) نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS، مع الإشارة إلى أنه تم استبعاد كلاً من المتغير المستقل (التمويل الحكومي GOV) والمتغير المستقل (التمويل المحلي المقدم من البلدية MUN)، ذلك نظراً لأن نتائج معنويتها أشارت إلى عدم دلالتها إحصائياً.

جدول (4-5): نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة

المربعات الصغرى الديناميكية DOLS

Dependent Variable: (Y)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.908356	0.187115	-15.54311	0.0000
Log(FOR)	0.266168	0.014812	17.96964	0.0000
SEC	0.078257	0.026995	2.898963	0.0061
$R^2=0.959$ Adj $R^2= 0.951$				

المصدر: إعداد الباحث بحسب مخرجات برنامج Eviews الإصدار السابع.

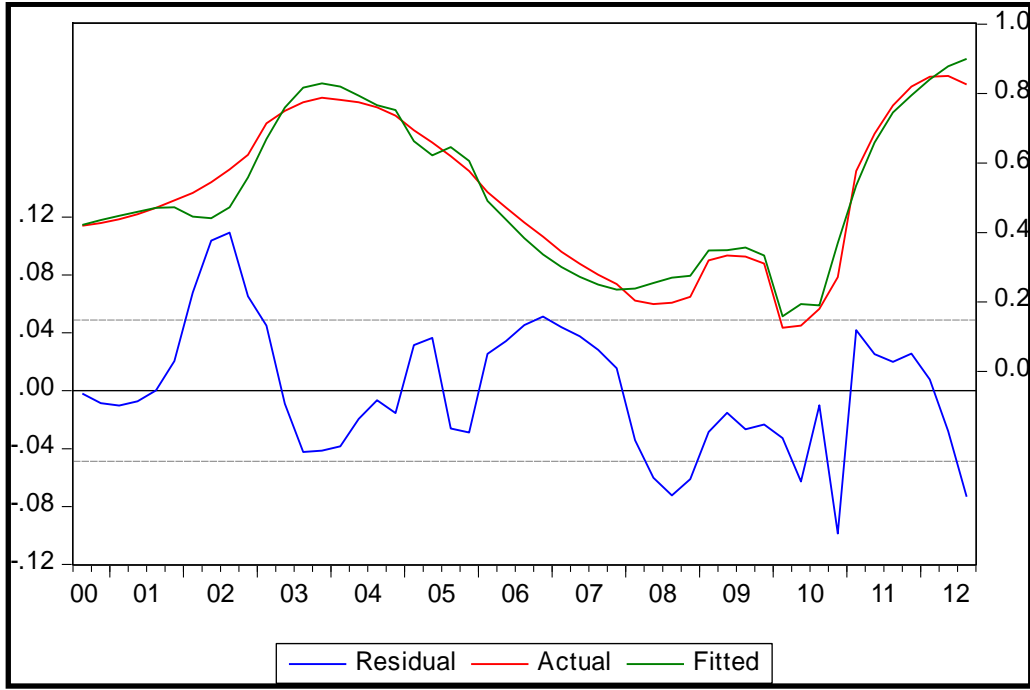
5-2-7 تقييم جودة النموذج القياسي باختبار المشاكل الإحصائية:

يتضح من خلال الجدول السابق أن جميع المتغيرات المستقلة ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% بما ذلك المقطع الثابت.

ولمزيد من الدقة في التقدير قام الباحث بمقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام مخرجات النموذج القياسي، حيث يمكننا ملاحظة سكون البواقي ومدى تقارب القيم المقدرة والقيم الحقيقية من خلال الشكل رقم (1-5)، الأمر الذي يؤكد سلامة وجودة النموذج لدراسة العوامل المؤثرة على إقامة المشاريع التطويرية في بلدية مدينة بيت لاهيا.

شكل (1-5): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لنموذج الدراسة

باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS



المصدر: اعداد الباحث بحسب مخرجات برنامج Eviews الإصدار السابع.

وبشأن مشكلة الارتباط الذاتي (Serial Correlation) واختبار تجانس حدود الخطأ (Heteroskedasticity) في هذا النموذج، فقد تم التحقق من عدم وجودهما وذلك بسبب استخدام طرق تقدير معادلة واحدة لانحدار التكامل المشترك (FMOLS, DOLS, CCR) التي تتميز بقدرتها الفائقة على حل هاتين المشكلتين، وبالتالي فإن تحقق الفرضيتين الكلاسيكيتين الرابعة والخامسة الخاصة بالارتباط الذاتي وتجانس حدود الخطأ من عدمه لا يتم اختباره في ظل هذه الطريقة.

اختبار الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (multicollinearity):

العلاقة الخطية التامة بين متغيرين مستقلين أو أكثر تعني أن هذين المتغيرين في الواقع يشيران إلى متغير واحد، أو أن أحدهم يحل تماماً محل الآخر، وبالتالي سوف تكون النسبة التفسيرية لأحدهم هي ذات النسبة للآخر، وهذا يؤدي إلى عدم القدرة على التحليل أساساً باستخدام البرامج الإحصائية المتخصصة، كما أن البرامج الإحصائية المتخصصة لا تقوم بطرح مخرجات التحليل في هذه الحالة (studemund, 2006).

وعليه، فقد قام الباحث بإجراء اختبار معامل تضخم التباين (VIF) الذي يقوم بإجراء معادلة انحدار خطي بين كل متغير مستقل على حدة باعتباره متغير تابع وباقي المتغيرات المستقلة الأخرى، فإذا بلغت قيمته أكبر من (5) تكون مشكلة الارتباط الخطي المتعدد غير التامة قد تحققت، وبإجراء هذا الاختبار يتضح خلو النموذج من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد غير التامة، والجدول رقم (5-5) يوضح قيم اختبار معامل تضخم التباين (Centered VIF) لكافة المتغيرات المستقلة.

جدول (5-5): نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرين المستقلين

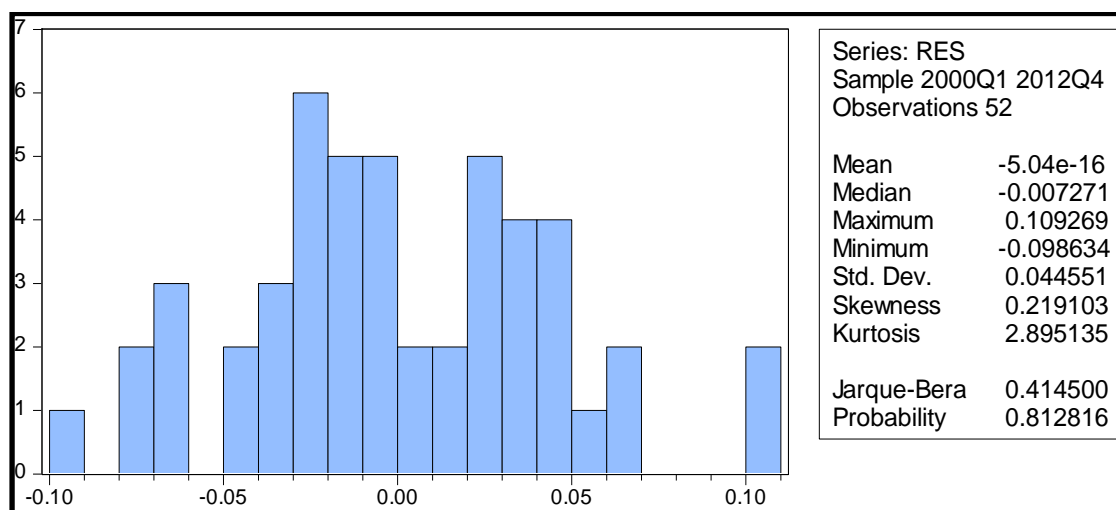
Variable	Centered VIF
C	NA
Log(FOR)	1.009576
SEC	1.009576

المصدر: اعداد الباحث بحسب مخرجات برنامج Eviews الإصدار السابع.

اختبار التوزيع الطبيعي والسكون للبواقي (Normality & Stationary):

ولاختبار هذا الشرط قام الباحث باستخدام اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي لاختبار توزيع بواقي النموذج، ويتضح من الشكل البياني رقم (5-2) أن بواقي النموذج المقدر باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة الاختبار (J=0.4145) بمستوى معنوية (P-value = 0.8128)، وهذا يشير لقبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

الشكل البياني رقم (5-2): نتائج اختبار (Jarque-Bera)



المصدر: اعداد الباحث بحسب مخرجات برنامج Eviews 7.

وقد قام الباحث باختبار سكون بواقي النموذج المقدر، حيث أظهرت نتائج اختبار (ADF Test) لبواقي النموذج عند المستوى Level أن احصائية ديكي-فولر المحسوبة البالغة -2.93- قد فاقت قيمتها الجدولية البالغة -2.61- عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فقد تم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة والتي تشير إلى أن كافة متغيرات النموذج متكاملة وتتمتع بعلاقة توازنية طويلة الأجل.

8-2-5 النموذج النهائي للدراسة:

بعد التأكد من خلو النموذج من كافة العيوب الاحصائية، واشتماله على شروط عمل طريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS، تم التوصل للنموذج في صورته النهائية كما هو موضح في المعادلة رقم (2):

$$(Y)_t = -2.908 + 0.266 \ln(FOR)_t + 0.078 SEC_t \dots\dots\dots (2)$$

(-15.543) (17.969) (2.898)

$R^2=0.959$ $Adj R^2= 0.951$

ومن خلال المعادلة رقم (2) نستنتج أن كل المتغيرات المستقلة الواردة في النموذج كانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%، كما أن التغير في المتغيرات المستقلة التمويل الأجنبي (For)، والاستقرار الأمني (Sec) الواردة في النموذج تُفسر ما قيمته (95.1%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (نسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية)، وأن ما قيمته (4.9%) فقط من التغير الحاصل في المتغير التابع يُعزى لأسباب أخرى، حيث أن قيمة معامل التحديد المعدل ($Adj R^2$) قد بلغت حوالي (0.951)، وهي نتيجة تعتبر متقدمة في النماذج القياسية.

وقد بلغت مرونة متغير التمويل الاجنبي (For) حوالي 0.266 وبإشارة موجبة، وهذا يشير إلى أنه كلما ارتفعت نسبة التمويل الأجنبي بمقدار 100%، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة نسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية بحوالي 26.6% من إجمالي النفقات الكلية لبلدية بيت لاهيا مع افتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا يشير إلى التأثير الكبير للتمويل الأجنبي في المساهمة في إنشاء المشاريع التطويرية في بلدية بيت لاهيا.

فيما بلغت مرونة متغير الاستقرار الأمني (Sec) حوالي 7.8% وبإشارة موجبة، ويشير إلى أن هذا المتغير له أثر قوي على نسبة ما ينفق من الموارد المالية على المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية لبلدية بيت لاهيا، حيث أنه في كل ربع سنة تسود فيها حالة من الاستقرار الأمني في

مدينة بيت لاهيا، فإن نسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية للبلدية ستزداد بمقدار 7.8% بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

كما جاءت نتيجة المقطع الثابت لتدل على أنه دال إحصائياً في النموذج، حيث بلغت قيمة t المحسوبة له 15.543- وهي أعلى من قيمتها الجدولية، فيما كانت قيمة المقطع الثابت حوالي 2.908 وبإشارة سالبة، وهذا يدل على وجود انخفاض معنوي في نسبة النفقات التطويرية بغض النظر عن وجود المتغيرات المستقلة، وايضاً يشير إلى أنه ومع افتراض انعدام التمويل الأجنبي في أي ربع سنة تسود فيها حالة من عدم الاستقرار الأمني، فإن نسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية لبلدية بيت لاهيا ستتخف بقيمة 2.9، وتشير هذه النسبة إلى أنه في حالة عدم الاستقرار الأمني وتوقف التمويل الأجنبي سوف تتدمر البنية -جاء الاجتياحات الإسرائيلية والتآكل- بقيمة 2.9.

11-2-5 اختبار فرضيات الدراسة:

وفقاً للنموذج المقترح لدراسة العوامل المؤثرة على إقامة المشاريع التطويرية في بلدية مدينة بيت لاهيا، فقد كانت نتائج اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الجباية المحلية ونسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية لبلدية بيت لاهيا.

1- تشير نتائج النموذج القياسي إلى عدم وجود علاقة بين الإيراد الكلي الذي يتم جبايته من المواطنين داخل نفوذ بلدية (Mun) وبين نسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية لبلدية بيت لاهيا، واثبتت هذه النتائج الفرضية التي وضعها الباحث، وهذه النتائج تتوافق مع الدراسة النظرية والواقع الذي تعيشه بلديات قطاع غزة أن التمويل المحلي من البلديات لا يساهم في تنفيذ المشاريع التطويرية بل لا يكفي لتغطية المصاريف التشغيلية، وهذا يدل على المشكلة الحقيقية التي تعيشها بلديات قطاع غزة بأن إيراداتها مقابل الخدمات التي تقدمها للمواطن لا تكفي لتغطية المصاريف التشغيلية التي تكفل استمرار تقديم الخدمة.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التمويل الحكومي ونسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية لبلدية بيت لاهيا.

تشير نتائج النموذج القياسي إلى عدم وجود علاقة بين التمويل المحلي المقدم من الحكومة الفلسطينية (Gov) -حصة البلدية من رسوم المواصلات على الطرق- وبين نسبة ما ينفق على

المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية لبلدية بيت لاهيا، وكانت النتيجة متوافقة مع الفرضية التي وضعها الباحث. وتتفق هذه الفرضية مع دراسة (ابو زعيتر، 2012) بضعف الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية وعدم مساهمتها في المشاريع التطويرية. وهذا يدل على ضعف المساعدات الحكومية المقدمة للبلديات حيث بينت الدراسة النظرية والواقع الذي تعيشه بلديات قطاع غزة أن المساعدات الحكومية والتمويل من الجباية المحلية للبلديات لا يكفيان لتغطية المصاريف التشغيلية، وهذا يوضح الضعف الشديد للتمويل المحلي في بلديات قطاع غزة.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التمويل الأجنبي ونسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية لبلدية بيت لاهيا.

تشير نتائج النموذج القياسي إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأجنبي (For) وبين نسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية لبلدية بيت لاهيا، حيث بلغت قيمة t المحسوبة حوالي 17.969 وهي أكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية 5% وقد بلغت مرونة متغير التمويل الأجنبي 0.266 وبإشارة موجبة، وهذا يشير إلى أنه كلما ارتفعت نسبة التمويل الأجنبي بمقدار 100%، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة نسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية بنسبة 26.6%، كما أن إشارة معلمتها جاءت متوافقة مع الإشارات المتوقعة من قبل الباحث. وتتفق هذه الفرضية مع دراسة (ابو زعيتر، 2012) بأن السلطة الفلسطينية تعتمد على المساعدات الأجنبية بنسبة 47% من إجمالي إيرادات السلطة.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الاستقرار الأمني ونسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية لبلدية بيت لاهيا.

تشير نتائج النموذج القياسي إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير الوهمي الذي يشير إلى الاستقرار الأمني (Sec) وبين نسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية لبلدية بيت لاهيا، حيث بلغت قيمة t المحسوبة حوالي 2.898 وهي أكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية 5% فيما بلغت مرونة متغير الاستقرار الأمني حوالي 0.078 وبإشارة موجبة، وتشير إلى أن نسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية للبلدية ستزداد بمقدار 7.8% في حالة الاستقرار الأمني بافتراض ثبات العوامل الأخرى، كما أن إشارة معلمتها جاءت متوافقة مع الإشارات المتوقعة من قبل الباحث.

ملخص الفصل:

تشير النتائج الإحصائية في هذا الفصل إلى أن بلدية بيت لاهيا تعتمد اعتماداً كبيراً على المصادر الأجنبية لتنفيذ المشاريع التطويرية، كما تشير النتائج إلى أن الاستقرار الأمني يساهم في تنفيذ المشاريع التطويرية في المدينة، أما بالنسبة إلى التمويل المحلي بشقيه التمويل من خلال الجباية المحلية من البلدية والتمويل المحلي من الحكومة الفلسطينية لا يساهم في تنفيذ المشاريع التطويرية بل يوجه لتغطية المصاريف التشغيلية، وهذا النتائج تتطابق مع الواقع العملي لبلديات قطاع غزة بأن التمويل المحلي بشقيه من الجباية والحكومة يوجه إلى المصاريف التشغيلية بل أنه لا يكفي لتغطية المصاريف التشغيلية ناهيك عن المساهمة في المشاريع التطويرية، وتعتمد بلدية بيت لاهيا اعتماداً شبه كامل على المصادر الأجنبية لتنفيذ المشاريع التطويرية، وهذا ما يجعل المشاريع التنموية في قطاع غزة مرتبطة ارتباطاً كلياً بسياسة الدول المانحة ولا يعتمد على القرار الفلسطيني من خلال التمويل المحلي الذي هو أقدر من غيره على تلبية الأولويات الذي يحتاجها الشعب الفلسطيني. فمن هذا المنطلق يجب البدء بالاعتماد على المصادر المحلية ولو بشكل تدريجي وتعزيز الموارد المحلية لكي نستطيع من تنفيذ المشاريع التنموية وبشكل مستدام ومن خلال قرار فلسطيني دون أي تدخل أجنبي في السياسات الفلسطينية.

النتائج والتوصيات

النتائج:

أولاً: أهم نتائج التحليل القياسي:

- 1- تبين من خلال الدراسة ضعف التمويل المحلي من البلدية وعدم تأثيره في تنفيذ المشاريع التطويرية، حيث أكدت الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الجباية المحلية من البلدية ونسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية لبلدية بيت لاهيا
- 2- وايضاً تبين من خلال الدراسة ضعف التمويل المحلي من الحكومة الفلسطينية وعدم تأثيره في تنفيذ المشاريع التطويرية، حيث أكدت الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التمويل المحلي من الحكومة الفلسطينية ونسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية لبلدية بيت لاهيا
- 3- بلغت مرونة متغير التمويل الاجنبي 0.266، وهذا يشير إلى أنه كلما ارتفعت نسبة التمويل الأجنبي بمقدار 100%، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة نسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية بحوالي 26.6% من إجمالي النفقات الكلية لبلدية بيت لاهيا مع افتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا يشير إلى التأثير الكبير للتمويل الأجنبي في المساهمة في إنشاء المشاريع التطويرية في بلدية بيت لاهيا.
- 4- بلغت مرونة متغير الاستقرار الأمني حوالي 0.078، ويشير إلى أن هذا المتغير له أثر قوي على نسبة ما ينفق من الموارد المالية على المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية لبلدية بيت لاهيا، فإن نسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية للبلدية ستزداد بمقدار 7.8% في حالة الاستقرار الأمني بافتراض ثبات العوامل الأخرى.
- 5- المتغيرات المستقلة التمويل الأجنبي والاستقرار الأمني تُفسر ما قيمته (95.1%) من التغير الحاصل في المتغير التابع -نسبة ما ينفق على المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات الكلية لبلدية بيت لاهيا- وأن ما قيمته (4.9%) فقط من التغير الحاصل في المتغير التابع يُعزى لأسباب أخرى، حيث أن قيمة معامل التحديد المعدل ($Adj R^2$) قد بلغت حوالي (0.951).
- 6- فيما كانت قيمت المقطع الثابت حوالي 2.908% وبإشارة سالبة، وهذا يشير هذه إلى أنه في حالة عدم الاستقرار الأمني وتوقف التمويل الأجنبي سوف تتدمر البنية جراء الاجتياحات الإسرائيلية والتآكل بنسبة 2.908%.

ثانياً: أهم نتائج الاطار النظري:

- 1- التنمية المحلية تشمل جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تكفل للمجتمع الحياة الكريمة في منطقة جغرافية محددة.
- 2- التنمية المحلية من خلال الهيئات المحلية هي أفضل الطرق لمعرفة أهم احتياجات المجتمع وطرق معالجتها بأسرع وقت وأقل تكلفة.
- 3- التنمية المحلية تعتمد على قوة الدفع الداخلي -بالدرجة الأولى- لتحقيق التنمية، الذي يميزها عن غيرها من أساليب التنمية، وهي على العكس في الأراضي الفلسطينية حيث أنها تعتمد على قوة الدفع الخارجية بالدرجة الأولى.
- 4- تشجيع المشاركة المجتمعية في القيام بأعباء التنمية المحلية تزيد من مساهمة المجتمع المادية والمعنوية لمشاريع التنمية المحلية وتزيد من شعورهم بالرضى والانتماء.
- 5- ضعف المشاركة المجتمعية في بلديات قطاع غزة، وضعف التمثيل الديموقراطي حيث لم تُجر الانتخابات في بلديات قطاع غزة إلا مرة واحدة وذلك على مدى 20 عام.
- 6- ثقافة المجتمع السلبية، والمركزية في اتخاذ القرارات هما من أهم معيقات المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المحلية.
- 7- التمويل المحلي يعطي الهيئة المحلية الاستقلال المالي والإداري، الذي يعطيها ميزة في الإسراع بمعدلات التنمية التي تلبي الأولويات في احتياجات المجتمع.
- 8- تبلغ الإيرادات المحلية في بلديات قطاع غزة 37% من إجمالي الإيرادات، وتبلغ الإيرادات الأجنبية إلى 63% من إجمالي الإيرادات.
- 9- تصل نسبة تغطية أتعاب المستشارين والخبراء من مبعوثي الدول المانحة إلى أكثر من 20% من إجمالي المنح المقدمة للشعب الفلسطيني.
- 10- من أهم اسباب ضعف التمويل المحلي يُعزى إلى الوضع السياسي والاقتصادي السيئ في قطاع غزة، وإلى الثقافة السلبية عند المواطنين اتجاه ثمن الخدمات، إذ يُنظر إليها أنها منحة يجب تقديمها.
- 11- ومن اسباب ضعف التمويل المحلي تسعير الخدمة البلدية من قبل إدارة البلديات في قطاع غزة بأقل من ثمن التكلفة.
- 12- ومن اسباب ضعف التمويل المحلي الإعفاءات والخصومات في بلديات قطاع غزة التي يصل متوسط نسبتها إلى 25% من أصل ثمن الخدمة، التي تعتبر هدر للمال العام، لأن الإعفاءات هي من أصل تكلفة الخدمة، ولأنها تعتبر مكافئة للمتخلف عن تسديد ثمن الخدمة ومعاقبة للملتزم بدفع ثمن الخدمة.

- 13- ضعف المساعدات والدعم الحكومي لبلديات قطاع اذ لم تحصل معظم بلديات قطاع غزة على مستحقاتها المالية من الحكومة المركزية، نهيك عن الدعم والمساعدات، الذي جعل أكبر هموم رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي كيفية تغطية المصاريف التشغيلية.
- 14- لا يعتبر توفير التمويل اللازم لتمويل المشاريع التطويرية في الأراضي الفلسطينية العقبة الرئيسية، فمن الممكن إيجاد التمويل الكافي من المصادر المحلية والإسلامية والعربية والدولية، اذا توفرت البيئة السياسية والاقتصادية المواتية، ولكن العقبة الحقيقية تكمن في سيطرة الاحتلال على معظم القرارات السيادية للدولة الفلسطينية وخاصةً التحكم في المعابر وكيفية المساعدات، ووجود حالة عدم الاستقرار الأمني شبه الدائمة.
- 15- ارتباط المساعدات الدولية للأراضي الفلسطينية بمدى تقدم مسيرة التسوية السياسية مع الحكومة لإسرائيلية التي تعتبر حجر العثرة- السياسة الإسرائيلية- في وجه التنمية الفلسطينية.
- 16- أن حداثة التجربة الفلسطينية في الإدارة المؤسسية يؤخذ عليه غياب الشفافية أنه كان من البداية عشوائياً ودون وضع خطة شاملة، الذي حد من استغلال المساعدات الدولية على الوجه المطلوب وخاصةً قبل عام 2007.
- 17- من الممكن معالجة الإخفاقات التي تسجل على إدارة السلطة الفلسطينية، وذلك نظراً لسجل أدائها القوي في تنفيذ الإصلاحات وبناء المؤسسات في مجال المالية العامة والقطاع المالي اذ أصبح العمل الحكومي أكثر نزاهة منذ منتصف عام 2007، الذي يمكنها من إدارة السياسات الاقتصادية السليمة.
- 18- تساهم منظمات التنمية الأممية -التابعة للأمم المتحدة- في تمويل التنمية المحلية في كثير من الدول خاصةً الدول الفقيرة والدول النامية، ولكن ترتبط إلى حد كبير بالقرار السياسي للدول العظمى المسيطرة على قرار التمويل في تلك المنظمات.
- 19- تمثل وكالات التنمية العالمية سياسة الدولة الممولة نحو مساعدة الدول الفقيرة، ولكنها ترتبط ارتباطاً كاملاً في الأجندة السياسية للدولة المانحة نحو الدولة الفقيرة.
- 20- تحظى المنطقة العربية بمنظومة كاملة ومتنوعة من المؤسسات المالية والتنمية، ومع حسن النية التي تتصف بها تلك المؤسسات إلا أنها تفتقر إلى القرار السيادي الموحد، وأن الدول العربية الفقيرة تعيش مناخاً اقتصادياً وسياسياً وثقافياً يحد من تنفيذ برامج التنمية.
- 21- تعد الهيئات المحلية هي المكلفة من الحكومة المركزية بإدارة معظم المشاريع التنموية المحلية في الأراضي الفلسطينية.
- 22- الوظائف الرئيسية للهيئات المحلية تنحصر بين ثلاث وظائف وهي التمثيل الديمقراطي وتقديم الخدمات والدور التنموي على الصعيد المحلي.

التوصيات:

أولاً: التوصيات الموجهة للهيئات المحلية:

- 1- يجب البدء بالاعتماد على الإيرادات المحلية ولو بشكل تدريجي والنظر إلى التمويل الاجنبي أنه عابر ومؤقت.
- 2- تسعير الخدمات التي يتلقها المواطن بسعر التكلفة على الأقل، والحد من الإعفاءات التي تعتبر هدر للمال العام بدون أي وجه حق.
- 3- يجب استغلال المشاريع الممولة من الجهات الاجنبية في المشاريع التنموية من خلال خطة شاملة وواضحة على الصعيد المحلي مرتبطاً بالخطة الانمائية الشاملة للدولة.
- 4- العمل على تطوير الطرق والأساليب لتشجيع المشاركة المجتمعية في اختيار وتنفيذ المشاريع التطويرية، بحيث يشعر المواطن أنه يملك هذه المشاريع.

ثانياً: التوصيات الموجهة للحكومة الفلسطينية

- 1- ضرورة العمل الجاد على قيام الدولة الفلسطينية الموحدة وذات السيادة الكاملة والتخلص من سياسات الاحتلال التي تعد السبب الرئيسي في تعطيل التنمية، ولو بشكل تدريجي.
- 2- زيادة الدعم الحكومي للهيئات المحلية بما يساهم تمويل المشاريع التطويرية، والنظر إلى أن التنمية المحلية هي الحلقة الأولى لتحقيق التنمية الشاملة للدولة.
- 3- وضع نظام آلي للجباية بحيث تستقطع رسوم الخدمات للبلديات بطريقة آلية من مصادر دخول المستفيدين من خدمات البلديات.
- 4- عمل خطة تنموية وطنية شاملة بمشاركة جميع القطاعات وخاصةً الهيئات المحلية تحقق التكامل وتمنع التعارض والعمل الارتجالي غير المخطط.

التوصيات الموجهة للمواطن:

- 1- ضرورة أن يلتزم المواطن بدفع ثمن الخدمات التي يتلقها من الهيئات المحلية، وأن المساهمة في دفع ثمن الخدمات يزيد من قدرة الهيئات المحلية لزيادة جودة الخدمات وبذلك تزيد رفاهية المواطن.
- 2- ضرورة المشاركة المادية والمعنوية للمواطنين في مشروعات التنمية، وأن المشاركة الفعالة من أهم عوامل نجاح التنمية، وأن كل ثمار التنمية يجنيها المواطن فيجب عليه المشاركة في نجاحها.

دراسات مقترحة:

- 1- مقارنة تكلفة الخدمات التي تقدمها بلديات قطاع غزة مع ثمن الخدمات المقدمة للمواطن.
- 2- راس المال الاجتماعي في قطاع غزة وأثره على المساهمة المعنوية والمادية في المشاريع الإنمائية.
- 3- دراسة حول تنمية المشاريع الاقتصادية التي تتجاوز القيود والعقبات الإسرائيلية، ولا يستطيع الإسرائيليون التحكم بها أو التأثير عليها.

المراجع:

الكتب العربية:

- 1- التابعي، كمال، تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، القاهرة، دار المعارف، 1993.
- 2- حاجي، محمد، التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلديات، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005.
- 3- السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية، ط1، القاهرة، ايتراك لطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
- 4- السريتي، السيد، ومحمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2012.
- 5- شيخلي، عبد الرزاق، الإدارة المحلية دراسة مقارنة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة مؤتة، ط1، 2001.
- 6- عبد الحميد، عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعة، مصر، 2001.
- 7- عبد المطلب، رشيد، أساليب التخطيط للتنمية، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2002.
- 8- غنيم، عثمان، التخطيط أسس ومبادئ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- 9- محمد، عبد الفتاح، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2002.
- 10- محمد، عبد الفتاح، الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية، المعهد العلمي للخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، 2005.
- 11- محمود، منال طلعت، التنمية والمجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2000.

رسائل ماجستير:

- 1- أبو العجين، تامر، أثر معوقات التنظيم الإداري على أداء الهيئات المحلية العاملة في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.
- 2- أبو زعيتر، أحمد، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، جامعة الأزهر، 2012.
- 3- الاستاذ، احمد، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية -دراسة قياسية-، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين، 2013.
- 4- اسليم، فريد، أثر تطبيق الأساس النقدي على دلالة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرار في بلديات قطاع غزة، الجامعة الاسلاميه-غزة، فلسطين، 2007.

- 5- اسماعيل، عبد الكريم سعيد، دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية السياسية، جامعة النجاح، فلسطين، 2005.
- 6- بودريوع، صبرينة، الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011.
- 7- حسيبا، سناء، واقع واستراتيجيات تطور الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية، جامعة النجاح، فلسطين، 2006.
- 8- الخاروف، أمل، تخطيط استغلال الموارد المالية لدى المجالس البلدية في الضفة الغربية في ضوء التغيرات على الساحة الفلسطينية، جامعة النجاح، فلسطين، 2008.
- 9- سكيك، أمجد، دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة غزة، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين، 2012.
- 10- الصوير، محمد، دور بلدية غزة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من عام 1918 إلى عام 1948، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
- 11- عبد النبي، نبيل، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية، جامعة الأزهر - غزة، فلسطين، 2012.
- 12- على، عروة، التحويلات الديموغرافية وأثرها على التنمية الاقتصادية، جامعة دمشق، سوريا، 2007.
- 13- فوجو، ميسون، استراتيجيات التنمية البشرية ودورها في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين، 2012.
- 14- قدومي، منال، دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع، جامعة النجاح، 2008.
- 15- محمود، العزة، تقييم دور المرأة الموريتانية في التنمية المحلية، جامعة المولى إسماعيل، موريتانيا، 2005.
- 16- المغربي، محمد، نظريات الإدارة المحلية، جامعة زمار، اليمن، 2009.
- 17- ولد حامدون، سليمان، اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، سبها، ليبيا، 2006.

الأبحاث والمجلات العلمية:

- 1- أبو سمرة، سفيان، دور البلديات والهيئات المحلية في تنمية المجتمع المحلي، مؤتمر وتنمية قطاع غزة، الجامعة الإسلامية-غزة، 2006.
- 2- بشير، حسن ومحمد نور، التنمية المحلية المفهوم والخيارات، الخرطوم، مجلة الوسط الاقتصادي، مارس، 2010.

- 3- البيلاوي، حازم و عاكوم، ابراهيم و برنية، محمد، المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2005.
- 4- حلمي، عبد الوهاب، آليات التمويل للتنمية المحلية، محاضرات البرنامج التدريبي لإعداد المخطط الاستراتيجي لتنمية القرى، وزارة الدول التنمية المحلية، القاهرة، 2008.
- 5- الرمحي، أحمد، سياسات تعزيز ومأسسة المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي، رام الله، 2010.
- 6- صالح، عبدالله كامل، الاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر الشريف، العدد الثاني والثلاثون، المجلد الحادي عشر، القاهرة، مصر.
- 7- صرصار، محمد شفيق، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المدرسة الوطنية للإدارة، تونس، 2007.
- 8- عبد الرزاق، كنعان، وأنسام الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة العدد الثالث والثلاثون، بغداد، العراق، 2012.
- 9- عبد العاطي، صلاح، الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين، الحوار المتين، 2005، [http: www.ahewar.org](http://www.ahewar.org).
- 10- العبدلي، عابد، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز، 2007.
- 11- عيسى، محمد، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2008.
- 12- قسيس، نبيل، نحو ترشيد الجهد التخطيطي للتنمية وزيادة فعاليته في الأراضي الفلسطينية المحتلة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2012.
- 13- لبد، عماد، تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثاني عشر - العدد الثاني، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين، 2004.
- 14- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2009.
- 15- نجا، عبدالوهاب، محددات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1970 - 2009) دراسة تحليلية قياسية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية، العدد الأول، القاهرة، مصر، 2012.
- 16- نعمان، محمد عبد الرقيب، الفيدرالية وضرورتها لقيام الدولة المدنية في اليمن، المؤتمر الوطني اليمن إلى أين، القاهرة، 2012.

- 17- وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، التقرير الفلسطيني لاجتماع المانحين (فلسطين دولة تحت الاحتلال)، رام الله، فلسطين، 2013.
- 18- وزارة الحكم المحلي، برنامج الاصلاح الديمقراطي المحلي نحو صياغة رؤية للحكم المحلي في فلسطين، الإدارة العامة للتطوير والبحث والدراسات، رام الله، فلسطين، 2009.
- 19- وزارة الحكم المحلي، دائرة مجالس الخدمات المشتركة، رام الله، فلسطين 2009، <http://www.molg.pna.ps>.
- 20- وزارة الحكم المحلي، قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لعام 1997، رام الله، فلسطين.

التقارير الرسمية:

- 1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التجمعات السكانية 2010، النتائج الأساسية، رام الله، فلسطين، 2011.
- 2- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2011: تموز، رام الله، فلسطين، 2012.
- 3- صندوق النقد الدولي، تقرير بعنوان آخر التطورات وآفاق الاقتصاد في الضفة الغربية وغزة، بركسل، بلجيكا، 2013. www.imf.org/wbg.
- 4- صندوق النقد الدولي، تقرير بعنوان إطار للاقتصاد الكلي والمالية العامة للضفة الغربية وغزة، بركسل، بلجيكا، 2013. www.imf.org/wbg.
- 5- وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، تقرير المتابعة الأول لخطة التنمية الوطنية 2011-2013، رام الله، فلسطين، 2011.

المواقع الالكترونية:

- 1- الاتحاد الدولي للنقابات، تحدي المؤسسات المالية الدولية، 2008، <http://www.ituc-csi.org>.
- 2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012، www.undp.ps.
- 3- برنامج تمويل التجارة العربية (ATFP)، 2012، <http://www.atfp.org>.
- 4- بلدية بيت لاهيا، احياء المدينة، 2010، <http://www.bietlahia.mun.ps>.
- 5- بلدية بيت لاهيا، حول المدينة، 2007، <http://www.bietlahia.mun.ps>.
- 6- البنك الإسلامي للتنمية (ISDB)، 2012، <http://www.isdb.org>.
- 7- البنك الآسيوي للتنمية (ADB)، 2012، www.adb.org.
- 8- البنك الدولي، 2012، www.albankaldawli.org.
- 9- البنك الكاريبي للتنمية (CDB)، 2012، www.caribank.org.

- 10- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإسقاطات السكانية، 2012،
<http://www.pcbs.gov.ps>
- 11- الشركة العربية للاستثمارات البترولية (APICORP)، 2012،
<http://www.apic.com/organization>
- 12- صندوق أبو ظبي للتنمية، 2008، www.adfd.ae
- 13- الصندوق السعودي للتنمية، 2012، <http://www.sfd.gov.sa>
- 14- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2012، www.arabfund.org
- 15- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 2009، <http://www.kuwait-fund.org>
- 16- صندوق النقد العربي، (AMF)، 2012، www.amf.org
- 17- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، 2012، www.icrc.org
- 18- مركز المعلومات الفلسطيني (وفا)، <http://www.wafainfo.ps>، 2011.
- 19- منظمة الدول المصدرة البترول أوبك (OPEC)، 201،
- 20- منظمة الزراعة والغذاء العالمية (FAO)، 2012، www.fao.org
- 21- منظمة الصحة العالمية (WHO)، 2012، www.who.int
- 22- منظمة العمل الدولية (OIL)، 2012، www.ilo.org
- 23- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2012، <http://www.iaigc.net/>
- 24- مؤسسة ماندا انترناشونال (mandate international)، 2012،
<http://www.mandint.org>
- 25- الهيئة العربية للاستثمار وللإنماء الزراعي، 2010، <http://www.aaaid.org>
- 26- الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID)، 2012، www.usaid.gov
- 27- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، 2012، www.unrwa.org
- 28- الوكالة التعاونية التركية للتنمية الدولية (TIKA)، 2012، <http://www.tika.gov>
- 29- وكالة التنمية الألمانية (GIZ)، 2012، www.giz.de
- 30- وكالة التنمية الفرنسية (AFD)، 2012، <http://www.afd.fr>
- 31- وكالة التنمية اليابانية (JICA)، 2012، <http://www.jica.go>

المراجع الأجنبية:

- 1- Al-Khulaifi, Abdulla S, **The Relationship between Government Revenue and Expenditure Qatar**, International Journal of Economics and Finance, Vol.4, No.9, Qatar, 2012.
- 2- Carneiro, Fracisco G, **Government revenues and Expenditures in Guinea-Bissau: Causality and Coitegrationt**, The Africa Region Working Paper, World Bank, 2004.
- 3- Eneas ,Comiche, **policy paper on local finance, united cities and local government (UCLG)**, Mozambique ,2005.
- 4- Engel, Reberto & Granger C.W.J , **Co-integration and Correction: Representation, Estimation, and Testing**, Econometrica, Vol. 55, No. 2.1987.
- 5- Pradhan, HK, **local government finance and bond market financing: India, Xavier Labour Relations Institute (XLRI) Jamshedpur, India,2002**
- 6- Stock, James H. and Watson, Mark, **Introduction to Econometrics**, 3rd Edition, Prentice Hall PTR. 2010.
- 7- Studenmund, A.H, **Using Econometrics: A Practical Guide**, 5th Edition, Addison Wesley Longma, 2006.

المقابلات:

- 1- أبو هرييد، عبد الحميد، مدير الدائرة المالية، بلدية بيت حانون، بيت حانون، غزة، 2013.
- 2- البحيصي، سيرين، مكتب وزير الأشغال العامة والإسكان، وزارة الأشغال العامة والإسكان، غزة، 2013.
- 3- حماد، حسين، مركز الميزان للحقوق الإنسان، جباليا، فلسطين، 2012.
- 4- رجب، عائد، رئيس شعبة الحسابات، بلدية أم النصر، فلسطين، 2013.
- 5- صيام، عبدالله، مدير دائرة مجالس الخدمات المشتركة، وزارة الحكم المحلي، غزة، فلسطين 2012.
- 6- علوان، خميس، رئيس قسم الحسابات، بلدية جباليا، فلسطين، 2013.
- 7- عمر، بكر، مدير الدائرة المالية، بلدية بيت لاهيا، فلسطين، 2013.
- 8- مطر، خليل، مدير عام بلدية بيت لاهيا، غزة، 2012.
- 9- الهمص، احمد، مدير عام الموازنات، وزارة الحكم المحلي، غزة، فلسطين، 2013
- 10- الوحيددي، غسان، رئيس اللجنة المركزية، وزارة الحكم المحلي، غزة، فلسطين، 2012.

الملاحق

الملحق رقم (1) جدول الإيرادات المحلية والأجنبية لبلديات شمال غزة.

الإيرادات المحلية والأجنبية لبلدية بيت لاهيا للفترة 2000-2010

الإيرادات الأجنبية \$	الإيرادات المحلية \$	السنة
820000	1087141	2000
982000	714896.9	2001
1120000	696767.1	2002
3611000	1028786	2003
3041000	1483974	2004
1919000	1085207	2005
920000	759683.2	2006
566000	778809.1	2007
590000	854518.4	2008
650000	1564821	2009
690000	1007924	2010
14899000	11062527	المجموع

المصدر: اعداد الباحث بحسب التقارير غير المنشورة في بلدية بيت لاهيا، 2011

الإيرادات المحلية والأجنبية لبلدية بيت حانون للفترة 2000-2010

الإيرادات الأجنبي \$	الإيرادات المحلي \$	السنة
254000	462340.4	2000
257000	351645.9	2001
337000	354112.7	2002
2884000	426453.1	2003
1767000	510008.7	2004
3949000	598650.1	2005
272000	441187.2	2006
765000	346603.5	2007
427000	875921.6	2008
188000	533987.2	2009
684000	771139.5	2010
11788000	5672050	المجموع

المصدر: اعداد الباحث بحسب التقارير غير المنشورة في بلدية بيت حانون، 2011

الإيرادات المحلية والأجنبية لبلدية أم النصر للفترة 2000-2010

الإيرادات الأجنبية \$	الإيرادات المحلية \$	السنة
57000	21764.71	2000
168000	21092.64	2001
150000	28942.92	2002
350000	55296.7	2003
471000	52031.25	2004
53000	50977.78	2005
183000	34089.89	2006
42000	46361.45	2007
24000	52416.67	2008
31000	78142.49	2009
457000	57533.51	2010
1986000	498650	المجموع

المصدر: اعداد الباحث بحسب التقارير غير المنشورة في بلدية أم النصر، 2011

إجمالي التمويل المحلي والأجنبي للبلديات الثلاث للفترة 2000-2010

التمويل الأجنبي \$	التمويل المحلي \$	البلديات
14899000	11062527	بلدية بيت لاهيا
11788000	5672050	بلدية بيت حانون
1986000	498650	بلدية أم النصر
28673000	17233227	المجموع

المصدر: اعداد الباحث

الملحق رقم (2): المقابلات مع المدراء الماليين في بلديات شمال قطاع غزة

مقابلة رقم (1) مع رئيس قسم الحسابات في بلدية جبليا النزلة الاستاذ خميس علوان

الإجابة	السؤال
لا تكفي لتغطية المصاريف التشغيلية	هل الإيرادات المحلية بشقيها من الحكومة والبلدية تغطي المصاريف التشغيلية
30%	ما متوسط نسبة الخصم والإعفاءات السنوية الذي يحصل عليها المواطنون من أصل قيمة الخدمة
الخدمة تقدم بأقل من سعر التكلفة	هل رسوم الخدمة تغطي تكاليفها

مقابلة رقم (2) مع المدير المالي في بلدية بيت لاهيا الاستاذ بكر عمر

الإجابة	السؤال
لا تكفي لتغطية المصاريف التشغيلية	هل الإيرادات المحلية بشقيها من الحكومة والبلدية تغطي المصاريف التشغيلية
20%	ما متوسط نسبة الخصم والإعفاءات السنوية الذي يحصل عليها المواطنون من أصل قيمة الخدمة
الخدمة تقدم بأقل من سعر التكلفة	هل رسوم الخدمة تغطي تكاليفها

مقابلة رقم (3) مع المدير المالي في بلدية بيت حانون الاستاذ عبد الحميد أبو هرييد

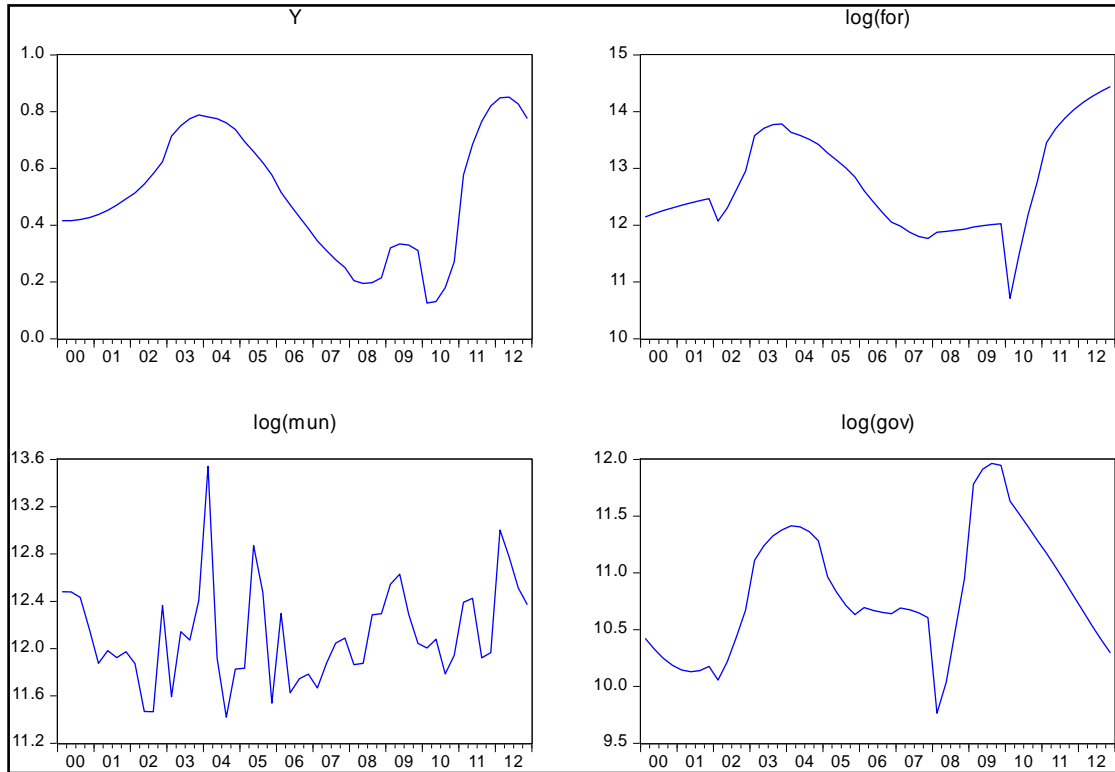
الإجابة	السؤال
لا تكفي لتغطية المصاريف التشغيلية	هل الإيرادات المحلية بشقيها من الحكومة والبلدية تغطي المصاريف التشغيلية
30%	ما متوسط نسبة الخصم والإعفاءات السنوية الذي يحصل عليها المواطنون من أصل قيمة الخدمة
الخدمة تقدم بأقل من سعر التكلفة	هل رسوم الخدمة تغطي تكاليفها

مقابلة رقم (4) مع رئيس شعبة الحسابات في بلدية أم النصر الاستاذ عائد رجب

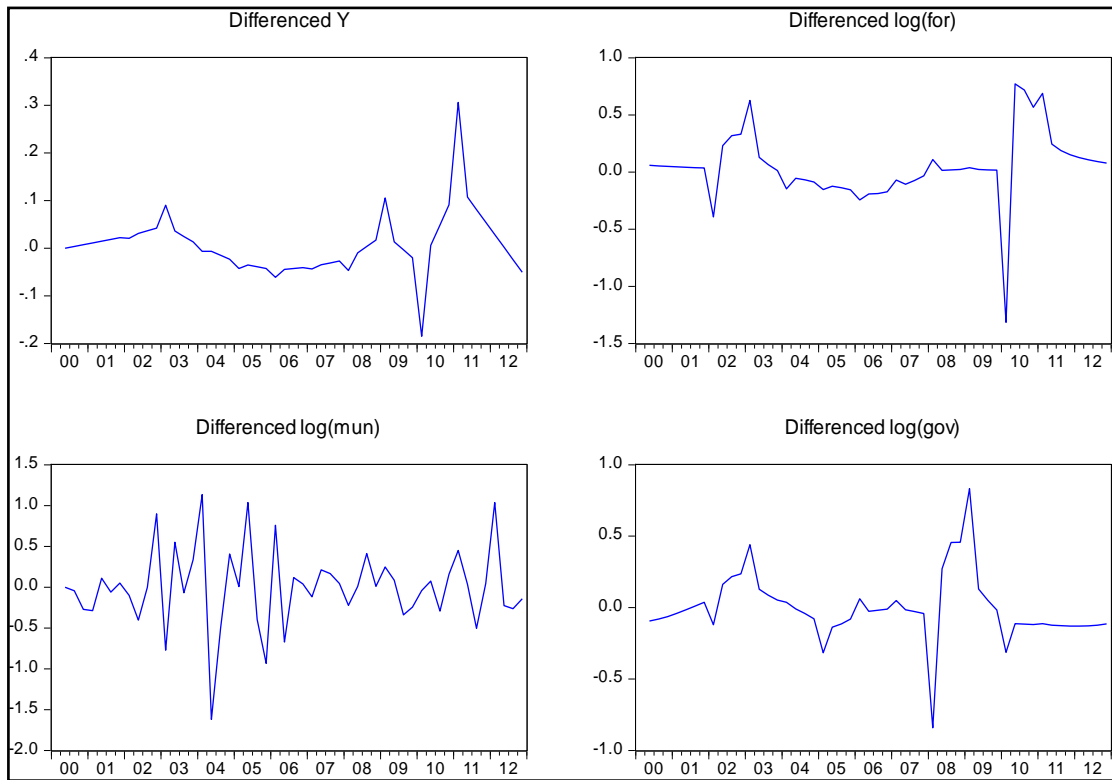
السؤال	الإجابة
هل الإيرادات المحلية بشقيها من الحكومة والبلدية تغطي المصاريف التشغيلية	لا تكفي لتغطية المصاريف التشغيلية
ما متوسط نسبة الخصم والإعفاءات السنوية الذي يحصل عليها المواطنون من أصل قيمة الخدمة	20%
هل رسوم الخدمة تغطي تكاليفها	الخدمة تقدم بأقل من سعر التكلفة

الملحق رقم (3): الشكل البياني لمتغيرات الدراسة عند مستويات مختلفة

شكل متغيرات الدراسة عند المستوى Level



شكل متغيرات الدراسة بعد أخذ الفرق الأول

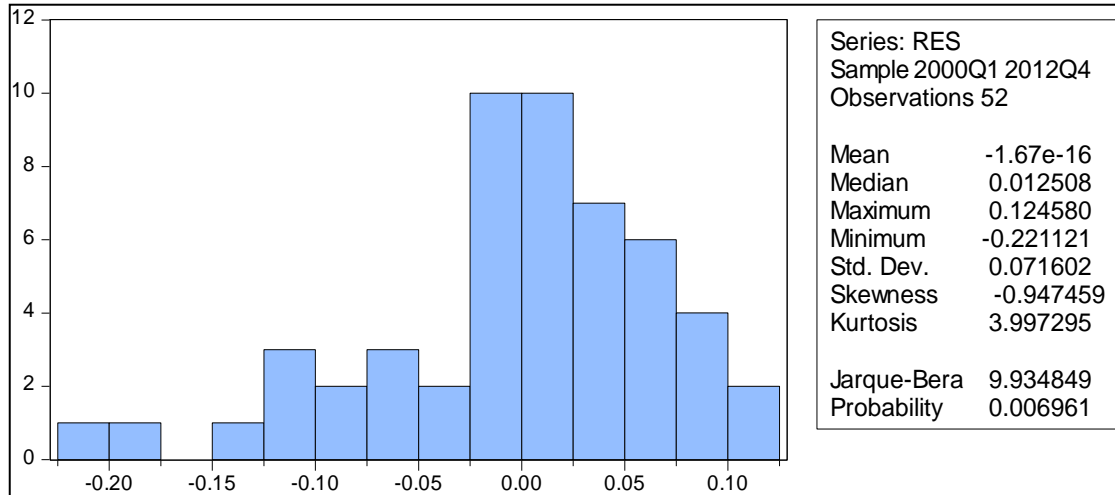


الملحق رقم (4): نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS

Dependent Variable: Y
 Method: Least Squares
 Sample: 2000Q1 2012Q4
 Included observations: 52

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.035174	0.353447	-5.758071	0.0000
ln(for)	0.237145	0.012522	18.93821	0.0000
ln(mun)	-0.036380	0.027333	-1.331002	0.1896
ln(gov)	-0.005769	0.019478	-0.296166	0.7684
sec	0.055693	0.021605	2.577786	0.0131
R-squared	0.892113	Mean dependent var	0.507374	
Adjusted R-squared	0.882931	S.D. dependent var	0.217991	
S.E. of regression	0.074586	Akaike info criterion	-2.262508	
Sum squared resid	0.261467	Schwarz criterion	-2.074888	
Log likelihood	63.82521	Hannan-Quinn criter.	-2.190579	
F-statistic	97.15998	Durbin-Watson stat	0.753721	
Prob(F-statistic)	0.000000			

كما أن بواقي النموذج باستخدام طريقة OLS لا تتبع للتوزيع الطبيعي.



الملحق رقم (5): نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقتي CCR و Fmols
أولاً: تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS، لكل متغيرات
الدراسة:

Dependent Variable: Y				
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Sample (adjusted): 2000Q2 2012Q4				
Included observations: 51 after adjustments				
Cointegrating equation deterministics: C				
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ln(for)	0.253774	0.015048	16.86376	0.0000
ln(mun)	-0.069705	0.032885	-2.119666	0.0639
ln(gov)	-0.011028	0.023336	-0.472565	0.6388
sec	0.080989	0.025841	3.134163	0.0030
C	-1.794665	0.420797	-4.264921	0.0001
R-squared	0.882432	Mean dependent var		0.509171
Adjusted R-squared	0.872209	S.D. dependent var		0.219770
S.E. of regression	0.078563	Sum squared resid		0.283921
Durbin-Watson stat	1.045520	Long-run variance		0.007885

ثانياً: تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS، بعد حذف
المتغيرات غير الدالة إحصائياً:

Dependent Variable: Y				
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Sample (adjusted): 2000Q2 2012Q4				
Included observations: 51 after adjustments				
Cointegrating equation deterministics: C				
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ln(for)	0.244807	0.016081	15.22344	0.0000
sec	0.073366	0.027782	2.640804	0.0111
C	-2.640303	0.204297	-12.92384	0.0000
R-squared	0.880457	Mean dependent var		0.509171
Adjusted R-squared	0.875476	S.D. dependent var		0.219770
S.E. of regression	0.077552	Sum squared resid		0.288690
Durbin-Watson stat	0.712083	Long-run variance		0.009737

ثالثاً: تقدير النموذج باستخدام طريقة انحدار التكامل المشترك CCR، لكل متغيرات الدراسة:

Dependent Variable: Y				
Method: Canonical Cointegrating Regression (CCR)				
Sample (adjusted): 2000Q2 2012Q4				
Included observations: 51 after adjustments				
Cointegrating equation deterministics: C				
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ln(For)	0.255260	0.015713	16.24532	0.0000
ln(Mun)	-0.087124	0.040506	-2.150903	0.0654
ln(Gov)	-0.005954	0.023178	-0.256869	0.7984
Sec	0.085892	0.029861	2.876354	0.0061
C	-1.659852	0.456496	-3.636073	0.0007
R-squared	0.878138	Mean dependent var		0.509171
Adjusted R-squared	0.867541	S.D. dependent var		0.219770
S.E. of regression	0.079985	Sum squared resid		0.294291
Durbin-Watson stat	1.155712	Long-run variance		0.007885

رابعاً: تقدير النموذج باستخدام طريقة انحدار التكامل المشترك CCR، بعد حذف المتغيرات غير الدالة إحصائياً:

Dependent Variable: Y				
Method: Canonical Cointegrating Regression (CCR)				
Sample (adjusted): 2000Q2 2012Q4				
Included observations: 51 after adjustments				
Cointegrating equation deterministics: C				
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ln(For)	0.244375	0.016408	14.89372	0.0000
Sec	0.073351	0.029247	2.507945	0.0156
C	-2.634722	0.206241	-12.77497	0.0000
R-squared	0.880625	Mean dependent var		0.509171
Adjusted R-squared	0.875651	S.D. dependent var		0.219770
S.E. of regression	0.077498	Sum squared resid		0.288284
Durbin-Watson stat	0.711339	Long-run variance		0.009737

الملحق رقم (6): متغيرات النموذج القياسي

Obs	Y	For	Gov	Mun	Sec
2000Q1	0.415724	188500.0	33630.78	263272.2	1.000000
2000Q2	0.415838	199750.0	30592.85	262678.1	1.000000
2000Q3	0.419590	210625.0	28217.52	251000.1	1.000000
2000Q4	0.426980	221125.0	26504.78	191244.4	1.000000
2001Q1	0.438008	231250.0	25454.64	143548.2	1.000000
2001Q2	0.452673	241000.0	25067.10	160066.9	1.000000
2001Q3	0.470976	250375.0	25342.16	150662.4	1.000000
2001Q4	0.492916	259375.0	26279.82	158475.6	1.000000
2002Q1	0.513727	175148.4	23295.43	143283.1	1.000000
2002Q2	0.544850	220539.1	27392.14	95666.92	1.000000
2002Q3	0.581517	302695.3	33985.30	95534.78	1.000000
2002Q4	0.623730	421617.2	43074.91	234534.5	1.000000
2003Q1	0.714189	788789.1	66865.38	108381.0	1.000000
2003Q2	0.750410	896648.4	76066.14	187637.1	1.000000
2003Q3	0.775094	956679.7	82881.61	174928.7	1.000000
2003Q4	0.788242	968882.8	87311.77	244714.0	1.000000
2004Q1	0.781664	835250.0	90571.41	759869.0	1.000000
2004Q2	0.775015	791000.0	89745.05	150179.2	1.000000
2004Q3	0.760105	738125.0	86047.48	91192.68	0.000000
2004Q4	0.736935	676625.0	79478.69	136890.1	0.000000
2005Q1	0.694349	580132.8	57879.71	137935.8	1.000000
2005Q2	0.659120	511929.7	50432.08	388539.6	1.000000
2005Q3	0.620092	445648.4	44976.82	261296.8	0.000000
2005Q4	0.577265	381289.1	41513.93	102632.5	0.000000
2006Q1	0.516242	298460.9	44164.71	219087.6	0.000000
2006Q2	0.471577	246101.6	43038.04	111966.9	0.000000
2006Q3	0.428873	203820.3	42255.23	126104.2	0.000000
2006Q4	0.388129	171617.2	41816.26	131250.2	0.000000
2007Q1	0.344576	159921.9	43948.00	116646.0	0.000000
2007Q2	0.309662	143703.1	43306.00	144219.9	0.000000
2007Q3	0.278616	133390.6	42117.11	170308.0	0.000000
2007Q4	0.251439	128984.4	40381.33	177882.7	0.000000
2008Q1	0.204346	143843.8	17399.15	142157.9	0.000000
2008Q2	0.194419	145906.3	22849.40	143668.3	0.000000
2008Q3	0.197875	148531.3	36032.58	216690.2	1.000000
2008Q4	0.214713	151718.8	56948.67	218772.1	1.000000
2009Q1	0.320180	157656.3	130974.3	280190.1	1.000000
2009Q2	0.333684	161093.8	149205.6	305199.3	1.000000
2009Q3	0.330470	164218.8	157019.1	217554.0	0.000000
2009Q4	0.310541	167031.2	154414.9	170263.5	1.000000
2010Q1	0.125635	44849.22	112870.5	163493.9	0.000000
2010Q2	0.131576	96909.53	100839.7	176101.2	0.000000
2010Q3	0.180103	198530.2	89800.25	131298.3	0.000000
2010Q4	0.271217	349711.1	79752.01	153767.9	0.000000
2011Q1	0.577173	695351.6	71227.91	240903.9	0.000000

Obs	Y	For	Gov	Mun	Sec
2011Q2	0.684559	887693.4	62949.00	249077.8	0.000000
2011Q3	0.765630	1071636.	55448.16	150404.4	0.000000
2011Q4	0.820386	1247179.	48725.41	157380.5	0.000000
2012Q1	0.848827	1414323.	42780.74	443458.3	0.000000
2012Q2	0.850953	1573067.	37614.15	353846.4	1.000000
2012Q3	0.826764	1723412.	33225.65	271798.6	1.000000
2012Q4	0.776260	1865358.	29615.23	235851.0	0.000000